

جامعة اليرموك
كلية التربية
قسم الإدارة وأصول التربية

مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين

Availability Requirements of Knowledge Economy at Saudi Universities: Obstacles and Means of Improvement

إعداد
خالد احمد معيوف الشمري

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد علي عاشور

حقل التخصص – الإدارة التربوية

الفصل الدراسي الأول

2012

مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين

Availability Requirements of Knowledge Economy at Saudi Universities: Obstacles and Means of Improvement

إعداد

خالد احمد معيوف الشمري

ماجستير في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك ، 2009.

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص الإدارة التربوية – جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها:

محمد علي عاشور .... مشرفاً ورئيساً

أستاذ في الإدارة التربوية والتعليم العالي، جامعة اليرموك

عدنان بدري الابراهيم.. عضواً

أستاذ في الإدارة التربوية والتعليم العالي، جامعة اليرموك

صالح ناصر عليمات.. عضواً

أستاذ في الإدارة التربوية ، جامعة اليرموك

محمد محمود الخوالدة.. عضواً

أستاذ في أصول التربية ، جامعة اليرموك

عاطف يوسف مقابلة .... عضواً

أستاذ في الإدارة التربوية والتخطيط التربوي، جامعة عمان العربية

تاريخ مناقشة الرسالة

2012/11/21 م

الإهـــداء

إلى من شق لي طريق الحياة، وشجعني على متابعة الطريق وعلمني أن الحياة هي العمل الجاد والمخلص، وكان لي المرشد الصادق والناصح الأمين والقدوة الصالحة ،،، أمد الله في عمره

والــــدي

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى من تكثر من الدعاء لي في السر والعلن،،، إلى من حملت همي ومدتني بالقوة في لحظات ضعفي ،،، أمد الله في عمرها

والــــدتــي

إلى التي لم تبرح حتى أنجزت عملي هذا،،، **أم أبنــائي**

إلى اللذين أحاطوني بحنانهم وتشجيعهم لتخطي عناء الدراسة والذي اعتز وافتخر بهم دائما،،،

إخــوتــي

إلى فلذات قلبي وشهيق مهجتي (علي، ريناد، رنا) حفظهم الله ورعاهم ،،،

أبنائي الأعــزاء

إلى من يحبوني كحبهم لأبنائهم،،، إلى من كانوا لي المرشد والموجه،،،

أساتذتــي الأكارم

إلى كل من كان الصدق رمزاً لصداقتهم والوفاء عهداً لوفائهم،،،

أصدقائي وزملائي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ومن تبعهم إلى يوم الدين وبعد: أحمد الله عز وجل وأشكره الذي وفقني في إتمام هذه الدراسة وأنار لي الطريق بأن سخر لي أساتذة أفاضل كان لهم الفضل من بعده عز وجل في إتمامها. ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور محمد علي عاشور الذي قلدني وساماً عظيماً بالإشراف على هذه الأطروحة، وشاركني الجهد بالنصح والإرشاد والتوجيه، فلقد كانت آراؤه ومداخلاته لها الأثر العظيم، والبصمة الواضحة على هذه الأطروحة، حيث أنار لي الطريق بغزارة علمه، وبصرني في كثير مما غاب عني، فله مني الشكر والتقدير.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل، الأستاذ الدكتور عدنان بدري الابراهيم، الأستاذ الدكتور صالح ناصر عليمات، الأستاذ الدكتور محمد محمود خوالدة، ضيفنا الكريم الأستاذ الدكتور عاطف يوسف مقابلة، الذين تفضلوا بقبول مناقشة الأطروحة، حتى تخرج بصفة جيدة، وتكون ملاحظاتهم محل الاهتمام والتقدير، والتي سوف تضفي على الأطروحة جمالاً وعذوبة.

وأقدم خالص شكري وتقديري لسعادة سفير خادم الحرمين الشريفين في الأردن سعادة الأستاذ فهد بن عبدالمحسن الزيد، والملحق الثقافي السعودي الأستاذ الدكتور محمد بن مفرح القحطاني، وإلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من أعداد لأدواتها (إعداد وتطوير وتصميم الاستبانة، والمحكمين الأفاضل، وتسهيل مهمة الإجابة على فقراتها، عميد كلية التربية في جامعة اليرموك، أصحاب المعالي مدراء الجامعات السعودية: جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة القصيم، جامعة حائل، جامعة طيبة)، إلى كل هؤلاء جميعاً خالص شكري ومحبتي وتقديري، اعترافاً مني بجميلهم لجهودهم المخلصة واعترافاً مني بفضلهم فجزاهم الله خير الجزاء.

الباحث

خالد الشمري

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الشمري، خالد احمد معيوف، مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين. أطروحة دكتوراه. جامعة اليرموك، 2012. (المشرف: أ. د. محمد عاشور).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية المعيقات وسبل التحسين، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداتي الدراسة الأولى استبانه تكونت من (50) فقرة، موزعة على سبعة مجالات هي (تجهيز البنية التحتية، والقيادة الجامعية، وعضو هيئة التدريس،و التدريس الجامعي، والبحث العلمي، والإبداع والإرشاد الأكاديمي، والشراكة وخدمة المجتمع) بعد التأكد من صدقها وثباتها، والثانية أسئلة مقابلة للتعرف على سبل التحسين اللازمة لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة ي الجامعات السعودية.

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام وعمداء الكليات في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة القصيم، وجامعة حائل، وجامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (8103)، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية، تكونت من (603) عضو هيئة تدريس.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، حيث احتل مجال عضو هيئة التدريس بالمرتبة الأولى، يليه مجال تجهيز البنية التحتية بالمرتبة الثانية، وجاء مجال التدريس الجامعي بالمرتبة الأخيرة.
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) تعزى لأثر المتغيرات التالية: الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، والكلية.

- وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) تعزى لأثر متغير المسمى الوظيفي ولصالح تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية).
- كما أظهرت الدراسة أن هناك (34) معيقاً لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حيث احتل مجال التدريس الجامعي المرتبة الأولى بـ(11) معيقاً، وجاء مجال البحث العلمي، ومجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية في المرتبة الثانية بستة معيقات، ومجال القيادة الجامعية في المرتبة الثالثة بأربعة معيقات، ومجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي في المرتبة الرابعة بثلاثة معيقات، بينما احتل مجال تجهيز البنية التحتية، ومجال عضو هيئة التدريس في المرتبة الأخيرة بـ(معيقان لكل منهما).
- وأظهرت نتائج الدراسة أيضا أن من أهم سبل التحسين المقترحة من عينة المقابلة هي تحديث البرامج التعليمية في الجامعات لتلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية، وتواكب التغيرات المتسارعة فيه، والتعاون مع مؤسسات المجتمع وسوق العمل في توجيه بحوث أعضاء هيئات التدريس العلمية نحو مشكلاتهم والصعوبات التي تواجههم.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات كان من أهمها: تطوير البرامج والمساقات التعليمية في الجامعات السعودية، وضمان استيعابها للمستجدات الحديثة في عالم المعرفة واقتصادياتها، وإنشاء مراكز أبحاث وفرق بحثية في الجامعات السعودية، وتشجيع الأبحاث الجماعية ودعمها وتوجيهها لإيجاد حلول توافق متطلبات سوق العمل في عصر اقتصاد المعرفة، وكذلك إجراء دراسة معمقة من قبل الباحثين في فاعلية البرامج التعليمية في الجامعات السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، الجامعات السعودية.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

المقدمة:

شهد العالم مع نهايات القرن الحالي تغيرات تكنولوجية ومعرفية ومعلوماتية هائلة شملت جميع جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، مما جعل التغير بكافة مجالات الحياة هو الثابت الوحيد الذي تتعامل معه المؤسسات المختلفة في عصرنا الحديث، وفي ضوء هذه التغيرات سعت معظم المؤسسات إلى الاستفادة منه واستثمارها بما يحقق لها ميزات تنافسية، وأصبح التركيز في ذلك على المعرفة والتحول من عصر اقتصاد الآلة إلى عصر اقتصاد المعرفة، واعتبار المعرفة العنصر الأساسي من عناصر الإنتاج وهذا ما أبرز علم اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy). حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة بقاء وأداة لا يمكن الاستغناء عنها في ظل عالم مفتوح يعتمد على القدرة التنافسية كمعيار للتقدم والازدهار، وكثرة المشكلات التي تعاني منها نظم التعليم في البلدان العربية وعدم قدرتها على إعداد الفرد وتأهيله وإكسابه المهارات التي توافق احتياجات سوق العمل والتغيرات الدائمة في هذه الاحتياجات، ونلاحظ دول كثيرة مازالت تعاني من مشكلة البطالة بين المتعلمين حيث الزيادة العالية في إعداد الطلبة وما يترتب على ذلك من توسيع التعليم وتضخم مخرجاته كماً دون النوع حيث يضطر الخريجون إلى شغل وظائف لا تمت إلى تخصصاتهم وتعليمهم بصلة، ومن هنا برز دور النظام التعليمي في الجامعات كأهم محرك لإحداث التغيرات المطلوبة، كونه أحد أهم صناع المعرفة في المجتمعات، ويمكننا القول أن التعليم هو مفتاح الدول للولوج إلى مجتمع اقتصاد المعرفة، وبذلك تقع على المؤسسات التعليمية مهمة كبيرة في إعداد الشعوب لمجتمع المعرفة.

ويؤكد العمري (2004) إن محور الاهتمام هو الإنسان، لذا لا بد من إعداده إعداداً جيداً للاقتصاد المعرفي، والطريق إلى ذلك يبدأ من النظم التربوية التي يتوقع منها تزويدهم بمهارات واتجاهات أساسية تتطلبها عملية إعداد التعليم، لذلك أصبح من الضروري أن تعمل النظم التربوية في جميع الدول على تعديل وإعداد مناهجها لتحقيق مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي.

ويقوم الاقتصاد الحالي المعاصر على توليد القيمة الناجمة عن التجديد والابتكار والإبداع التي أسستها المعرفة المكتسبة عن طريق التعليم والتدريب والممارسة والمعرفة القابلة للترميز، ويعتمد تحقيق ذلك على مجموعة من الهياكل والمقومات الضرورية التي من أهمها التعليم والتدريب والبحث والإعداد المعتمد على تواجد نظام إبداع وطني كفء، ويركز الاقتصاد المعرفي على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري المعرفي، والاعتماد على القوة العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة.

كما أورد ديلور وآخرون (1996) في تقرير اليونسكو "التعليم ذلك الكنز المكنون"، الغايات الأربع للتعليم في عصر المعلومات والتي صاغها على نحو يؤكد أن القرن الحالي هو قرن إنتاج وتسويق المعرفة، وتتمثل هذه الغايات في: التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للكينونة، والتعلم للتعايش مع الآخرين.

ولذلك فقد تزايدت أهمية توفير متطلبات اقتصاد المعرفة في النظم التعليمية نظراً للدور الذي تؤديه تلك المتطلبات في اكتساب الميزة التنافسية وتعزيزها، وتتوجه الجامعات العالمية ومؤسسات البحث العلمي نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفي كونه الوسيلة الأهم في التغيير، وتحول الموقف التعليمي الجامعي المعتاد إلى موقف يتضمن بيئات تعليمية مثل التعلم الفعّال والتعلم النشط إلى جانب تحويل الجامعات إلى مؤسسات متعلمة تضم كوادر إدارية متخصصة، ونظم إدارية

ومعلوماتية مبنية على الحاجات التي تمكن الأفراد من ممارسة التعلم مدى الحياة (الكسوني، 2005).

ويبرز لاقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية أبرزها: إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداءً من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي، فعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست ترفاً فكرياً بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وإدراك المستثمرين والشركات بأهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ إن الشركات العالمية الكبرى تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصيص جزءاً مهما من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار (دياب، 2004).

ويؤدي توليد المعرفة إلى ابتكار مستمر يقود بدوره إلى ميزة تنافسية تشمل الأطراف الفاعلة الأساسية باعتبارها عملية لتوليد المعرفة لجميع الإدارات والموظفين ويستطيع الإداريون أن يؤدوا دورهم في توجيه الأفكار العشوائية نحو صيغة معرفية ذات مغزى، وينبغي للمنظمة من ناحية ثانية أن تستوفي خمسة شروط (الاسكوا ، 2003) لتصبح مؤازرة لتوليد المعرفة وهذه الشروط هي:

- **النية :**

التي يتم من خلالها تطلع المنظمة إلى تحقيق أهدافها.

- **الاستقلال الذاتي:**

ينبغي للمنظمة الراغبة في تعزيز عملية توليد المعرفة أن تعطي الاستقلال الذاتي لموظفيها، فالموظفون المستقلون في تفكيرهم يندفعون من تلقاء أنفسهم إلى البحث عن أفكار جديدة ويزدادون استيعاباً للمعرفة.

- الحرية الإبداعية:

فالحرية تحفز التفاعل مع البيئة المحيطة، والنوع المطلوب من الحرية لا يأتي من ذاته، بل يجب أن تحثه الإدارة العليا بواسطة خطط عامة أو شروط تنطوي على التحدي.

- التواتر:

عندما تنقل المعلومات من موظف إلى أخر، حتى ولو كان الأخر لا يحتاج إليها حالياً، يكون التواتر قد حدث، والتواتر في هذا المجال لا ينفي الفعالية، ولعل أحد سبل تقديم التواتر إلى المنظمة، يكمن في جعل الموظفين يتناوبون على الأعمال باستمرار.

- شرط التنويع:

يلزم أن تكون مصادر معلومات الموظفين عن موضوع معين مباشرة ومتنوعة، وعندما يكون لدى جميع الموظفين نفس القدر والدرجة من المعلومات، يستحسن التفاعل بينهم لتحقيق الأهداف المحددة، أما الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة يرتكز على توليد ونشر المعرفة الجديدة، وهما بعدان حاسمان في الاستثمار، ويحسب هذا استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية المتصلة بجهود البحث والتطوير، مثل الاستثمار في الرأس المال البشري، وجودة التعليم، وشراء تكنولوجيات جديدة، وتحديث الخدمات العامة، ويتم تحديد هذه المؤشرات من خلال توليد المعرفة ونشرها.

ومما سبق يرى الباحث أن توفير المتطلبات التي تواكب التغيرات وتستجيب لتحديات عصر اقتصاد المعرفة مازال في بداياته، ويحتاج إلى دراسات علمية لمعرفة متطلبات اقتصاد المعرفة في المؤسسات التعليمية بصفه عامه وفي الجامعات السعودية بصفه خاصة كونها إحدى أهم مصانع إنتاج المعرفة، وهذا ما يأمله الباحث في طرحه لتساؤله عن مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية والتعرف على المعيقات وسبل التحسين.

مشكلة الدراسة

أصبح واضحاً أن سمات عصرنا الحالي هو التطور السريع والانفجار المعرفي، وأصبحت فيه المعرفة هي المحرك الأساسي والعنصر الرئيسي في شتى مجالاته المختلفة، وتحول الاقتصاد من اقتصاد مبني على الآلة والموارد الطبيعية إلى اقتصاد مبني على المعرفة، وهذا التدفق الهائل من المعرفة وسرعة تولدها وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة، يفرض على المؤسسات التعليمية متطلبات تواجه فيها هذه التحديات والتغيرات المتسارعة، وريادة المعرفة في عصر اقتصاد المعرفة، وقد أشار تقرير البنك الدولي عن التعليم (2008) إلى "وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية"، كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) أن الأمل في منهجيات الإصلاح التقليدية ضئيل ما لم يتم الاعتماد على منهجيات إصلاح واقعية تعزز العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي مما يحدث إصلاحاً حقيقياً.

وعند الحديث عن الأنظمة التعليمية ودورها في تنمية المجتمع وإعداد الشعوب لمواكبة التغيرات المحيطة فيه نجد أنظارنا تتجه نحو الجامعات كونها هي أعلى قمة الهرم في النظام التعليمي، إضافة إلى دورها الهام في خدمة المجتمع، والبحث العلمي، كما أن المدرسة وباقي المؤسسات التعليمية تشكل عنصراً رئيساً في أي نظام تعليمي، إلا أن للجامعات أهمية تبع كما يؤكد فاروق (2005) من أهمية الدور الذي تؤديه هذه الجامعات في الاستثمار برأس المال البشري، ورفد المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة، وتمثل الجامعات أيضاً مراكز إشعاع حضاري وعلمي تسعى إلى تنمية المجتمع اقتصادياً، وعلمياً، وثقافياً، بقيامها بوظائفها الأساسية وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف في تغير دائم مع تطور المجتمع مما

يوجه الجامعات للسعي نحو التجديد والتطوير والتحديث والإبداع. لذا رأى الباحث تحديد مشكلة الدراسة بمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين.

أسئلة الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- **السؤال الأول:** ما مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟
- **السؤال الثاني:** هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تعزى لمتغيرات: الجنس، الدرجة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، والكلية؟
- **السؤال الثالث:** ما معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟
- **السؤال الرابع:** ما السبل اللازمة لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، والإطلاع المباشر على واقع الحال في الجامعات السعودية، وإمكانية توفيرها، والمعيقات وسبل تذليلها، والتعرف على أثر متغير الجنس، والدرجة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، والمسمى الوظيفي، والكلية في استجابات أعضاء هيئة التدريس لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية ، وتكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في فيها.
- الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، الدرجة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، والكلية.
- التعرف على معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.
- تقديم المقترحات لسبل التحسين اللازمة لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها الدراسة الأولى على حد علم الباحث التي تسلط الضوء على متطلبات اقتصاد المعرفة بشكل شامل في الجامعات السعودية، وكونها بُنيت على توصيات عدد من المؤتمرات والتقارير والدراسات – كتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، وتقرير البنك الدولي(2008)، ومؤتمر تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة (2004) بالإمارات، ومؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي بالقاهرة (2007)، والمؤتمر العلمي السنوي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (2005)، والمؤتمر العام السادس للإدارة: دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة بعُمان (2005) وغيرها – المتعلقة بمجال التعليم بمختلف مستوياته والتي أكدت على ضرورة إحداث تطوير في النظم التعليمية للانتقال من مجتمع التلقين إلى مجتمع المعرفة الذي يكرس التعلم الذاتي والتعلم المستمر، والتوظيف المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتواكب عصر اقتصاد المعرفة الذي أصبح جزء من حياتنا، وجزء من

نشاطنا، فالمعلومات والمعارف هي الحياة المتدفقة في شرايين وأوردة المؤسسات المختلفة، وهي القوة الدافعة والحيوية في الاقتصاد القومي، بل والمجتمع، وهي أداة ووسيلة التفاهم بين البشر، وهي أساس وقاعدة التواصل الإنساني المستمر، والذي يصعب في هذا العصر تجاهل أهميته أو الاستغناء عنه، وفي الوقت الذي يمارسه الجميع، فإن مهارة استخدامه وكفاءة التفوق به تتطلب بذل جهد كبير، لذلك فإن الجزء الذي نجهله من اقتصاد المعرفة، ما زال أهم بكثير من ذلك الذي نعرفه. ومن خلال ما تقدم فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من كونها:

يمكن أن تسهم بزيادة المعرفة عما نجهله من اقتصاد المعرفة بالقطاع التربوي، مما يحتم على الباحثين إجراء دراسات علمية لمعرفة مدى توافر المتطلبات التي يفرضها عصر اقتصاد المعرفة في النظم التعليمية بصفه عامة والتعليم الجامعي بصفه خاصة لتفي بمتطلبات إعداد طلابها الإعداد المناسب لعصرهم الذي بزغ وهو عصر مجتمع المعرفة واقتصادياتها.

إضافة إلى ذلك فسوف تساعد هذه الدراسة – بحول الله وقوته– فيما يلي:

1-تأتي هذه الدراسة لتكشف مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية والمعيقات وسبل التحسين لمواجهة تحديات عصر اقتصاد المعرفة .

2-مواجهة المشكلات المتعددة التي يعاني منها التعليم الجامعي وتقلل الفجوة بين الواقع والمأمول منه.

3-يؤمل أن تستفيد منها وزارة التعليم العالي ممثلة بالجامعات السعودية للاستفادة من نتائجها بتوفير متطلبات اقتصاد المعرفة فيها ومعرفة المعيقات وسبل التحسين.

4-يُمكن لهذه الدراسة أن تكون مرجع مهم ونقطة الانطلاق الأولى للباحثين في اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، واحدى الدراسات القلائل في اقتصاد المعرفة المتعلقة بالنظم التعليمية بالمملكة العربية السعودية .

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

- **اقتصاد المعرفة:** الانتقال من الاعتماد على رأس المال، والعمالة الرخيصة، والتوجه إلى المعرفة الإنتاجية، والتعليم، ورأس المال الفكري (Galbreath,1999).
- **التعريف الإجرائي لاقتصاد المعرفة:** النظام الاقتصادي القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري، ويعتمد على المعرفة كعنصر إنتاج أساسي.
- **أعضاء هيئة التدريس:** هم كل من يقوم بعملية التدريس والبحث العلمي، أو مكلف بمهام إدارية داخل الجامعة، ويحمل درجة الدكتوراه في التخصصات العلمية والأدبية ضمن الرتب العلمية (أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد).
- **متطلبات اقتصاد المعرفة:** هي تلك الحاجات والمقتضيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة في التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية المعيقات وسبل التحسين، وجاءت هذه المحددات كما يلي:

1- **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة القصيم، جامعة حائل، جامعة طيبة في المملكة العربية السعودية.

2- **الحدود البشرية:** تم اختيار عينة مكونة من (603)، منهم (26) عميد كلية، و(79) رئيس قسم، و(498) عضو هيئة تدريس.

3- **الحدود الزمنية:** طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2011-2012).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل على الأدب النظري المتعلق بمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية والمعيقات وسبل التحسين كما يتضمن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي قام الباحث بالاطلاع عليها وقد تم عرض الأدب النظري والدراسات السابقة على النحو التالي:

أولاً: الإطار النظري:

يشهد العالم ازدياداً مضطرداً لدور المعرفة والمعلومات في التعليم باعتبارهما المحرك الرئيس للإنتاج والنمو الاقتصادي، وأصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعرفي، والذي يتجه نحو تهيئة الطلبة لمجتمع أصبح يسوده المعرفة والعلوم المختلفة، ومع ازدياد ونشر تلك المعرفة والمعلومات برز الاستثمار الأمثل في المعرفة باعتباره أحد عوامل الإنتاج وذلك لدوره في زيادة الإنتاجية، مما يتطلب توفير فرص عمل متنوعة، ومن هنا ظهرت الدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي التي تمتلك إمكانيات معرفية أكثر تقدماً.

وبناء مجتمع قائم على المعرفة يتطلب تنمية بشرية مستدامة، باعتبارها نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي اعتبرت الأفراد منطلقها وغايتها، والعنصر المهيمن على التعامل مع الأبعاد الاجتماعية والبشرية والاقتصادية للتنمية، مما جعلها تسلط الأضواء على الطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية دون أن تهمل أهميتها، وأصبحت التنمية البشرية المستدامة تعتمد على النمو الاقتصادي ودوره في تحسين مستوى المعيشة، بيد أنها تريد له أن ينمو

نمواً يوسع خيارات الأفراد ويمكن أن يستمتعوا بثماره على شكل حاجات أساسية وخدمات صحية، ونمط حياتي معين، وصولاً لأفضل أنواع المعرفة، وحريات سياسية وثقافية، وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الإنسان فيه، فهدف التنمية الحقيقي هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، 2005).

وللانتقال إلى عصر الاقتصاد المعرفي يجب التركيز على الاستثمار بالبحث العلمي، فلا يمكن للاقتصاد المعرفي أن يخلق أو يتطور دون البحث، كما أن التقدم الذي تحرزه الجامعات في مجال البحث يساعد في تأهيل القوى العاملة، ويسهل عملية الانتقال بين العلم والصناعة ويعمل على خلق صناعات جديدة (Allport, 2000).

وعند التأمل بمفهوم اقتصاد المعرفة يتبادر إلى الذهن مفاهيم أخرى مثل: المعرفة ومجتمع المعرفة وإدارة المعرفة، فالتحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب مجتمعاً معرفياً يدعمه ويوفر له البيئة المناسبة، ويرى الثبيتي (2004) أن اقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة هما مدخلان متكاملان، والحديث عن أحدهما مرتبط بالحديث عن الآخر، فإدارة المعرفة تعني إدارة اقتصاد المعرفة، واقتصاد المعرفة يعني إدارة المعرفة على أنها أرصدة ورأس مال.

المعرفة:

هي تلك المجموعة المركبة من المعتقدات، والتصورات، والمدركات المادية والمعنوية، والمفاهيم والأحكام، والأفكار والتفسيرات، والمكونات الفكرية المتنوعة التي تكونت لدى الإنسان نتيجة لفهمه لذاته، والكون المحيط به، وسننه وظواهره، والأشياء والحوادث والموجودات المتصلة به والتي تترابط مع بعضها البعض مكونة ذخيرة لدى الإنسان تسمى المعرفة (الأسمر، 1996). ويعرّفها دياب وجمال الدين (2007) أنها: "حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة

والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، للوصول إلى النتائج والقرارات، أو استخلاص مفاهيم جديدة أو ترسيخ مفاهيم سابقة".

فهل يختلف العلم عن المعرفة، أم يترادفان؟

يتباين فهم العلماء للعلم والمعرفة، فمنهم من لا يفرق بينهما ويستخدمها للدلالة على معنى واحد، ومنهم من لا يرى تطابق هذين المصطلحين، فيقال "الإنسان يعرف ربه ولا يقال الإنسان يعلم ربه"، ويرى البعض أن المعرفة تستخدم للدلالة على ما تدرك آثاره وإن لم تدرك ذاته، أما العلم فلا يطلق إلا على ما تدرك ذاته، ويلخص القرني (2009) أهم الفروق بين العلم والمعرفة وضعها الباحث في الجدول التالي:

العلم	المعرفة
يطلق على الإدراك الكلي للمعلومة.	تطلق على الإدراك الجزئي والبسيط للمعلومة
يستخدم للدلالة على ما تدرك ذاته فقط.	تستخدم للدلالة على ما تدرك آثاره وإن لم تدرك ذاته.
هو المعرفة الوثيقة اليقينية التي توصل إلى الحقيقة.	ليس شرطاً أن تكون وثيقة يقينية وقد لا تؤدي إلى الحقيقة.
هي المعارف التي نحصل عليها بالأسلوب العلمي التجريبي.	هي المعارف التي نحصل عليها بأي أسلوب.
كل علم معرفة.	ليس كل معرفة علماً.
علم الأشياء بحقائقها.	معرفة الأشياء بصورها وأسمائها.
العلم أعم وأشمل وأدق من المعرفة، ولهذا يوصف الحق سبحانه وتعالى بأنه عالم ولم يوصف بأنه عارف.	
العلم والمعرفة لا يترادفان إذا ما أريد الحديث عن الذات الإلهية.	

أنواع المعرفة:

قسمت إسماعيل (2010) أنواع المعرفة إلى:

أ- **"معرفة المعلومة" أو "معرفة ماذا"(know what)**: وتشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية، كمعرفة الحقائق الهندسية والرياضية من قبل المهندسين ومعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والأنظمة من قبل المحامي.

ب- **"معرفة العلة" أو "معرفة لماذا" (know why)**: وتشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة واستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة، وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.

ج- **"معرفة الكيفية" أو "معرفة كيف" (know how)**: وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكاً للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

د- **"معرفة أهل الاختصاص" أو "معرفة من"(know who)**: وتزداد حالياً أهمية هذه المعرفة، معرفة من يستطيع عمل شيء ما لا بد منها لتنفيذ هذا العمل بشكل سليم واقتصادي، وتفعيل الاقتصاد حالياً يحتاج لهذه المعرفة كما تسرع هذه المعرفة تنفيذ المشاريع تسريعاً مؤكداً وصحيحاً.

مجتمع المعرفة:

يحدد تقرير المعرفة العالمي الصادر عن اليونسكو لعام (1997) تعريف مجتمع المعرفة بأنه: "مجتمع تهيمن وتسيطر علية المعرفة بشتى أنواعها، يشترك معظم أفرادها في إنتاج المعرفة أو تجميعها أو معالجتها وإستقرائها أو توزيعها".

كما يعرفاه دياب وجمال الدين (2007) بأنه ذلك المجتمع الذي يعتمد على المعرفة في محتوى وهيكل كل أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبكل ما يتطلبه ذلك من عاملين في مجال المعرفة ومستخدمين لها.

خصائص مجتمع المعرفة:

يلعب اقتصاد المعرفة دوراً بارزاً ومهماً في توفير الثروة من خلال استثمار المعرفة، وله عمالاً يختلفون عن عمال الاقتصاد الرأسمالي وتختلف طبيعة عملهم، فهم يسخّرون الرموز أكثر من الآلات، ويوفرون المعرفة التي تشكل سلعة عند اكتشافها وتقييمها من خلال المشاركة مع مستخدميها، فتصبح مجانية يصعب على منتجها منع الآخرين من استخدامها، وتظهر اقتصاديات النمو الجديدة بأن قدرة البلد على الاستفادة من اقتصاد المعرفة تعتمد على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي (زين الدين، 2002).

عددت إسماعيل (2010) بعض من خصائص مجتمع المعرفة منها:

1- **الانفجار المعرفي:** يعيش العالم انفجاراً معرفياً غير مسبوق، بحيث يندر أن يمر يوم أو شهر دون أن تحمل لنا المجلات والصحافة المتخصصة أنباء عن اكتشافات واختراعات جديدة. ففي مجال الإلكترونيات على سبيل المثال تتوالى المكتشفات بحيث أصبح التراكم المعرفي يتزايد بمتوالية هندسية ويتضاعف كل 18 شهراً.

2- **التسارع:** ظاهرة تتغير كقانون الوجود إذ إن التغير في فجر التاريخ كان بطيئاً وغير ملحوظ، فإنه حالياً يتسم بتزايد سرعته باستمرار. ومن أمثلة هذا التسارع نقل معطيات الصوت والصورة بواسطة الأنظمة الرقمية فقد أصبح نقلها وبسرعة الضوء البالغة 390.000 كم/ث إلى أي مكان أمراً عادياً.

3- **التطور التكنولوجي:** التكنولوجيا ذات طبيعة اقتحامية وتحويلية، بمعنى أنها تقتحم المجتمعات سواء أكانت بحاجة إليها أم غير راغبة فيها، وذلك من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات وحاجات جديدة. ولعل من أهم التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة:

- الهندسة الجينية والتقانة الحيوية بآفاقها الواعدة (الاستنساخ).
- مواد مخلقة جديدة لم تكن موجودة في الطبيعة كالألياف الضوئية والبلورات السائلة والخزفيات عالية التوصيل، وألياف الكربون، وتطبيقات الليزر.
- الاندماج بين ثورة الاتصالات والكمبيوتر مع إمكانية الاتصال اللحظي التي تسمح بالحوار عبر المحيطات.
- تزايد إنتاج المعرفة وتوليدها واكتشافها المتواصل من الخزان اللانهائي (الطبيعة)، والاعتماد على هذه المعرفة في إنتاج وتوليد السلع والخدمات.

4- **انهيار الفواصل الجغرافية والتنافس في الوقت:** أصبح التنافس في الوقت والعمل في الزمن الحقيقي في كل مواقع العمل والخدمات التي تعمل بلا توقف لتلبية احتياجات المستهلكين في جميع أنحاء العالم وهو السمة الأبرز للإنتاج بالرغم من الفواصل الزمنية واختلاف التوقيت.

إدارة المعرفة:

ذكر أبو فارة (2004) أن إدارة المعرفة هي: "تخطيط وتنظيم ورقابة وتنسيق وتوليف المعرفة والأصول المرتبطة برأس المال الفكري والعمليات والقدرات والإمكانيات الشخصية والتنظيمية،

بحيث يجري تحقيق أكبر ما يمكن من التأثير الايجابي في نتائج الميزة التنافسية". وعرّفها الزامل (2003) أنها: "العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة، واختيارها، وتنظمها، واستخدامها، ونشرها، وأخيراً تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة، والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتعلم، والتخطيط الاستراتيجي".

مراحل إدارة المعرفة:

إن إدارة المعرفة عملية مستمرة ومتفاعلة تتم من خلال عدة مراحل تتمثل في اكتساب وخلق المعرفة، وتخزينها، ونقلها، وتطبيقها، وهذه المراحل:

أ- **اكتساب المعرفة:** يقصد باكتساب المعرفة الحصول عليها من المصادر المختلفة ويقع على عاتق المنظمة التعرف على أهمية هذه المعرفة، ثم تخزينها واسترجاعها على أفضل وجه، ومن ناحية أخرى، فإن عملية اكتساب المعرفة تختلف من منظمة لأخرى، فكل منظمة تكتسب المعرفة وتفهمها بطريقتها الخاصة، وبالتالي تتأثر المعرفة المخزنة في المنظمة بثقافة المنظمة نفسها.

ب- **تخزين المعرفة:** بعد اكتساب المعرفة، يتم تخزينها وجمع المعرفة بطريقة منظمة وايجابية، ويتم تحليلها وتنقيتها، ثم يتم ترتيبها وتنسيقها وتجزئتها، ليتم تخزينها في أفضل صورة، ويراعى أن يتم تداولها بسهولة ونشرها واستخراجها بدقة ويسر من قبل أفراد المنظمة.

ج- **نقل المعرفة:** يعتبر نقل المعرفة الحلقة الثالثة في حلقات إدارة المعرفة، ويعتمد على وجود آليات وطرق رسمية وأخرى غير رسمية.

د- **تطبيق المعرفة:** يعتبر تطبيق المعرفة الهدف الأساسي من عملية إدارة المعرفة، ويتطلب هذا التطبيق تنظيم المعرفة ويظهر ذلك من خلال التصنيف والفهرسة أو التبويب المناسب

للمعرفة، واسترجاع المعرفة من خلال تمكين العاملين في المنظمة من الوصول إليها بسهولة وفى أقصر وقت، وجعل المعرفة جاهزة للاستخدام، وإعادة تصحيح المعرفة وفحصها باستمرار، وإدخال الجديد المناسب عليها، واستبعاد المتقادم.

اقتصاد المعرفة:

لقد تعددت تعريفات مفهوم اقتصاد المعرفة، حيث عرفه الخضيري (2001) بأنه منظومة تفاعلية، وشاملة ومتكاملة، ومتعددة الجوانب والأجزاء، شاملة لمجموعة من النظم التفاعلية، وفي إطار هذه النظم ستنشأ منظومة معلومات تفاعلية شاملة ومتكاملة، تكون مهمتها الأساسية أن تجمع البيانات، وتستخرج منها المعلومات، وتولد من استخدامها المعرفة.

ويعود السبب في تتعدد المفاهيم والتعريفات لاقتصاد المعرفة إلى حداثة هذا الحقل كتخصص وبالتالي فإن مفاهيمه الأساسية ومبادئه وتقنياته لا تزال في مرحلة التبلور والاتضاح، وسنستعرض بعض هذه التعريفات لاقتصاد المعرفة، والتي يراها الباحث متصلة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

- عرّف جالبرث (Galbreath,1999) اقتصاد المعرفة بأنه الانتقال من الاعتماد على رأس المال، والعمالة الرخيصة، والتوجه إلى المعرفة الإنتاجية، والتعليم، ورأس المال الفكري.
- الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة مستخدماً العقل البشري بتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الشمري والليثي،2008).
- وعرفّه الكسواني (2005) بأنه الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي، والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، وتنمية الموارد البشرية علمياً ومعرفياً، لتتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة

والمتطورة اعتماداً على المقدرة التي يملكها العنصر البشري كمورد استثماري، وسلعة إستراتيجية، وخدمة، ومصدر للدخل القومي.

- نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي، والقوة الدافعة الرئيسة لتكوين الثروة (سلمان،2004).

تطور مفهوم اقتصاد المعرفة:

كان الاقتصاد التقليدي قديماً يركز على عاملين في الإنتاج هما: رأس المال والعمالة الرخيصة، وكان ينظر إلى المعرفة والإنتاجية، والتعليم ورأس المال الفكري كعوامل ثانوية، ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وحدوث الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي شهدها العالم، اختلفت حيث أدى ذلك إلى تغييرات عميقة في الهيكل الاقتصادي انعكست على أداء الاقتصاد ونموه، إذ أصبحت المعلومات والتكنولوجيا هي مفاتيح التشغيل للإنتاج، وباتت المعرفة مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية في حين تشكل تكنولوجيا المعلومات العامل الأساسي في النمو الاقتصادي.

أهمية اقتصاد المعرفة:

ذكر برنر (Brunner, 2000) أن الأبحاث المتصلة بالتنبؤات المستقبلية، تؤكد أن المعرفة في عام 2020م سوف تتضاعف كل (73 يوم)، فالتعلم والحصول على المعرفة في القرن الحالي لن يكون من خلال مقاعد الدراسة في الفصل الدراسي فقط، بل سوف يكون في المنزل أو الفندق أو مكان النزهة أو العمل، وذكر سلمان (2004) أنه مما يزيد في أهمية اقتصاد المعرفة ما أوضحه التقرير السنوي لوزارة التجارة الأمريكية من أن تكنولوجيا المعلومات ساهمت في ثلث النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال الخمس سنوات الأخيرة من القرن العشرين، ومن المتوقع أن يسهم بما يزيد على نصف الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة خلال الربع الأول من القرن الحادي

والعشرين، بل من الممكن القول: أن دولاً نامية مثل: الهند وتايلاند وسنغافورة استطاعت من خلال اقتصاد المعرفة وصناعة البرمجيات أن تحقق طفرة في صادراتها إلى الخارج.

ويتجه العالم نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير والذي أصبحت فيه السلع المعرفية أو سلع المعلومات من السلع الهامة جداً، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو اقتصاد المعرفة، وتأخذ مسألة التعريب بعداً أكبر من السابق إذ أصبحت مرتبطة بالاقتصاد والتنمية أكثر من أي وقت مضى، والتعريب في تكنولوجيا المعلومات يقدم فرصاً اقتصادية هامة لأقطار الوطن العربي، كما أن الإخفاق فيه محفوف بالمخاطر الأمنية والثقافية والاقتصادية، إن الإجراءات اللازمة لنجاح عملية التعريب في تكنولوجيا المعلومات في متناول اليد وقابلة للتنفيذ (مراياتي، 2003).

لا شك أن اقتصاداً عالمياً يرتبط بشكل معقد بتقنيات المعلومات والاتصالات، سيجعل معظم المهن اليوم وفي المستقبل مرتبطة بشكل مباشر بهذه التقنيات، وإن القدرة على استخدام التقنية بطلاقة تعني أكثر من مجرد ثقافة تقنية إنها تعني أن يتعامل الفرد مع التقنية بأريحية لا تقل عنها عند قراءة صحيفة، والمشكلة تكمن في قلة عدد القوة العاملة ذات الطلاقة التقنية والرقمية، ولهذا تقع المسؤولية على الأنظمة التربوية التي تسهم في إعداد عاملين ذوي تمكن وطلاقة تقنية (Molebash, 1999). وإن الثروة الحقيقية للأمم تكمن في الأساليب والتقنيات التكنولوجية التي يمكن استغلالها على الرغم من أهمية المصادر التقليدية للإنتاج، إلا أنه في عصر الاقتصاد المعرفي تتمثل الثروة الحقيقية في كيفية اتحاد تلك المصادر مع المعرفة لتخلق فائدة أكبر، والمعرفة لا بد وأن تبنى على افتراض تزايد أهميتها أكثر من قبل، وأن تصبح هذه المعرفة أكثر أهمية من المصادر التقليدية (Drucker, 1993).

كما أكدت دراسة الشمري والليثي (2008) حول تأثير الاقتصاد المعرفي على الإنتاج المحلي والقوى العاملة والبطالة في بعض الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، والهند، وبعض الدول العربية مثل: المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات، على أهمية الاقتصاد المعرفي وتأثيره الكبير على هذه الدول، وتمثل ذلك في النقاط الآتية:

1. ساهم الاقتصاد المعرفي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول (موضوع الدراسة) وبنسب متفاوتة.
2. ساهم الاقتصاد المعرفي في التخفيف من حدة البطالة في أغلبية الدول موضوع الدراسة (الهند، اليابان، الصين، الإمارات، مصر، السعودية) عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتمدت على استيراد العقول الهندية واليابانية، إضافة إلى إقامتها للمشاريع في خارج الولايات المتحدة مما ساهم في حرمان آلاف المتخصصين من فرص العمل وتوفيرها لمواطني الدول المستضيفة.
3. شجع الاقتصاد المعرفي على زيادة صادرات الدول سواءً كان من السلع المصنعة أو صادرات ما يسمى بإدارة المعلومات، أي تقديم الاستشارات والخبرات التقنية والحلول البرمجية، كما هو الحال في جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة.
4. وسعت نفوذ العديد من الدول في السوق كدولة الإمارات العربية المتحدة، التي ساهمت من خلال مدينة دبي للإنترنت في أن تستقطب معارضها السنوية أغلبية الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
5. أسهمت عمليات الإنفاق على البحث والتطوير بشكل كبير في القدرة الاقتصادية للعديد من الدول، وساهمت بشكل إيجابي في رفع الإنتاجية مما ساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

كما ذكر محي الدين (2007) أن أهم المبررات أو العوامل التي دفعت نحو التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع اقتصاد المعرفة هي:

1- سرعة دوران الزمن مع التطور التقني.

2- التنافس الكبير بين المؤسسات والشركات الإنتاجية والخدمية.

3- قلة التنبؤ بما سيجري خلال فترة قصيرة.

4- وجود مجتمعات افتراضية.

5- تغير في بيئة الأعمال والإدارة.

خصائص اقتصاد المعرفة:

للاقتصاد المعرفي خصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ومن خلال مراجعة الباحث للأدبيات التي تناولت سمات وخصائص اقتصاد المعرفة، وجد أن الهاشمي والعزاوي (2007)، وسلمان (2004) أكدوا على السمات التالية:

1- أنه اقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة بالمعنى التحليلي القديم بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن باستمرار زيادتها عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة.

2- أنه اقتصاد تتقلص فيه أهمية الموقع من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا والشبكات الإلكترونية.

3- يتمتع بمرونة فائقة وقدرة على التطويع والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها مع دقات الساعة.

4- يعني في جوهره أن قيمة المعرفة ذاتها تكون أكبر حينما تدخل في حيز التشغيل ونظم الإنتاج، وبالمقابل فإن قيمتها تصبح صفراً حينما تظل حبيسة في عقول أصحابها.

5- إن اقتصاد المعرفة يمنح مكاناً مركزياً لنظم التعليم والتدريب المستمرين لكي تتواءم خبرات العمالة مع الاقتصاد الجديد، وهكذا تختلف خصائص اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد المادي مما يستدعي معه أساليب جديدة في التفكير وفي صنع السياسات الاقتصادية.

6- القدرة على التجديد والتطوير والتواصل المتكامل مع غيره من أنماط الاقتصاد الأخرى التي أصبحت تطمح إلى الاندماج فيه.

7- القدرة على الابتكار وتوليد منتجات فكرية غير مسبوقة معرفية وغير معرفية وتتميز بأنها ترضي الموزع والمستهلك بشكل كبير.

8- مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة، ومتنوعة، ومتجددة، وتوفر حافزاً قوياً على كافة مجالات هذا الاقتصاد، كما توفر عائداً ملموساً.

دور اقتصاد المعرفة في التنمية البشرية:

تنمية الموارد البشرية تعني زيادة المعارف، والمهارات، والقدرات لدى جميع الناس في المجتمع، ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية أنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعّالة في تطوير النظم الاقتصادية، ومن الناحية السياسية إعداد الأفراد للإسهام في الناحية السياسية، وخاصة بوصفهم مواطنين في مجتمع ديموقراطي، ومن الناحية الثقافية والاجتماعية تستهدف مساعدة الناس على أن يحيوا حياة أكثر واقعية واكتمالاً وأقل تقيداً بالتقاليد، فالتنمية البشرية هي مفتاح مسايرة العصر، وتؤدي إلى تكوين رأس المال البشري (الرشدان، 2005).

ومن أولويات التربية المستدامة في جميع مراحل التعليم: التربية للمواطنة، والتربية البيئية والصحية والسكانية، والتربية التقنية، والتربية الإبداعية، التربية التعاونية، وتربية الاقتصاد الرقمي، ويرى معظم الخبراء أن مشكلات التنمية سببها تدني كفاءة التعليم، فالكفاءة العالية تمثل متانة القواعد التي تقف عليها أنظمة التعليم وتعد من أهم مؤشرات إعداد التنمية البشرية، وأضحت

الكفاءة ترتبط بمجموعة من المكونات وهي الطالب والمعلم والمنهج وعناصر التدريس المختلفة وطرق التعلم، والتقنيات الحديثة وغيرها، فالكفاءة في التعليم تعرّف على أساس أنها القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة، فهي الحزمة الجامعة لعدد من العناصر المتفاعلة القادرة على الوصول إلى الأهداف المرصودة خلال فترة زمنية محددة، لذا لا بد أن يستثمر نظام التعليم الفعّال كل القوى التي يمتلكها من أجل تحقيق أهداف التنمية (Molebash, 1999).

ومن أبرز خصائص ومميزات رأس المال البشري بأنه جزء لا يتجزأ من الإنسان الذي يملكه، فهو الذي يعد منتجاً ومستهلكاً للخدمات والسلع المناسبة لحاجاته، والتي لا بد من إشباعها، ولا تتوقف الإنتاجية عنده على النواحي التقنية فقط، بل تتعدى ذلك إلى حوافز وبواعث داخلية وخارجية هدفها المستقبل حتى في ظل غياب أنظمة التأمين الاجتماعي، وانتشار الأمراض والعلل والعاهات الدائمة، لأنه لا يمكن التخلي عنه وإن أصبح قديماً من الناحية الإنتاجية (الرشدان، 2005).

وذكر الهاشمي والغزاوي (2007) ومراياتي(2003) أن الفرد هو حجر الزاوية في اقتصاد المعرفة، لأن ما يمتلكه الفرد من مهارات فردية مثل الابتكار، والإبداع، لا تعتبر عوامل إنتاج فقط إنما مصادر ثروة ودوافع نحو اقتصاد المعرفة في ضوء التنافس العالمي على المعرفة والمواهب، وتشير بعض الدراسات في عدد من الدول إلى ازدياد الطلب على اليد العاملة المختصة في التعامل مع المعلومات والمعرفة عامة، وانخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة أو قليلة الخبرة، مما سيؤثر على هيكلية سوق العمل، وتوزيع الأجور، ويغير من هيكلية الشركات والمصانع نحو المعلوماتية، وتغيير الآلات المستعملة لديها مما سيؤدي إلى زيادة البطالة في اليد العاملة يدوياً.

وتؤكد الإستراتيجية الوطنية للتعليم في الأردن (2006) على اعتبار عملية تنمية الموارد البشرية إستراتيجية في غاية الأهمية في هذه التنافسية، لذلك يجب أن يكون هناك شراكة بين نظام

التعليم الرسمي والخاص، وقطاع الأعمال، والحكومة، والمستثمرين، ومسؤولية الحكومة هي صياغة سياسة وطنية للموارد البشرية، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الموارد البشرية ضمن مجالات حيوية ثلاثة هي:

1. بناء قاعدة لرأس المال البشري، والمعرفة، والمحافظة عليها.
2. تشجيع الإبداع والابتكار في القطاع الخاص.
3. إقامة بنية تحتية مؤسسية للأعمال، والعمالة، وغيرها من العناصر المتفاعلة في سوق العمل.

مزايا اقتصاد المعرفة في الإدارة:

ذكر الخضيري (2001) مزايا متعددة لاقتصاد المعرفة، استخلص منها الباحث أهم مزايا اقتصاد المعرفة المتعلقة في عمل الإدارة، وهي:

1- الارتقاء بالأداء الإداري لمتخذي القرار، ليصبح المدير قائداً له جاذبيته وسحره بين العاملين وأفراد المجتمع المحيطين به والمهتمين.

2- تحسين القدرة على التخطيط الفعّال، وإقامة التنظيم المرن، وتحقيق التوجيه الحافز، وتحسين القدرة على المتابعة، وتوفير المعلومات التي تحقق الرؤية الشاملة لاتخاذ القرار.

3- تحسين قدرة المديرين على مواجهة الأزمات والتغلب على المواقف الصعبة وحل المشكلات، وبما يقلل من الخسائر والتكاليف الباهظة، ويساعد في الوقت ذاته على إيجاد سبل الوقاية من المخاطر المحتملة.

4- تحسين القدرة على القيادة وتطوير أساليب التفويض وتنمية الإحساس بالمسؤولية والالتزام والانضباط، وتفعيل استخدام الموارد، والقضاء على كافة صور الإسراف.

5- زيادة روح المشاركة والتعاون والمبادرة الذاتية والجماعية وروح الفريق المتآلف، والذي يعمل بشكل جماعي متكامل، وبشكل متناسق.

استراتيجيه التحول إلى اقتصاد المعرفة:

وذكر صالح (2005) إن استراتيجيه التحول نحو اقتصاد المعرفة تستند إلى مجموعة من الأهداف والتي يتم تحقيقها من خلال مجموعة من السياسات، والإجراءات وهي ما يلي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول:** ضمان الموارد البشرية الكافية: (رأس المال البشري)، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات والإجراءات الآتية :
  - إصلاح التعليم.
  - التدريب وإعادة التدريب.
  - التعلم المستمر مدى الحياة.
  - معالجة الاختلالات الهيكلية لسوق العمل.
- **الهدف الاستراتيجي الثاني:** نشر الابتكار والمعرفة ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات والإجراءات التالية :
  - الشراكة في البحث والتطوير.
  - تعزيز هياكل المعلوماتية للصناعات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا، ورأس المال البشري والاتصالات الشبكية ونشر المعرفة وإبداعاتها.
  - الحوافز الضريبية.
  - الدعم المالي وخصوصاً رأس المال المبادر.
- **الهدف الاستراتيجي الثالث:** بناء القدرات العلمية والتكنولوجية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات والإجراءات التالية:

- رأس المال البشري للعلم والتكنولوجيا.
- التنسيق بين سياسات العلم والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- التوجهات السوقية لمنشآت البحث والتطوير العامة.

متطلبات اقتصاد المعرفة

يرى الكبيسي (2005) أن أهم متطلبات اقتصاد المعرفة تتمثل في النقاط التالية:

1- الاعتراف بالمعرفة ورأس المال الفكري كموجودات جوهرية وأكثر أهمية من الموجودات المادية الملموسة، والتهيؤ لإدارة المعرفة استراتيجياً.

2- وجود هياكل تنظيمية شبكية ومرنة ونماذج وأنماط إدارية جديدة، واستبدال الوحدات المركزية واللامركزية بوحدات معرفية مستقلة ومتصلة.

3- اعتماد التغيير الجذري لمواجهة الأزمات الاقتصادية كأولوية حاسمة، وتفضيلها على خيارات التحسين أو التعديل والإصلاحات التدريجية الروتينية.

4- التركيز على مهارات وقدرات وخبرات الموارد البشرية.

5- توافر المواهب البشرية أو رأس المال الفكري المتنوع معرفياً.

6- بناء واعتماد نظم حوافز ومكافآت جديدة، تركز على توليد معرفة جديدة، وتكون بديلاً عن النظام التقليدي المعتمد على العمولة والأجر المقطوع.

7- إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة والمشاركة بها.

8- يتوقف استثمار المعرفة في المنظمة على قدرة المنظمة على توجيه المعرفة المناسبة إلى الأفراد المناسبين والمحتاجين إليها في الوقت المناسب.

ويلخص القرني (2009) متطلبات اقتصاد المعرفة كما يلي:

1- نشر ثقافة مجتمعية مشجعة للإبداع والابتكار وداعمة للبحث والتطوير، وذلك من خلال توفير بيئة تفاعلية مناسبة تحث الأفراد على المساهمة في إنتاج المعرفة، وتظهر إمكاناته، وتشجعه على العطاء.

2- توفير بنية تقنية مناسبة لا يقتصر اهتمامها على الخدمات الأساسية للمجتمع فقط، بل يتعدى ذلك إلى الإسهام في تحفيز الإنتاج المعرفي.

3- الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار، يساعد على توليد ونشر وإنتاج المعرفة في مجالات مختلفة.

4- التطوير المستمر للتعليم والتدريب عالي النوعية، والتركيز على التعلم مدى الحياة، وإقامة مجتمعات تعلم، ومحو الأمية الرقمية وليس الأبجدية فحسب.

5- خلق نظم إدارية دينامية ومنفتحة، بعيدة عن البيروقراطية، مواكبة للتغيرات المستمرة في العالم.

6- زيادة الإنفاق على تطوير التعليم والتدريب والبحث والتطوير من الناتج المحلي بنسبة توازي أو تفوق النسبة التي تنفقها الدول المتقدمة.

وقد أكد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام (1998)، على أن المعرفة ليست على نطاق الصفوة وإنما على مستوى الشعب كله وهي العامل الحاسم للتنمية، حيث أشار التقرير إلى العوامل الآتية كمتطلبات أساسية للمجتمعات التي تريد التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتمثلت هذه المتطلبات في:

1. تجهيز بنية تحتية.

2. تطوير القوانين والأنظمة.

3. تحديث البرامج التعليمية.

4. تفعيل المرافق والإدارات.

5. دعم الابتكار.

6. تنسيق الجهود.

7. اكتساب المعرفة العالمية وإيجاد المعرفة المحلية.

وقام حيدر (2004) باستخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع اقتصاد المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي بمستوييها: التعليم العام والتعليم العالي في النقاط التالية:

1- تحول المؤسسات التعليمية إلى مراكز إشعاع معرفي في المجتمع المحيط بها.

2- تقديم معرفة متخصصة عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة أو وظيفة معينة. وهنا تقوم الجامعات والكليات بتقديم معرفة عامة، ثم معرفة تخصصية تساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة أو وظيفة معينة وذلك للإسهام في إعداد عمال المعرفة.

3- تقديم برامج أكاديمية تخصصية بصورة مكثفة تتصف بالمرونة تلبي احتياجات العاملين في الميدان من المنتسبين للمهن المختلفة لتطوير أدائهم بصفة دورية لمواكبة التقدم المعرفي.

4- التحول إلى مجتمعات تعلم يشترك جميع المنتسبين إليها في تكوين رؤية ورسالة وأهداف مشتركة يسعون جميعاً لبلوغها، كما يلتزمون بالعمل الجماعي، والعمل في فريق، والتجريب بهدف التحسين المستمر.

5- التأكيد بصورة أكبر على الاستقصاء، والبحث، بما يؤهل المتعلم للتعلم الذاتي وغرس الدافعية لديه للتعلم مدى الحياة.

6- التركيز على نواتج التعلم وليس المدخلات والعمليات فقط لضمان إعداد خريجين مؤهلين قادرين على المنافسة عالمياً.

7- التطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم والتعلم، وفي إدارتهما، وربط مجتمعات التعلم ببعضها.

8- استيعاب المستجدات الكونية وإعداد المتعلمين لمجتمع كوني، والاستفادة من الخبرات العالمية لتحسين الأداء ولزيادة قدرتها على التنافسية في العالم.

9- الأخذ بآليات ضمان الجودة لتقديم خدمات تعلم عالية المستوى بحيث يستطيع خريجوها المنافسة في السوق العالمية.

10- الانتقال بإدارة التعليم العالي والعام من ممارسات التسيير الحالية إلى ممارسات أكثر نضجاً تنشد التجديد والتطوير.

وتأسيساً على ما سبق؛ يمكن القول أن أهم متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات؛ تتمثل في النقاط التالية:

1. تجهيز بنية تحتية توفر مستلزمات نوعية تواكب التغير المستمر بأساليب وطرق التدريس المتغيرة بتغير المعرفة المستمر.
2. القيادة الجامعية التي تتبنى مفهوم اقتصاد المعرفة وتهيؤ له استراتيجياً.
3. عضو هيئة التدريس الذي يواكب تغيرات العصر ومستجداته، بتطويره لذاته، وتعليمة وتوجيهه لطلابه لمصادر المعرفة المتجددة، والمدرك لدورة في نشر ثقافة الإنتاج والإبداع لدى الطلبة.
4. التدريس الجامعي الذي يحث على إنتاج المعرفة، والمتنوع بأساليبه وطرقه وبرامجه التي تواكب المتغيرات المتسارعة في المعرفة، ويكسب الطلبة ثقافة التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة.

5. البحث العلمي الجاد الذي يسعى لتقديم الحلول العلمية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل الحالية والمستشرف لحاجاته المستقبلية.

6. الإرشاد الأكاديمي للطلبة لتوجيههم للمطلوب حالياً والمرغوب مستقبلاً، ورعاية الإبداع والمبدعين من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

7. خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية بين الجامعة وأفراد ومؤسسات المجتمع ليكمل كل منهم الأخر في توفير متطلبات اقتصاد المعرفة في المجتمع والجامعة.

ويرى الباحث أن نموذج المملكة الأردنية الهاشمية في التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة (Erfke, 2003): يمكن أن يستفاد منه في التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية حيث شرعت وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية بتطبيق مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة، إذ يعتبر هذا المشروع خطوة متميزة نحو توفير متطلبات اقتصاد المعرفة في التعليم العام، ويأتي المشروع في أربعة مكونات، وهي:

- **المكون الأول:** إعادة توجيه أهداف السياسة التربوية والإستراتيجية من خلال الإصلاح الحكومي والإداري، ولهذا المكون خمسة عناصر فرعية هي:

1- إعادة تحديد الرؤية، والتعريف بها، وإعداد إستراتيجية تربوية متكاملة.

2- إصلاح الإدارة الحكومية، وتطوير آليات صنع القرار المناسبة لتحقيق النظام التربوي الموجه للمتعلم.

3- وضع نظام لدعم القرار التربوي المتكامل الذي يوفر تحليلاً للسياسة التربوية وإدارة فاعلية الأنظمة التي تحقق الشفافية والمساءلة.

4- تدعيم الكفاءة في مجالات: البحث التربوي، وتحليل السياسات التربوية وتطويرها، والرقابة الفاعلة، وتقويم تقدم النظام التربوي وأدائه.

5- التنسيق الإداري الفاعل للاستثمار في مجال التطوير التربوي.

- **المكون الثاني:** تغيير البرامج والممارسات التربوية لتحقيق نتاج تعليمي ينسجم مع الاقتصاد المعرفي، ويتضمن هذا المكون ثلاثة عناصر فرعية هي:

1- تطوير المناهج وقياس التعلم.

2- التنمية المهنية والتدريب.

3- توفير المصادر لدعم التعلم الفعّال.

- **المكون الثالث:** توفير بيئات مادية داعمة للتعلم النوعي وبيئات تعليمية مادية تتميز بالجودة كالأبنية والمرافق العامة. ولهذا المكون ثلاث عناصر هي:

1- استبدال الأبنية غير الآمنة بالمباني الآمنة، وحل مشكلة الغرف المكتظة بالطلبة.

2- الارتقاء بالمباني القائمة؛ لدعم التعلم وتحسينه.

3- توفير المباني المدرسية التي تتناسب مع الزيادة في النمو السكاني.

- **المكون الرابع:** تنمية الاستعداد للتعلم من خلال التعلم في مراحل الطفولة المبكرة، ولهذا المكون أربع عناصر هي:

1- رفع الكفاءة المؤسسية.

2- تنمية معلمات رياض الأطفال تنمية سليمة ومناسبة.

3- التوسع في رياض الأطفال، بحيث تشمل المناطق الأكثر حاجة.

4- نشر الوعي المجتمعي والفهم العام.

ثانياً: الدراسات السابقة:

يعرض هذا الجزء بعضاً من الدراسات التي تناولت موضوع اقتصاد المعرفة، والمتعلقة بأهداف الدراسة الحالية، وهو الجزء الثاني من الإطار النظري الذي ساعد الباحث على بلورة مشكلة الدراسة وتحديد مجالاتها بدقة، وقد تم عرض الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم، علماً أن الباحث لم يجد إلا القليل من الدراسات والمواضيع ذات الصلة المباشرة بمتطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات، نظراً لأن موضوع الدراسة لم تتعرض له كثير من الدراسات السابقة، فقد أسفر موضوع الحصر والاستقراء للدراسات السابقة عن عدة دراسات بهدف الاستفادة منها ومن نتائجها لصالح هذه الدراسة، وعلى الرغم من عدم الحصول على دراسات متشابهة تناولت الهدف فإن ما وجد من دراسات متعددة كان لها الأثر الكبير في إثراء هذه الدراسة سواء في الجانب النظري أو في تصميم أداة الدراسة أو في تتبع ما وصلت إليه من نتائج وتوصيات، فقد اعتمدت الدراسة الحالية على الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها من بعض الكتب ودراسات الماجستير والدكتوراه المنشورة وغير المنشورة إضافة إلى دراسات منشورة في دوريات علمية، وقد رتب الباحث هذه الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمني بدءاً من الأحدث ثم الأقدم وفيما يلي استعراض موجز لكل دراسة من الدراسات التي تمت مراجعتها.

فقد أجرى القداح والخرابشة (2011) دراسة بعنوان "**دور الإشراف التربوي في توجيه عمليات التعلم نحو اقتصاد المعرفة في المدارس الأردنية**" هدفت إلى توضيح الدور الجديد للإشراف التربوي في توجيه عمليات التعلم نحو الاقتصاد المعرفي من خلال امتلاك المشرفين التربويين لكفايات أدائية في تخطيط العمليات التعليمية وتنفيذها في ميدانها العملي للوصول إلى مخرجات تعليمية رفيعة المستوى، بحيث تكون قادرة على تحقيق إنتاجية نوعية ذات طابع تنافسي على المستوى العالمي، أسفرت نتائج الدراسة عن أهمية المجالات الثلاثة (التطور المهني

للمعلمين، تشكيل البيئات التعليمية، بناء المواقف التعليمية) في توجيه عمليات التعلم نحو اقتصاد المعرفة، ولاسيما كفايات المجال الثاني المتعلقة بمساعدة المعلمين في تشكيل البيئات التعليمية، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.45)؛ وهو المتوسط الأعلى بين المجالات الثلاثة.

وأجرى الخوالدة (2009) دراسة هدفت إلى تقديم أنموذج مقترح لإدارة المعرفة في النظام التعليمي الأردني في ظل توجهاته نحو التعليم المبني على اقتصاد المعرفة، وكانت بعنوان "**نحو أنموذج لإدارة المعرفة في النظام التعليمي الأردني في ظل توجهاته نحو التعليم المبني على اقتصاد المعرفة**"، طور فيها استبانه من ست مجالات، وطبقت على (80) مديراً، ورؤساء أقسام وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية،استخدم المنهج المسحي التطويري، وتوصل إلى أن واقع المعرفة كان بدرجة متوسطة، مما يعني ضرورة الأنموذج المقترح، وقد توصل الباحث إلى أنموذج مقترح يتكون من ستة عناصر، هي: تشخيص المعرفة، تحديد أهدافها، وتوليدها، وخزنها، وتوزيعها، وتطبيقها.

وقام الزهراني والمعايطة (2009) بدراسة عنوانها "**بناء أنموذج لزيادة كفاءة مدخلات المرحلة الجامعية من خريجي المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة**" هدفت إلى معرفة المهارات التي يمتلكها طلبة المرحلة الثانوية، وبناء أنموذج مقترح للمهارات الأساسية التي يحتاجها طلبة المرحلة الثانوية ليواصلوا تعليمهم الجامعي بكفاءة واقتدار في ضوء اقتصاد المعرفة، وقد قام الباحثان بتصميم استبانه ضمن أربعة مجالات هي: مجال المهارات الاجتماعية، مجال المهارات المعرفية، مجال مهارات التفكير، مجال المهارات العلمية، طبقت على (200) طالب وطالبة من خريجي المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية السعودية، أشارت نتائجها إلى أن المهارات التي يمتلكها طلبة المرحلة الثانوية في ضوء واقع التعليم، كانت بدرجة متوسطة، وهي تعتبر منخفضة في خضم الرؤية المستقبلية لتحويل المعرف

إلى ثروات، الخروج بأنموذج مقترح للمهارات الأساسية التي يحتاجها طلبة المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية السعودية ليواصلوا تعليمهم الجامعي بكفاءة واقتدار في ضوء اقتصاد المعرفة.

وأجرت المريات والقضاة (2009) دراسة هدفت إلى التعرف على اتجاهات مدراء المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفي، وكانت بعنوان "**اتجاهات مدراء المدارس الثانوية الحكومية والمشرفين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق اقتصاد المعرفة**"، وتكون مجتمع الدراسة من (786) مديراً ومشرفاً تربوياً تم اختيار عينة عشوائية طبقية منهم بلغت (499) مشرفاً ومديراً؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المتوسط العام لأبعاد برنامج التطوير المهني والتدريب جاء مرتفعاً، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة الإدارية، ووجود أثر ذا دلالة إحصائية على بعد الكفاءة والتطور المهني والتدريب، وتعود هذه الفروق لصالح الخبرة الأعلى.

وقام فريحات والصمادي (2009) بدراسة عنوانها "**اقتصاديات التعليم في الأردن في ظل عصر العولمة**" هدفت إلى الوقوف على الجدوى الاقتصادية للتعليم في ظل العولمة، وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن العولمة في الأساس عملية اقتصادية لأن الخصائص المميزة للنظام العالمي الجديد خصائص اقتصادية، كما بينت النتائج أن الاقتصاد المعرفي يعتمد بالأساس على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي، كما أظهرت نتائج الجدوى الاقتصادية للتعليم أن المعارف والمهارات التي توفرها نظم التعليم هي أساس نجاح برامج التنمية، وأن رأس المال البشري هو أهم دعائم الاقتصاد.

كما أجرى القرني (2009) دراسة هدفت إلى صياغة تصور مقترح لأهم التحولات التربوية في مدارس المستقبل الثانوية التي يتطلبها عصر اقتصاد المعرفة، عنوانها "**متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**"، استخدم في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة أن التحولات التربوية في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية التي يتطلبها اقتصاد المعرفة التحول نحو المدرسة الالكترونية، التحول نحو التعليم للكينونة، والتعايش مع الآخرين، التحول نحو التعليم للإنتاج، التحول نحو التعلم المستمر، التحول نحو المدرسة المجتمعية لبناء مجتمع المعرفة، التحول نحو التعلم للعمل.

وأجرى أبوبيدر (2007) دراسته "**دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن**". والتي هدفت إلى الكشف عن دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين في وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية. استخدم الباحث استبانة اشتملت على (99) فقرة موزعة على ستة أبعاد هي: المنهاج، المعلم، الطالب، البيئة التعليمية، التسهيلات، والطفولة المبكرة. وتكونت عينة الدراسة من (309) أفراد منهم (63) مدير تربية، و(9) رؤساء أقسام من مركز الوزارة، و(237) مشرفاً تربوياً من مديريات التربية والتعليم في المملكة. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة التحقق الكلية على مفهوم الاقتصاد المعرفي، كانت عالية حيث كان المتوسط الحسابي الكلي (4.10)، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بدرجة تحقق مفهوم الاقتصاد المعرفي ناتجة عن اختلاف مستويات كل متغير من متغيرات الدراسة. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بدرجة تحقق مفهوم الاقتصاد المعرفي تعزى لاختلاف فئات ومستويات متغيرات الدراسة (الإقليم، الجنس، المسمى الوظيفي، الخبرة،

المؤهل العلمي). وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الدور الكلية على أبعاد دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي الأردني كانت متوسطة، ولوحظ أن الترتيب للأبعاد جاء متوالياً بدءاً بتطوير الطالب، ثم الطفولة المبكرة، ثم تطوير المنهاج الدراسي، ثم تطوير البيئة التعليمية ثم تطوير المعلم، وأخيراً تطوير التسهيلات. كما أشارت نتائج البحث النوعي إلى تباين آراء الأفراد الذين تمت مقابلتهم بخصوص مفهوم الاقتصاد المعرفي، وكذلك إلى تباين آرائهم بخصوص دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن.

وأجرى ذيابات (2007) دراسة عنوانها "**دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن**"، هدفت إلى الكشف عن الدور الذي يقوم به الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن. وبلغ مجتمع الدراسة (548) قائداً تربوياً اختير منهم عينة بالطريقة العشوائية بلغت (350) فرداً. واستخدم الباحث أداة الدراسة استبانه اشتملت على (95) فقرة، وإجراء مقابلات مع (8) خبراء، وأظهرت النتائج وجود دور مهم لاقتصاد المعرفة في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن وكان أهمها مجال التأهيل والتدريب. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات القادة التربويين على متغير الموقع الوظيفي لصالح المدير المختص والمشرف التربوي مقابل مدير التربية ورئيس القسم، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة ومجالاتها على متغيري الخبرة والمؤهل العلمي. وأن الموارد البشرية في عصر الاقتصاد المعرفي تتميز بخصائص وهي تشكل الكفايات الضرورية حتى يتمكن من العمل والتعلم منها: التفكير الإبداعي، والمرونة في التعلم والعمل، والتدريب المستمر، والتعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة، والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما أجرت عيدروس (2007) دراسة هدفت إلى تحديد المستويات المعيارية للتعليم العالي في ضوء المستجدات العصرية لمواجهة نظام اقتصادي تربوي عالمي جديد من خلال التعرف على المستويات المعيارية للتعليم العالي حول العالم، وكيف يتم الارتقاء بالقيمة الاقتصادية للتعليم العالي، ووضع تصور مستقبلي لمواجهة نظام اقتصادي تربوي جديد ، وكانت الدراسة بعنوان **"التعليم العالي والمستويات المعيارية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة واقتصاد المعرفة"** وأظهرت نتائجها الحاجة إلى إعادة صياغة الهيكلة المالية للنظم التعليمية، والاستخدام المكثف والمخطط للموارد المتاحة، والتركيز على بناء الإنسان السعودي، وربط التعليم بأسواق العمل، والاهتمام بالمهارات والقدرات التحليلية والإبتكارية، والتركيز على تعليم الإنتاج.

وأجرى الخلايلة (2006) دراسة بعنوان **"أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني في ظل توجيه التعليم نحو اقتصاد المعرفة"**، هدفت إلى تصميم وبناء أنموذج تربوي للوصول إلى حل أمثل في مجال الإصلاح الإداري، وتكونت العينة من ثلاث فئات للأفراد المستهدفين في الدراسة من الأمناء العامين ومدراء العموم ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والمستشارون بلغ عددهم (208) عضواً، واستخدم الباحث المنهج المسحي التطويري عند تطبيق الأنموذج والاستجابة على فقرات الاستبانة وأسئلة المقابلة، وأوصت الدراسة بأن يتم تفعيل عمل الأنموذج وتطبيقه من خلال تبني الاستراتيجيات المعتمدة في بناء القدرات القيادية وتمكينها من اتخاذ القرار الرشيد، وإشراك المعنيين والمساهمين بعملية الإصلاح لتمثل سلطاتهم وحاكميتهم، والتوعية الوطنية بعملية الإصلاح والتطوير، وتوفير البيئة المناسبة بممارسة الصلاحيات للتحول إلى اللامركزية الإدارية.

وقام موسى (2006) بدراسة عنوانها: **"مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين"**. هدفت الدراسة إلى التعريف

بمبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين، وتكون مجتمع الدراسة من الخبراء التربويين في وزارة التربية والتعليم والجامعات الأردنية وتكونت عينتها من (90) خبيراً تربوياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود وعي لدى الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم كما أظهرت درجة عالية في توجه إدارة الفاعلة في تحقيق أهداف التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم كما أظهرت درجة عالية في التعرف على المشكلات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي ومحاولة تجاوز المشكلات كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الموقع الوظيفي بين عضو هيئة التدريس ومدير إدارة لصالح مدير إدارة وبين مدير إدارة ومدير مختص لصالح مدير إدارة، كما أظهرت وجود فروق تعزى للمؤهل العلمي في المبررات ككل بين حملة البكالوريوس من جهة وحملة الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى لصالح الماجستير والدكتوراه.

وأجرى حيدر (2004) دراسة هدفت إلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي بمستوييها: التعليم العام والجامعي، والتي كان عنوانها "**الإدارة الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة**"، أظهرت نتائجها أن خصائص مجتمع المعرفة هي: المعرفة التخصصية ومجتمعات التعلم والعمل في فريق والاستقصاء والتعلم المستمر، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والعولمة وتؤكد الدراسة أن التعليم يشكل أهم العوامل المؤثرة في بناء مجتمع المعرفة، كما أن مؤسسات التعليم في الوطن العربي يعتريها القصور في مواكبة متطلبات مجتمع المعرفة.

وأجرى الثبيتي (2004) دراسة بعنوان "**برنامج علوم الحاسب ونظم المعلومات والمكتبات في الجامعات السعودية في ضوء الإطار العلمي لإدارة المعرفة واقتصاد المعرفة**"، هدفت إلى معرفة مدى اهتمام تخصصات الحاسب ونظم المعلومات والمكتبات في الجامعات السعودية

بمجالات إدارة المعرفة واقتصادها، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن مجالات اقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة التي تحظى بأكبر اهتمام من قبل الجامعات السعودية هي حسب الترتيب التنازلي: مكونات نظم المعلومات، تحليل وتصميم نظم المعلومات، الشبكات، أساسيات اتخاذ القرار، تطبيق المعرفة.

وجاءت دراسة ستاين (Steyn ،2003) بعنوان **"خلق المعرفة عن طريق إدارة التعليم: دراسة حالة إدارة الموارد البشرية"** دراسة هدفت إلى التعرف على خلق المعرفة عن طريق إدارة التعليم، وتظهر الدراسة الاعتراف المتزايد لقيمة المعرفة المتضمنة في المهارات والقدرات وتجارب الناس، كشفت الدراسة أنه يجب تطبيق إدارة المعرفة والاستفادة من المعرفة بصفتها عنصراً حاسماً في الخطاب الفكري كما أصبح من الواضح لدى الأوساط الأكاديمية أن إدارة الموارد البشرية هي الوحدة التي تشكل جزءاً من برنامج الدراسات العليا في الإدارة التي تقدمها كبرى الجامعات للتعليم يستكشف هذا السؤال: إلى أي مدى تعتبر وحدة إدارة الموارد البشرية كجزء من مجال الإدارة التعليمية قادرة على الإسهام في خلق المعارف في المدرسة ومنظمات المتعلمين؟ استعرضت الدراسة مفاهيم إنشاء المعرفة والإدارة وقد وفر الإطار النظري والعملي بيانات كافية واستخدمت المنهج النوعي الذي يسمح للباحث تبصر تصورات المتعلمين ودورها في خلق المعرفة في كل المدارس والمنظمات. وأظهرت مواضيع انبثقت من تحليل البيانات الشخصية والنمو المهني، وهي: تقاسم المعرفة والمهارات في المدارس منظمة؛ وتطوير المنظمة.

وفي دراسة نوعية قام بها وينجارد (Wingard,2000) بعنوان **"التعليم المشترك مع تكنولوجيا المعلومات الجديدة/ إدراكات تنفيذية لمعوقات التنفيذ"**. في ولاية بنسلفانيا التي وضحت التعليم المشترك وتكنولوجيا المعلومات الجديدة، واستعرضت أهمية تطوير قوة العمل ذات الأداء العالي في اقتصاد المعرفة، حيث التنافس الشديد، والتغيير المستمر، وسياسة عدم التوازن في الأجور. إضافة إلى استراتيجيات التعلم المشترك المبني على الغرفة الصفية باعتبارها غير فاعلة

في التقدم لاقتصاد المعرفة، لأن تطوير رأس المال البشري، والتعلم مدة الحياة من قبل الاختصاصيين الإداريين يتطلب التعلم المستمر والتطوير المهني في بيئات تعلم متنوعة تلاءم العصر الرقمي. وهدفت الدراسة إلى تحليل اتجاهات مسؤولي الصناعات نحو تطوير برامج التعلم المبنية على التكنولوجيا، وتألفت عينة الدراسة من (12) مديراً تنفيذياً لمؤسسة تعليمية لتحديد إدراكاتهم حول معوقات تطبيق تكنولوجيا التعلم الحديثة، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكمي والكيفي من خلال المقابلات المعمقة، ومراجعة الوثائق للحصول على البيانات. وأشارت نتائجها بعد تحليل البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستراتيجيات التي استخدمتها المؤسسات المشاركة في الدراسة لتوحيد تكنولوجيا التعلم، ووجود العديد من معيقات تنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا التعلم التي حددها المديرين التنفيذيون منها: مقاومة المستخدمين، والتكلفة، والتقييم، والوقت، والسيطرة الإدارية، ودمج التكنولوجيا، واستخدام غير متجانس للمعرفة، وخطط تطوير محدودة.

أجرى جالبريث (Galbreath,1999) دراسة نوعية في فرجينيا بأمريكا بعنوان **"الاقتصاد الذي سيسود في القرن الحادي والعشرين، هو اقتصاد المعرفة"**، وهدفت إلى التعرف على مهارات عمال المعرفة، وكيفية تقييمهم مستقبلاً وتكونت عينة الدراسة من (20) مدير مؤسسة، واستخدم الباحث أسلوب التحليل الكيفي/ المقابلة، وأظهرت نتائج الدراسة أن قطاع الخدمات لم يعد يعتمد على الوظائف ذات المهارات البسيطة، والأجور المتدنية، وأن معظم الوظائف الجديدة تعتمد على المهنيين الذين سيأتون من ميادين العلوم، والتسويق، والحاسبات، والهندسة، والإدارة، للدخول إلى الاقتصاد المعرفي الذي سيكون بوابة القرن الحادي والعشرين، وإلى أن التقنيات الحديثة في التكنولوجيا ستحل محل المهارات البسيطة للعاملين، وعليه سيتم تقييم الأفراد مستقبلاً على ما

يستطيع أن يتعلمه وإلى المعرفة الضمنية والصريحة التي يمتلكها، والمعتمدة على مهارات معينة تعمل على تحويل المعلومات والمعارف إلى ابتكارات محسوسة.

بينما أجرى لارو (Larue,1999) دراسة بعنوان " **نحو وجهة نظر موحدة عن العمل والحياة والتعلم في الاقتصاد المعرفي**" هدفت إلى البحث في الاتجاهات الاجتماعية، والتكنولوجية للنقلة النوعية نحو اقتصاد المعرفة في مجالات العمل والحياة والتعلم، والاتجاه نحو تطوير الكفايات لعمال المعرفة مستخدماً أسلوب المقابلة مع اختصاصي تطوير التعليم في (12) منظمة من الجامعات، والمؤسسات التربوية الحديثة المرتبطة بشبكات التكنولوجيا. أظهرت نتائجها أن التوجه نحو اقتصاد المعرفة، والمخرجات الجديدة، والتغيير السريع والمستمر زاد من تعقيد التكنولوجيا وتقدمها، والتخلص من التطبيقات الوظيفية الجامدة إلى أنظمة أكثر مرونة من خلال نموذج تعلم مربوط مع الشبكات الإلكترونية، واستخدام أشكال جديدة من التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات التربوية الحديثة.

وأجرى مولباش (Molebash,1999)، دراسة عنوانها "**التكنولوجيا والتعليم: الاتجاهات الحالية والمستقبلية**" هدفت إلى استطلاع رأي مديري المدارس في ولاية فيرجينيا حول مستقبل التربية في ضوء الاقتصاد المعرفي، وتكون مجتمع الدراسة من مديري المدارس في ولاية فرجينيا تم اختيار عينة منهم بلغت (157) فرداً. كانت نتائجها أن الطلبة بحاجة إلى أن يتزودوا بمدى واسع من المعلومات المتوافرة من خلال التقنية المتقدمة، ولديهم القدرة على معالجة هذه المعلومات، ويجب أن يتعلم الطلاب كيفية استخدام الحاسبات والإلمام بالأنواع المختلفة من التقنية، وأن تدمج المدرسة تقنيات السوق، والتأكد من أن التقنيات التي تظهر حديثاً مندمجة في برنامج المدرسة. كما أظهرت الدراسة أن قلة عدد القوى العاملة ذات الطلاقة التقنية مشكلة حقيقية وقائمة.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية بين هذه الدراسات:

بعد استعراض الباحث للدراسات السابقة والتي كان عددها (ثماني عشرة) دراسة فقد تبين له ما يلي:

- غلب على الدراسات السابقة المنهج التحليلي الوصفي.
- استخدمت الدراسات السابقة الاستبيان كأداة لجمع البيانات عدا دراسة ستاين (Steyn،2003)، جالبريث (Galbreath,1999)، لارو (Larue,1999) والتي استخدمت المقابلة.
- أجريت الدراسات السابقة على مدارس التعليم العام عدا دراسة الثبيتي (2004)، عيدروس (2007) أجريت على الجامعات، ودراسة حيدر (2004)، ولارو (Larue,1999) أجريت على التعليم العام والجامعي.
- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهج وأداة الدراسة.
- اختلفت مع الدراسات السابقة في أنها اهتمت بالتعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات ومعيقاتها وسبل تحسينها.
- تنوعت أهداف الدراسات السابقة إلى التعرف على:
  - واقع إدارة المعرفة في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
  - دور الاقتصاد المعرفي في (تطوير النظام التربوي، إعداد الموارد البشرية، الإشراف التربوي، مؤسسات التعليم في الوطن العربي، الاتجاهات الاجتماعية والتكنولوجية، مستقبل التربية).
  - مبررات ومتطلبات التحول التربوي في المدارس في ضوء اقتصاد المعرفة.
  - اتجاهات مدراء المدارس نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق اقتصاد المعرفة.

- بناء انموذج لزيادة كفاءة مدخلات المرحلة الجامعية من خريجي المرحلة الثانوية في ضوء اقتصاد المعرفة.

- تميزت هذه الدراسة بأنها اهتمت بالتعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة ومعيقاته وسبل تحسينها في الجامعات السعودية، كما أنها استخدمت أداتين لجمع البيانات (استبيان، مقابلة)، واستهدفت أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بمختلف مسمياتهم الوظيفية (عميد كلية، رئيس قسم، عضو هيئة تدريس)، ومختلف رتبهم الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، ومختلف كلياتهم (إنسانية، علمية)، كما أنها اختلفت في الأهداف والمكان والفترة الزمنية والمنطقة الجغرافية التي طبقت فيها الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحقيق أهداف الدراسة، حيث تضمن وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وطرق التحقق من صدقها وثباتها، ومتغيرات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدمها الباحث في الإجابة عن أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة القصيم، جامعة حائل، جامعة طيبة في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (8103) عميد كلية ورئيس قسم وعضو هيئة تدريس، حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي للعام الجامعي (2011-2012).

عينة الدراسة:

تم أخذ عينة من مجتمع الدراسة تكونت من (603) عميد كلية ورئيس قسم وعضو هيئة تدريس من الجامعات الحكومية السعودية، وهم يشكلون ما نسبته (7.44 %) من مجتمع الدراسة، حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة. والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

الجدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	383	63.52
	أنثى	220	36.48
المجموع		603	% 100.00
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	72	11.94
	أستاذ مشارك	107	17.74
	أستاذ مساعد	424	70.32
المجموع		603	% 100.00
الخبرة	اقل من 5 سنوات	166	27.53
	من 5-أقل من 10سنوات	178	29.52
	10 سنوات فأكثر	259	42.95
المجموع		603	% 100.00
المسمى الوظيفي	عميد كلية	26	4.31
	رئيس قسم	79	13.10
	عضو هيئة تدريس	498	82.59
المجموع		603	% 100.00
الكلية	إنسانية	423	70.15
	علمية	180	29.85
المجموع		603	% 100.00

أداتا الدراسة:

قام الباحث بإعداد أداتين للدراسة كالتالي :

1. استبانه هدفها التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية والمعيقات التي تواجه هذا التوافر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وذلك من خلال الاستفادة من الأدب النظري والدراسات السابقة. وتكونت الاستبانة من جزأين:

- **الجزء الأول**: يتعلق بالبيانات الديموغرافية، وتشمل: الجنس (ذكر، وأنثى)، والرتبة الأكاديمية (أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد)، والخبرة (اقل من 5 سنوات، ومن 5-أقل من 10سنوات، و10 سنوات فأكثر)، والمسمى الوظيفي (عميد كلية، ورئيس قسم، وعضو هيئة تدريس)، والكلية (إنسانية، وعلمية)؛ وذلك من أجل الحصول على معلومات عن المشمولين بالدراسة.
- **الجزء الثاني**: أداة قياس مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، حيث اشتملت الاستبانة بصورتها النهائية على (50) فقرة تتوزع على سبعة مجالات، وهي:
  - مجال تجهيز البنية التحتية ويتضمن (6) فقرات وهي الفقرات من (1-6).
  - مجال القيادة الجامعية وتضمن (7) فقرات وهي الفقرات من (7-13).
  - مجال عضو هيئة التدريس وتضمن (6) فقرات وهي الفقرات من (14-19).
  - مجال التدريس الجامعي وتضمن (12) فقرة وهي الفقرات من (20-31).
  - مجال البحث العلمي وتضمن (7) فقرات وهي الفقرات من (32-38).
  - مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي وتضمن (6) فقرات وهي الفقرات من (39-44).
  - مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية وتضمن (6) فقرات وهي الفقرات من (45-50).

وتم إعداد الأداة بحيث يتمكن أعضاء هيئات التدريس من تحديد مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظرهم، وذلك على مقياس ليكرت (Likert) المكون من خمس درجات للموافقة مرتبة تنازلياً على النحو الآتي: درجة عالية جداً (5) درجات، ودرجة عالية (4) درجات، ودرجة متوسطة (3) درجات، ودرجة متدني (2) درجتان، ودرجة متدني جداً (1) درجة واحدة أنظر ملحق(9).

2. أسئلة مقابلة شخصية مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، هدفت إلى التعرف على السبل اللازمة لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، ذلك من خلال (7) أسئلة. كما هو مبين في ملحق (9).

صدق أدوات الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على لجنة من المحكمين وعددهم (21) محكماً من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والجامعات السعودية، أنظر ملحق (11)، حيث تم الأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم، من حيث الصياغة اللغوية، وانتماء الفقرات للمجالات، وتعديل أو حذف أو إضافة أية فقرات يرونها مناسبة، حيث كان عددها قبل التحكيم (45) فقرة في صورتها الأولية، تم إضافة (5) فقرات، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية (50) فقرة، واشتملت أداة الدراسة على (50) فقرة، توزعت على سبعة مجالات، وهي:

- **المجال الأول:** تجهيز البنية التحتية ويضم الفقرات 1-6.
- **المجال الثاني:** القيادة الجامعية ويضم الفقرات 7-13.
- **المجال الثالث:** عضو هيئة التدريس ويضم 14-19.
- **المجال الرابع:** التدريس الجامعي ويضم الفقرات 20-31.
- **المجال الخامس:** مجال البحث العلمي ويضم الفقرات 32-38.
- **المجال السادس:** الإبداع والإرشاد الأكاديمي ويضم 39-44.
- **المجال السابع:** خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية ويضم الفقرات 45-50.

ثبات الاستبانة:

للتحقق من ثبات الاستبانة، قام الباحث بحساب معاملات الثبات لها، بطريقتين: الأولى طريقة التطبيق وإعادة التطبيق للاستبانة على عينة مكونة من (35) عضو هيئة تدريس في الجامعات الحكومية السعودية من خارج عينة الدراسة، وبفارق زمني مقداره أسبوعين بين التطبيقين الأول والثاني، وتم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات بين (0.87 – 0.93) للمجالات، و(0.92) للأداة الكلية. أما الطريقة الثانية، فقد استخدم فيها طريقة كرونباخ ألفا للتعرف على اتساق الفقرات، فتراوحت قيم معاملات الثبات للمجالات بين (0.85 – 0.90)، و(0.86) للأداة الكلية. والجدول (2) يوضح قيم معاملات الثبات للمجالات بطريقة الإعادة، وبطريقة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي.

الجدول (2)

قيم معاملات ثبات الإعادة والاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات الاستبانة

الرقم	المجالات	عدد الفقرات	قيم معاملات الثبات	
			بيرسون	ألفا كرونباخ
1	تجهيز البنية التحتية	6	0.89	0.86
2	القيادة الجامعية	7	0.88	0.87
3	عضو هيئة التدريس	6	0.87	0.86
4	التدريس الجامعي	12	0.91	0.85
5	البحث العلمي	7	0.90	0.87
6	الإبداع والإرشاد الأكاديمي	6	0.89	0.90
7	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	6	0.93	0.89
	الأداة ككل	**50**	**0.92**	**0.86**

تصحيح أداة الدراسة:

تم استخدام مقياس خماسي التدريج على شاكلة مقياس ليكرت الخماسي، وتم إعطاء التقديرات الرقمية التالية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب لتقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظرهم. وقد تم استخدام التدريج الإحصائي التالي لتوزيع المتوسطات الحسابية:

أولاً: (1.00– 1.80) درجة توافر متدني جداً.

ثانياً: (أكثر من 1.80– 2.60) درجة توافر متدني.

ثالثاً: (أكثر من 2.60– 3.40) درجة توافر متوسطة.

رابعاً: (أكثر من 3.40– 4.20) درجة توافر عالية.

خامساً: (أكثر من 4.20– 5.00) درجة توافر عالية جداً.

كما قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع خمسة عمداء كليات وخمسة رؤوساء أقسام وعشرة أعضاء هيئات تدريس في جامعات المملكة العربية السعودية.

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بالإجراءات التالية:

- تم تحديد أفراد مجتمع الدراسة، ومن ثم تم تحديد أفراد العينة.
- تم تصميم أداة الدراسة، والتحقق من صدقها وثباتها.
- قام الباحث بتوزيع الاستبانة على أفراد العينة بالطريقة الشخصية، حيث لاقى الباحث كثيراً من تعاون أفراد العينة معه.

- تم توزيع (650) استبانة، تم استرداد (608) منها، عند اطلاع الباحث على الاستبيانات، لاحظ أن هناك (5) استبانات غير مكتملة الإجابة عنها تم إسقاطها، وخضعت (603) استبانات للتحليلات الإحصائية.
- استغرقت عملية توزيع الاستبانة واستردادها من أفراد العينة أربعة أسابيع.
- كما قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع عمداء كليات ورؤوساء أقسام وأعضاء هيئة تدريس في جامعات المملكة العربية السعودية.
- تم تفريغ استجابات أفراد العينة على الاستبانة، في ذاكرة الحاسوب، وتم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

متغيرات الدراسة: اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات الوسيطة:

1- **الجنس:** وله فئتان (ذكر، أنثى).
2- **الرتبة الأكاديمية:** ولها ثلاث مستويات (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).
3- **سنوات الخدمة:** ولها ثلاث مستويات (اقل من 5 سنوات، من 5-أقل من 10سنوات، 10 سنوات فأكثر).
4- **المسمى الوظيفي:** وله ثلاث مستويات: (عميد كلية، رئيس قسم، عضو هيئة تدريس).
5- **الكلية:** ولها فئتان (علمية، إنسانية).

ثانياً: المتغيرات التابعة:

- **مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظرهم،** والتي يعبر عنه بالمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة على فقرات ومجالات أداة الدراسة.

- **معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظرهم، والتي يعبر** عنه بالمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة على فقرات ومجالات أداة الدراسة والتي تقل عن العلامة التقديرية (3.40).

المعالجات الإحصائية: قام الباحث باستخدام التحليلات الإحصائية التالية:

1- للإجابة عن السؤالين الأول والثالث، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة، ومجالاتها.

2- للإجابة عن السؤال الثاني، تم استخدام اختبار تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، واختبار تحليل التباين الخماسي (Five Way ANOVA)، واختبار شيفيه (Scheffe') للمقارنات البعدية: حيث يستخدم هذا الاختبار للمقارنات المركبة (أكثر من متوسطين)، ولحجوم العينات المتساوية وغير المتساوية.

3- للإجابة عن السؤال الرابع، تم استخدام التكرارات والنسب المئوية.

الفصل الرابع

عرض النتائج

تضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها، بعد أن قام الباحث بجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة "مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين"، والمقابلات الشخصية التي قام بإجرائها، وقام بعرضها وفقاً لأسئلة الدراسة.

- **السؤال الأول:** نص السؤال الأول على: "**ما مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟**" للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات الحكومية السعودية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (3).

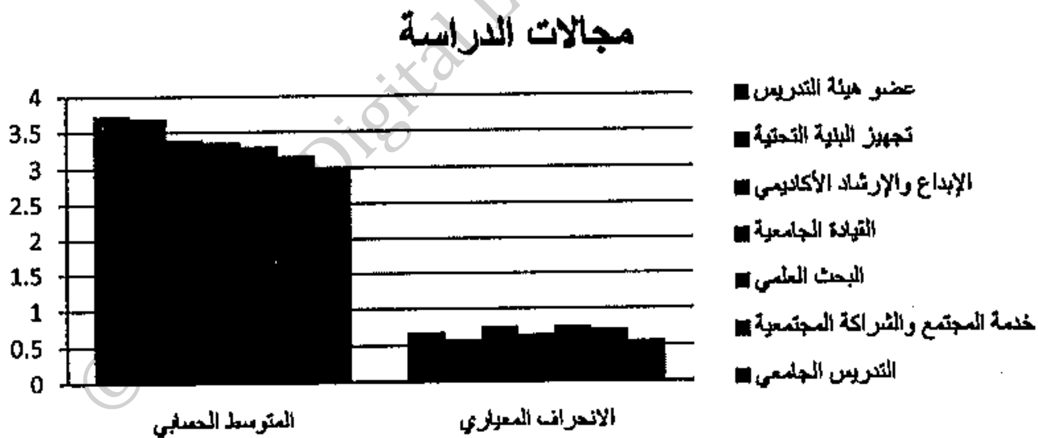
جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	3	عضو هيئة التدريس	3.73	.68	عالية
2	1	تجهيز البنية التحتية	3.69	.58	عالية
3	6	الإبداع والإرشاد الأكاديمي	3.39	.76	متوسطة
4	2	القيادة الجامعية	3.36	.65	متوسطة
5	5	البحث العلمي	3.30	.76	متوسطة
6	7	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	3.17	.72	متوسطة
7	4	التدريس الجامعي	3.01	.57	متوسطة
		المجالات ككل	3.33	.34	متوسطة

يبين الجدول (3) أن مدى توافر اقتصاد المعرفة على الأداة ككل جاء بدرجة متوسطة، حيث احتل المجال الثالث "مجال عضو هيئة التدريس" قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.68)، وجاء المجال الأول "مجال تجهيز البنية التحتية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (0.58)، بينما جاء المجال الرابع "مجال التدريس الجامعي" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (0.57)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية (3.33) بانحراف معياري (0.34)، وهو يقابل درجة توافر متوسطة.

كما تم تمثيل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية بيانياً، حيث كانت كما هي موضحة في الشكل (1).



الشكل (1)

تمثيل بياني يمثل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات الدراسة، حيث كانت على النحو التالي:

المجال الأول: مجال تجهيز البنية التحتية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4).

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال تجهيز البنية التحتية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	6	توجد قاعات تدريسية تحتوي مجموعة من التجهيزات الالكترونية المطلوبة في العملية التعليمية.	4.23	0.83	عالية جداً
2	4	توافر المجلات والدوريات العلمية العالمية.	4.06	1.02	عالية
3	2	توافر حاسب آلي لكل أطراف العملية التعليمية.	3.98	0.93	عالية
4	1	توافر شبكة الانترنت في جميع مرافق الجامعة.	3.89	0.94	عالية
5	3	توجد مكتبة رقمية حديثة الإنتاج إلى جانب المكتبة التقليدية.	3.32	1.28	متوسطة
6	5	توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلى جانب التقليدية.	2.68	1.26	متوسطة
		المجال ككل	3.69	0.58	عالية

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية على فقرات هذا المجال تراوحت ما بين (4.23) و (2.68) أي ما بين درجة تقدير عالية جداً ومتوسطة، حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على "توجد قاعات تدريسية تحتوي مجموعة من التجهيزات الالكترونية المطلوبة في العملية التعليمية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.23)، وانحراف معياري (0.83)، وبدرجة توافر (عالية جداً)، وجاءت الفقرة رقم (4) والتي كان نصها "توافر المجلات والدوريات العلمية العالمية" بالمرتبة الثانية

بمتوسط حسابي (4.06)، وانحراف معياري (1.02)، وبدرجة توافر (عالية)، بينما احتلت الفقرة رقم (5) والتي نصت على "توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلى جانب التقليدية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.68)، وانحراف معياري (1.26)، وبدرجة توافر (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.69) وانحراف معياري (0.58)، وهو يقابل التقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال تجهيز البنية التحتية بدرجة عالية.

كما تم تمثيل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال تجهيز البنية التحتية بيانياً، حيث كانت كما هي موضحة في الشكل (2).



الشكل (2)

تمثيل بياني يمثل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات محال تجهيز البنية التحتية

المجال الثاني: مجال القيادة الجامعية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (5).

جدول (5)

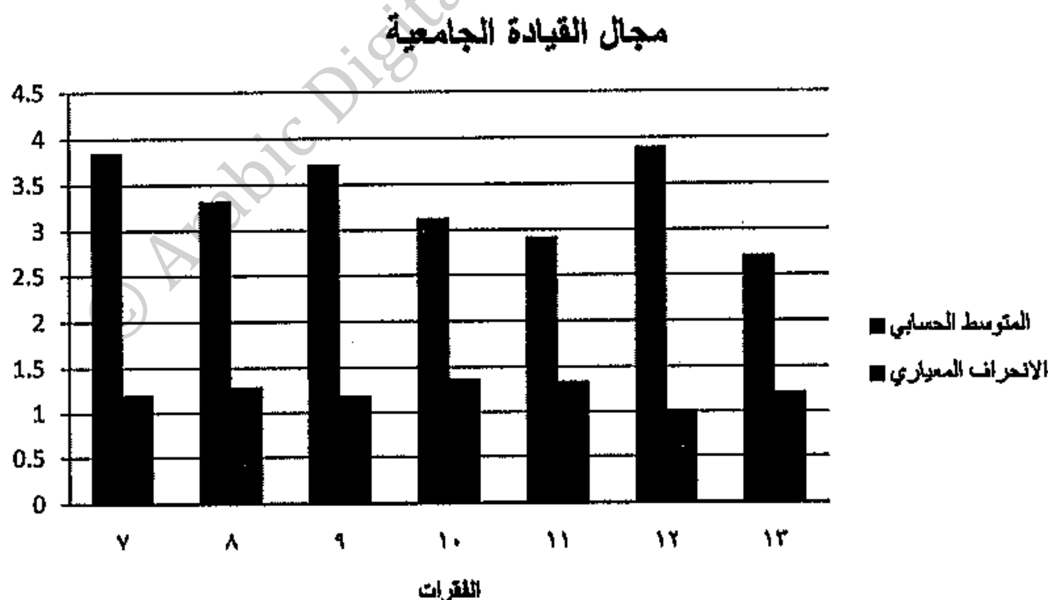
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال القيادة الجامعية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	12	قنوات الاتصال متعددة ومفتوحة بين القيادات الجامعية ومنسوبي الجامعة والمجتمع المحلي.	3.90	1.02	عالية
2	7	يتم اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بناءً على الكفاءة العلمية.	3.85	1.20	عالية
3	9	يتم إصدار القرارات الإدارية تشاركياً مع جميع أطراف المعنيين بالقرار.	3.72	1.19	عالية
4	8	يتم إلزام المرشحين للقيادات الجامعية بدورات في إدارة التعليم العالي.	3.32	1.29	متوسطة
5	10	توجد قوانين وأنظمة مرنه توائم التطورات المستمرة في المعرفة.	3.13	1.37	متوسطة
6	11	توفر القيادات الجامعية الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل.	2.92	1.34	متوسطة
7	13	يشترك جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها.	2.72	1.22	متوسطة
		المجال ككل	3.36	0.65	متوسطة

يبين الجدول (5) أن الفقرة رقم (12) والتي نصت على "قنوات الاتصال متعددة ومفتوحة بين القيادات الجامعية ومنسوبي الجامعة والمجتمع المحلي" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (1.02)، وبدرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (7) والتي كان نصها

"يتم اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بناءً على الكفاءة العلمية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.85)، وانحراف معياري (1.20)، ودرجة توافر (عالية)، بينما احتلت الفقرة رقم (13) والتي نصت على "يشترك جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.72)، وانحراف معياري (1.22)، ودرجة توافر (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.36)، وانحراف معياري (0.65)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال القيادة الجامعية بدرجة متوسطة.

كما تم تمثيل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال القيادة الجامعية بيانياً، حيث كانت كما هي موضحة في الشكل (3).



الشكل (3)

تمثيل بياني يمثل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات محال القيادة الجامعية

المجال الثالث: مجال عضو هيئة التدريس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (6).

جدول (6)

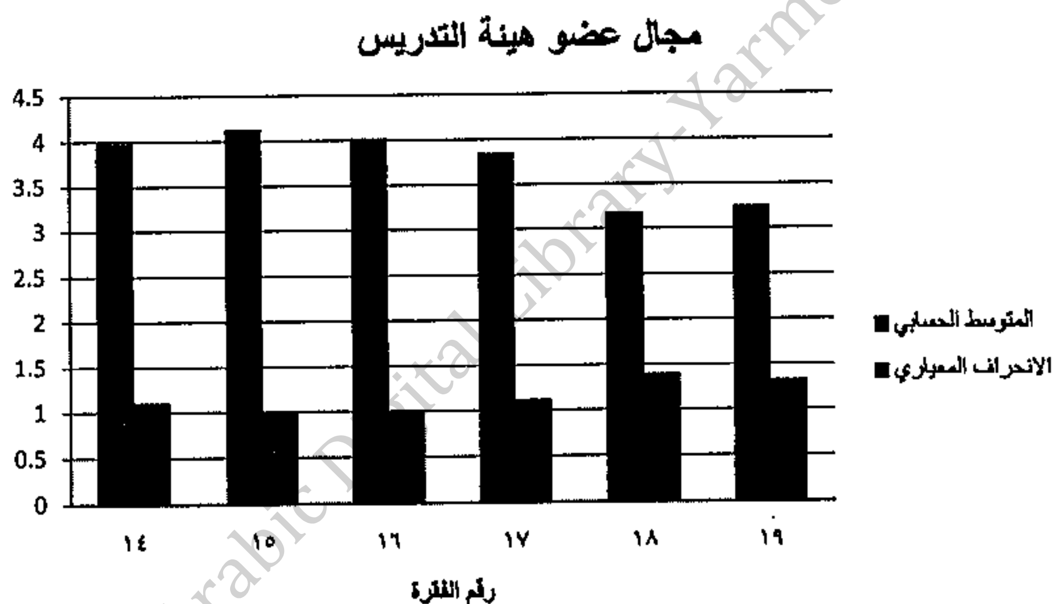
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال عضو هيئة التدريس مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	15	تمكن أعضاء هيئة التدريس من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	4.13	1.00	عالية
2	16	تدريب وتطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس.	4.02	1.00	عالية
3	14	استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين في كل تخصص.	3.98	1.11	عالية
4	17	توافر جميع الرتب الأكاديمية في التخصص الواحد بشكل مناسب.	3.85	1.12	عالية
5	19	تنوع أعضاء هيئة التدريس باهتماماتهم البحثية.	3.25	1.33	متوسطة
6	18	تنوع أعضاء هيئة التدريس بتخصصاتهم الدقيقة.	3.18	1.40	متوسطة
		المجال ككل	3.73	.68	عالية

يبين الجدول (6) أن الفقرة رقم (15) والتي نصت على "تمكن أعضاء هيئة التدريس من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.13)، وانحراف معياري (1.00)، وبدرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (16) والتي كان نصها "تدريب وتطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (1.00)، وبدرجة توافر (عالية)، بينما احتلت الفقرة رقم (18) والتي نصت على " تنوع أعضاء هيئة التدريس بتخصصاتهم الدقيقة" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.18)، وانحراف

معياري (1.40)، وبدرجة توافر (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.73)، وانحراف معياري (0.68)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال عضو هيئة التدريس بدرجة عالية.

كما تم تمثيل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال عضو هيئة التدريس بيانياً، حيث كانت كما هي موضحة في الشكل (4).



الشكل (4)

تمثيل بياني يمثل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات محال عضو هيئة التدريس

المجال الرابع: مجال التدريس الجامعي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (7).

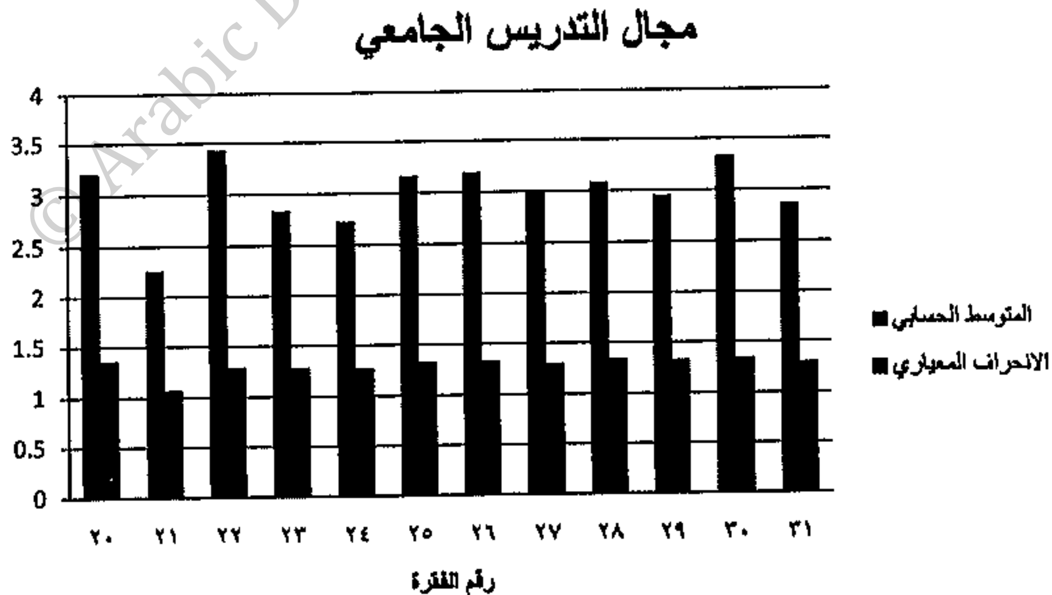
جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال التدريس الجامعي مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	22	تزويد الطلبة بمهارات استخدام الحاسب الآلي والانترنت.	3.43	1.29	عالية
2	30	تركز المساقات التعليمية على الجوانب التطبيقية.	3.33	1.34	متوسطة
3	20	تزويد الطلبة بمهارات البحث عن المعرفة من مصادرها المتعددة.	3.21	1.36	متوسطة
4	26	اعتماد نظام التعليم عن بعد للراغبين في ذلك.	3.19	1.33	متوسطة
5	25	الاهتمام باللغة الانجليزية في التدريس الجامعي.	3.16	1.33	متوسطة
6	28	تدريب الطلبة على التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية.	3.08	1.34	متوسطة
7	27	إكساب الطلبة ثقافة التعلم مدى الحياة.	3.01	1.30	متوسطة
8	29	البرامج التعليمية المتوفرة تلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية.	2.95	1.33	متوسطة
9	31	توافر آلية للتطوير المستمر للمساقات التعليمية لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة.	2.86	1.30	متوسطة
10	23	توظيف أساليب التعلم الذاتي.	2.84	1.28	متوسطة
11	24	توافر موقع الكتروني تعليمي تفاعلي يسهل عملية التواصل بين أطراف العملية التعليمية للتخصص الواحد.	2.73	1.27	متوسطة
12	21	الأساليب التدريسية تحث الطلبة على إنتاج المعرفة.	2.26	1.07	متدني
		المجال ككل	3.01	.57	متوسطة

يبين الجدول (7) أن الفقرة رقم (22) والتي نصت على "تزويد الطلبة بمهارات استخدام الحاسب الآلي والانترنت" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.43)، وانحراف معياري (1.29)، ودرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (30) والتي كان نصها "تركز المساقات التعليمية على الجوانب التطبيقية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.33)، وانحراف معياري (1.34)، ودرجة توافر (متوسطة)، بينما احتلت الفقرة رقم (21) والتي نصت على "الأساليب التدريسية تحث الطلبة على إنتاج المعرفة" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.26)، وانحراف معياري (1.07)، ودرجة توافر (متدني)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.01)، وانحراف معياري (0.57)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال التدريس الجامعي بدرجة متوسطة.

كما تم تمثيل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال التدريس الجامعي بيانياً، حيث كانت كما هي موضحة في الشكل (5).



الشكل (5): تمثيل بياني يمثل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات محال التدريس الجامعي

المجال الخامس: مجال البحث العلمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (8).

جدول (8)

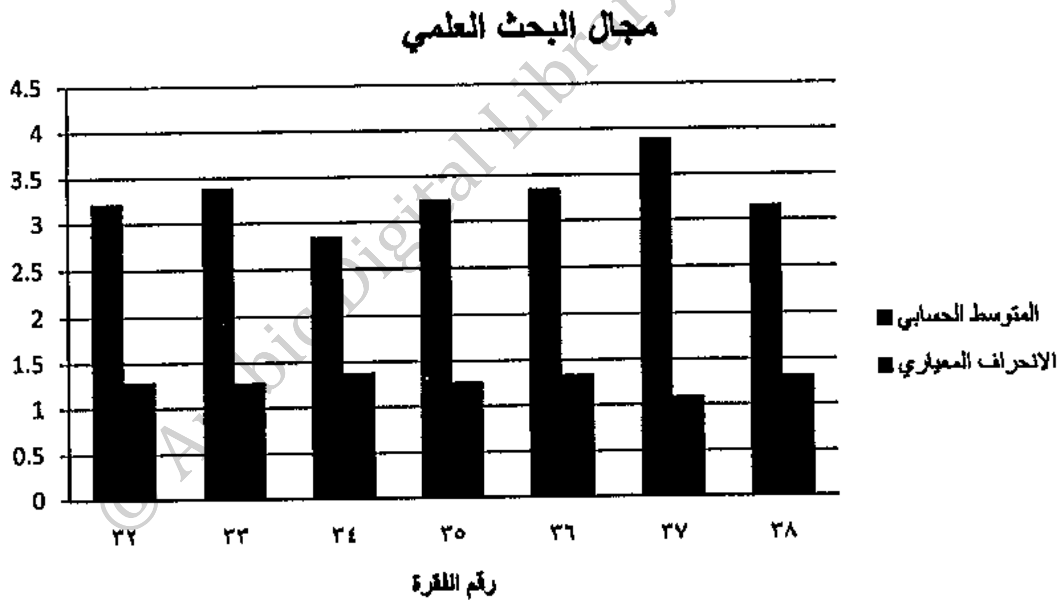
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال البحث العلمي مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	37	توفر الجامعة الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث التطبيقية.	3.89	1.09	عالية
2	33	يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لعمل البحوث العلمية.	3.39	1.28	متوسطة
3	36	تناقش المجالس العلمية في الجامعة نتائج الأبحاث العلمية المختصة باقتصاد المعرفة.	3.35	1.34	متوسطة
4	35	ترتبط أبحاث أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات إنتاج واقتصاد المعرفة.	3.24	1.27	متوسطة
5	32	تركز البحوث العلمية على الحلول العملية وفقاً لمتطلبات سوق العمل.	3.22	1.29	متوسطة
6	38	مشاركة جهات سوق العمل في توجيه البحث العلمي ومجالاته.	3.16	1.32	متوسطة
7	34	يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين في الجامعة لعمل البحوث العلمية.	2.85	1.38	متوسطة
		المجال ككل	3.30	.76	متوسطة

يبين الجدول (8) أن الفقرة رقم (37) والتي نصت على "توفر الجامعة الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث التطبيقية" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.89)، وانحراف معياري (1.09)، ودرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (33) والتي كان نصها "يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لعمل البحوث العلمية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.39)

وانحراف معياري (1.28)، ودرجة توافر (متوسطة)، بينما احتلت الفقرة رقم (34) والتي نصت على "يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين في الجامعة لعمل البحوث العلمية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.85)، وانحراف معياري (1.38)، ودرجة توافر (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.30)، وانحراف معياري (0.76)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال البحث العلمي بدرجة متوسطة.

كما تم تمثيل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال البحث العلمي بيانياً، حيث كانت كما هي موضحة في الشكل (6).



الشكل (6)

تمثيل بياني يمثل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات محال البحث العلمي

المجال السادس: مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (9).

جدول (9)

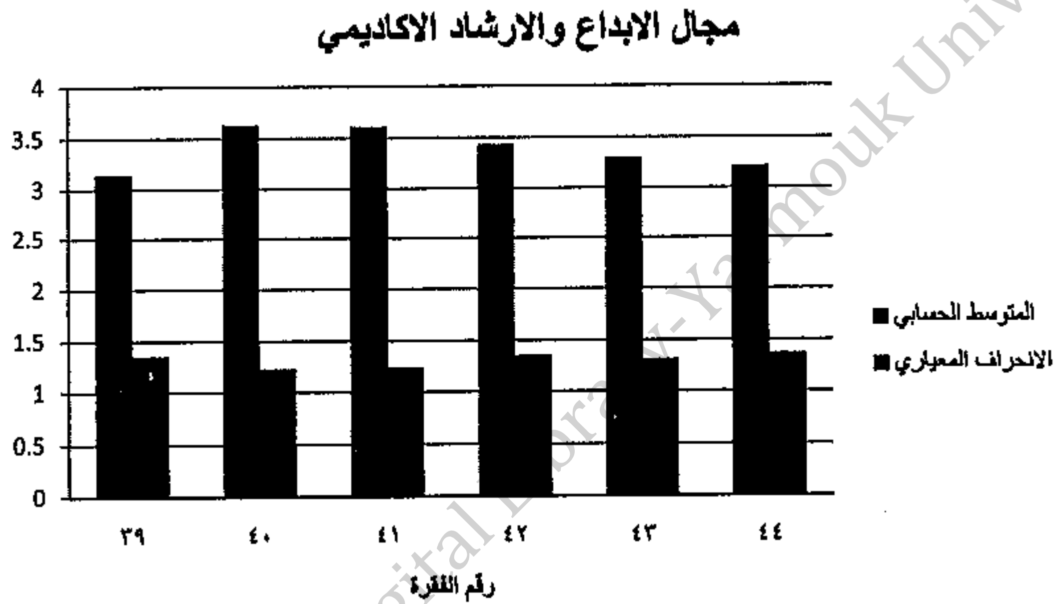
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	40	إرشاد الطلبة للتخصصات التي تناسب مقدراتهم وميولهم.	3.63	1.22	عالية
2	41	يوجد تحفيز (مادي أو معنوي) للطلبة المبدعين.	3.61	1.23	عالية
3	42	يوجد تحفيز (مادي أو معنوي) لأعضاء هيئة التدريس المبدعين.	3.43	1.35	عالية
4	43	توجد جهة رسمية تهتم بمتابعة المبدعين في الكليات المختلفة.	3.30	1.31	متوسطة
5	44	توجد جهة رسمية في كل كلية تهتم بالإرشاد الأكاديمي.	3.21	1.37	متوسطة
6	39	إرشاد الطلبة لمتطلبات سوق العمل المستقبلية قبل اختيار التخصص.	3.14	1.35	متوسطة
		المجال ككل	3.39	.76	متوسطة

يبين الجدول (9) أن الفقرة رقم (40) والتي نصت على "إرشاد الطلبة للتخصصات التي تناسب مقدراتهم وميولهم" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.63)، وانحراف معياري (1.22)، ودرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (41) والتي كان نصها "يوجد تحفيز (مادي أو معنوي) للطلبة المبدعين" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.61)، وانحراف معياري (1.23)، ودرجة توافر (عالية)، بينما احتلت الفقرة رقم (39) والتي نصت على "إرشاد الطلبة لمتطلبات سوق العمل المستقبلية قبل اختيار التخصص" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.14)، وانحراف معياري (1.35)، ودرجة توافر (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا

المجال ككل (3.39)، وانحراف معياري (0.76)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي بدرجة متوسطة.

كما تم تمثيل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي بيانياً، حيث كانت كما هي موضحة في الشكل (7).



الشكل (7)

تمثيل بياني يمثل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات محال الإبداع والإرشاد الأكاديمي

المجال السابع: مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (10).

جدول (10)

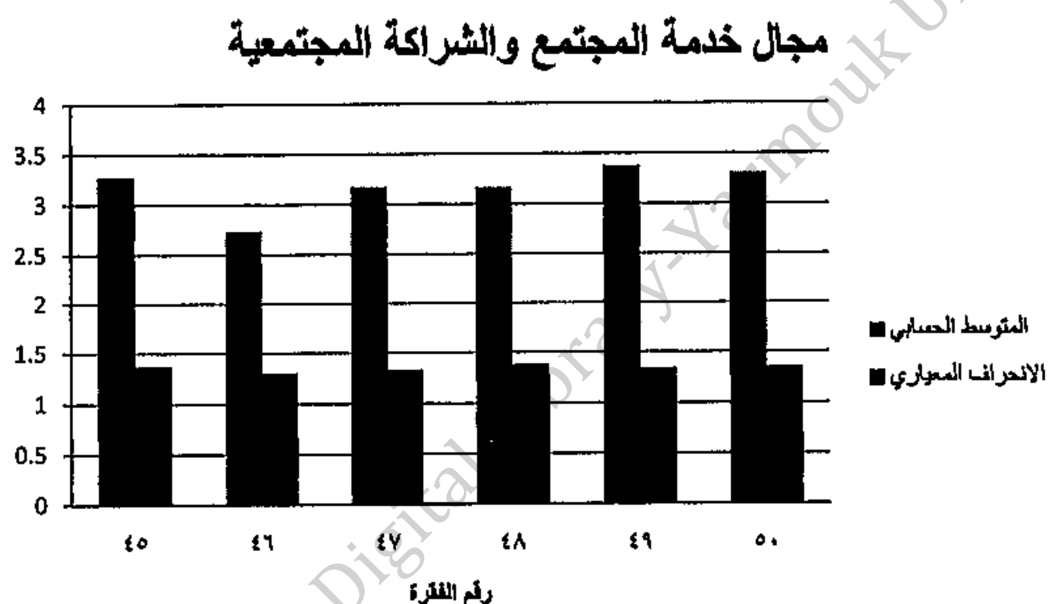
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	49	تقدم الجامعة الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي.	3.37	1.34	متوسطة
2	50	تتشارك الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين.	3.30	1.35	متوسطة
3	45	توفر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لأفراد المجتمع المحلي.	3.27	1.37	متوسطة
4	47	يساهم المجتمع المحلي في تمويل المشاريع العلمية للجامعة.	3.17	1.33	متوسطة
5	48	تنشر الجامعة ثقافة الإنتاج في المجتمع المحلي.	3.16	1.38	متوسطة
6	46	تنظم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي.	2.74	1.30	متوسطة
		المجال ككل	3.17	.72	متوسطة

يبين الجدول (10) أن الفقرة رقم (49) والتي نصت على "تقدم الجامعة الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.37)، وانحراف معياري (1.34)، ودرجة توافر (متوسطة)، وجاءت الفقرة رقم (50) والتي كان نصها "تتشارك الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.30)، وانحراف معياري (1.35)، ودرجة توافر (متوسطة)، بينما احتلت الفقرة رقم (46) والتي نصت على "تنظم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.74)، وانحراف معياري (1.30)، ودرجة توافر (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.17) وانحراف معياري (0.72)، وهو يقابل

مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية بدرجة متوسطة.

كما تم تمثيل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية بيانياً، حيث كانت كما هي موضحة في الشكل (8).



الشكل (8)

تمثيل بياني يمثل المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات محال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية

- **ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:** نص السؤال الثاني على: "**هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05)، بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تعزى لمتغيرات: الجنس، الدرجة الأكاديمية، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، الكلية؟**".

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تبعاً لاختلاف متغيرات الجنس، الدرجة الأكاديمية، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، الكلية، على النحو التالي:

أ) حسب متغير الجنس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تبعاً لاختلاف متغير الجنس (ذكر، أنثى)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (11).

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة فيها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لاختلاف متغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تجهيز البنية التحتية	ذكر	383	3.71	.60
	أنثى	220	3.66	.53
القيادة الجامعية	ذكر	383	3.37	.64
	أنثى	220	3.35	.68
عضو هيئة التدريس	ذكر	383	3.82	.67

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أنثى	220	3.62	.70
التدريس الجامعي	ذكر	383	3.02	.56
	أنثى	220	2.97	.57
البحث العلمي	ذكر	383	3.30	.76
	أنثى	220	3.29	.76
الإبداع والإرشاد الأكاديمي	ذكر	383	3.35	.74
	أنثى	220	3.45	.79
خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	ذكر	383	3.17	.73
	أنثى	220	3.16	.71
المجالات ككل	ذكر	383	3.34	.34
	أنثى	220	3.32	.35

أظهرت النتائج المتعلقة بالجدول (11) لمتغير الجنس أن هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على جميع المجالات ولصالح الذكور ما عدا مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي وجاء لصالح الإناث.

ب) حسب متغير الدرجة الأكاديمية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تبعاً لاختلاف متغير الدرجة الأكاديمية (أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (12).

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لاختلاف متغير الدرجة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تجهيز البنية التحتية	أستاذ	72	3.70	0.57
	أستاذ مشارك	107	3.72	0.54
	أستاذ مساعد	424	3.68	0.59
القيادة الجامعية	أستاذ	72	3.43	0.71
	أستاذ مشارك	107	3.37	0.54
	أستاذ مساعد	424	3.35	0.67
عضو هيئة التدريس	أستاذ	72	3.86	0.66
	أستاذ مشارك	107	3.69	0.63
	أستاذ مساعد	424	3.73	0.69
التدريس الجامعي	أستاذ	72	2.95	0.59
	أستاذ مشارك	107	3.13	0.57
	أستاذ مساعد	424	2.98	0.56
البحث العلمي	أستاذ	72	3.15	0.62
	أستاذ مشارك	107	3.18	0.75
	أستاذ مساعد	424	3.35	0.78
الإبداع والإرشاد الأكاديمي	أستاذ	72	3.39	0.65
	أستاذ مشارك	107	3.36	0.75
	أستاذ مساعد	424	3.39	0.78
خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	أستاذ	72	3.20	0.73
	أستاذ مشارك	107	3.07	0.70
	أستاذ مساعد	424	3.19	0.73
المجالات ككل	أستاذ	72	3.33	.31
	أستاذ مشارك	107	3.32	0.32
	أستاذ مساعد	424	3.34	0.35

أظهرت النتائج المتعلقة بالجدول (12) لمتغير الدرجة الأكاديمية أن هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ على مجال القيادة الجامعية، ومجال عضو هيئة التدريس، ومجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، ولصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ مشارك على مجال تجهيز البنية التحتية، ومجال التدريس الجامعي، ولصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ مساعد على مجال البحث العلمي، ولصالح الرتبة الأكاديمية أستاذ وأستاذ مساعد في مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي.

ج) حسب متغير سنوات الخدمة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تبعاً لاختلاف متغير سنوات الخدمة (اقل من 5 سنوات، من 5-أقل من 10سنوات، و10 سنوات فأكثر)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (13).

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لاختلاف متغير سنوات الخدمة

المجال	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تجهيز البنية التحتية	اقل من 5 سنوات	166	3.73	.57
	من 5-أقل من 10سنوات	178	3.69	.56
	10 سنوات فأكثر	259	3.67	.59
القيادة الجامعية	اقل من 5 سنوات	166	3.34	.65
	من 5-أقل من 10سنوات	178	3.45	.63
	10 سنوات فأكثر	259	3.33	.66
عضو هيئة التدريس	اقل من 5 سنوات	166	3.73	.69
	من 5-أقل من 10سنوات	178	3.73	.66

المجال	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	10 سنوات فأكثر	259	3.74	.69
التدريس الجامعي	اقل من 5 سنوات	166	3.01	.55
	من 5-أقل من 10سنوات	178	3.03	.60
	10 سنوات فأكثر	259	2.99	.55
البحث العلمي	اقل من 5 سنوات	166	3.25	.69
	من 5-أقل من 10سنوات	178	3.41	.78
	10 سنوات فأكثر	259	3.20	.77
الإبداع والإرشاد الأكاديمي	اقل من 5 سنوات	166	3.22	.73
	من 5-أقل من 10سنوات	178	3.47	.76
	10 سنوات فأكثر	259	3.26	.76
خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	اقل من 5 سنوات	166	3.05	.73
	من 5-أقل من 10سنوات	178	3.25	.70
	10 سنوات فأكثر	259	3.09	.72
المجالات ككل	اقل من 5 سنوات	166	3.29	.33
	من 5-أقل من 10سنوات	178	3.35	.34
	10 سنوات فأكثر	259	3.34	.35

أظهرت النتائج المتعلقة بالجدول (13) لمتغير سنوات الخدمة أن هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على جميع المجالات ولصالح سنوات الخدمة (من 5-أقل من 10سنوات)، ما عدا مجال تجهيز البنية التحتية جاء لصالح سنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات)، ومجال عضو هيئة التدريس لصالح سنوات الخدمة (10 سنوات فأكثر).

د) حسب متغير المسمى الوظيفي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تبعاً لاختلاف متغير المسمى الوظيفي، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (14).

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لاختلاف متغير المسمى الوظيفي

المجال	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تجهيز البنية التحتية	عميد كلية	26	3.94	.57
	رئيس قسم	79	3.68	.56
	عضو هيئة تدريس	498	3.68	.58
القيادة الجامعية	عميد كلية	26	3.23	.90
	رئيس قسم	79	3.39	.69
	عضو هيئة تدريس	498	3.37	.63
عضو هيئة التدريس	عميد كلية	26	4.22	.45
	رئيس قسم	79	3.75	.69
	عضو هيئة تدريس	498	3.71	.68
التدريس الجامعي	عميد كلية	26	3.11	.72
	رئيس قسم	79	2.97	.55
	عضو هيئة تدريس	498	3.01	.56
البحث العلمي	عميد كلية	26	3.62	.98
	رئيس قسم	79	3.34	.81
	عضو هيئة تدريس	498	3.26	.73
الإبداع والإرشاد الأكاديمي	عميد كلية	26	3.31	.74
	رئيس قسم	79	3.27	.74
	عضو هيئة تدريس	498	3.41	.76
خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	عميد كلية	26	3.44	.63
	رئيس قسم	79	3.21	.66
	عضو هيئة تدريس	498	3.15	.73
المجالات ككل	عميد كلية	26	3.49	.33
	رئيس قسم	79	3.34	.34
	عضو هيئة تدريس	498	3.32	.34

أظهرت النتائج المتعلقة بالجدول (14) لمتغير المسمى الوظيفي أن هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على جميع المجالات ولصالح تقديرات المسمى الوظيفي (عميد الكلية)، ما عدا مجال القيادة الجامعية جاء لصالح المسمى الوظيفي (رئيس قسم)، ومجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي جاء لصالح المسمى الوظيفي (عضو هيئة تدريس).

هـ) حسب متغير الكلية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تبعاً لاختلاف متغير الكلية (إنسانية ، وعلمية)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (15).

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لاختلاف متغير الكلية

المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تجهيز البنية التحتية	إنسانية	423	3.71	.57
	علمية	180	3.65	.60
القيادة الجامعية	إنسانية	423	3.39	.67
	علمية	180	3.32	.61
عضو هيئة التدريس	إنسانية	423	3.78	.67
	علمية	180	3.62	.69
التدريس الجامعي	إنسانية	423	3.03	.58
	علمية	180	2.95	.53
البحث العلمي	إنسانية	423	3.35	.76
	علمية	180	3.28	.75

الإبداع والإرشاد الأكاديمي	إنسانية	423	3,48	,72
	علمية	180	3.35	.83
خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	إنسانية	423	3.27	.72
	علمية	180	3.12	.73
المجالات ككل	إنسانية	423	3.34	.35
	علمية	180	3.32	.34

أظهرت النتائج المتعلقة بالجدول (15) لمتغير الكلية أن هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على جميع المجالات لصالح تقديرات الكليات الإنسانية.

تبين الجداول (11، 12، 13، 14 ، 15) أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لاختلاف متغيرات الجنس، والدرجة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، والمسمى الوظيفي، والكلية، ولتحديد الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام اختبار تحليل التباين المتعدد، كما هو موضح في الجدول (16).

جدول (16)

نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للفروق بين تقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لاختلاف متغيرات الجنس، والدرجة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، والمسمى الوظيفي، والكلية

المتغيرات	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس قيمة هوتلنغ= 0.285 ح=0.027	تجهيز البنية التحتية	.331	1	.331	1.000	.318
	القيادة الجامعية	.038	1	.038	.089	.766
	عضو هيئة التدريس	1.577	1	1.577	3.514	.049*
	التدريس الجامعي	.388	1	.388	1.223	.269
	البحث العلمي	.074	1	.074	.133	.715
	الإبداع والإرشاد الأكاديمي	1.554	1	1.554	2.766	.097
	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	.007	1	.007	.014	.905
الدرجة	تجهيز البنية التحتية	.126	2	.063	.190	.827

الأكاديمية قيمة ولكس= 0.009 ح=0.084	القيادة الجامعية	.264	2	.132	.311	.733
	عضو هيئة التدريس	.913	2	.456	1.017	.362
	التدريس الجامعي	2.062	2	1.031	3.249	.039*
	البحث العلمي	3.152	2	1.576	2.837	.059
	الإبداع والإرشاد الأكاديمي	.032	2	.016	.029	.971
	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	.752	2	.376	.733	.481
سنوات الخدمة قيمة ولكس= 0.878 ح=0.144	تجهيز البنية التحتية	.530	2	.265	.800	.450
	القيادة الجامعية	1.674	2	.837	1.975	.140
	عضو هيئة التدريس	.116	2	.058	.129	.879
	التدريس الجامعي	.144	2	.072	.227	.797
	البحث العلمي	6.131	2	3.065	5.517	.004*
	الإبداع والإرشاد الأكاديمي	6.830	2	3.415	6.076	.002*
	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	3.447	2	1.724	3.361	.035*
الكلية قيمة هوتلنغ= 0.754 ح=0.004	تجهيز البنية التحتية	.498	1	.498	1.503	.221
	القيادة الجامعية	.536	1	.536	1.265	.261
	عضو هيئة التدريس	2.695	1	2.695	6.005	.015*
	التدريس الجامعي	.822	1	.822	2.591	.108
	البحث العلمي	.645	1	.645	1.161	.282
	الإبداع والإرشاد الأكاديمي	2.750	1	2.750	4.892	.027*
	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	3.291	1	3.291	6.419	.012*
المسمى الوظيفي قيمة ولكس= 0.257 ح=0.003	تجهيز البنية التحتية	1.722	2	.861	2.599	.075
	القيادة الجامعية	.658	2	.329	.777	.460
	عضو هيئة التدريس	6.243	2	3.122	6.955	.001*
	التدريس الجامعي	.416	2	.208	.656	.519
	البحث العلمي	5.120	2	2.560	4.607	.010*
	الإبداع والإرشاد الأكاديمي	1.447	2	.724	1.287	.277
	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	2.106	2	1.053	2.053	.129
الخطأ	تجهيز البنية التحتية	196.763	594	.331		
	القيادة الجامعية	251.766	594	.424		
	عضو هيئة التدريس	266.601	594	.449		
	التدريس الجامعي	188.445	594	.317		
	البحث العلمي	330.042	594	.556		
	الإبداع والإرشاد الأكاديمي	333.850	594	.562		
	خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	304.586	594	.513		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)

يبين الجدول (16):

1. لا توجد فروق دالـة إحصـائياً عند مستوى الدلالـة الإحصـائية (α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير الجنس، ما عدا عند مجال عضو هيئة التدريس، حيث كانت الفروق لصالح تقديرات الذكور.
2. لا توجد فروق دالـة إحصـائياً عند مستوى الدلالـة الإحصـائية (α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير الدرجة الأكاديمية، ما عدا عند مجال التدريس الجامعي. ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (17).

جدول (17)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للفروق بين تقديرات أفراد العينة على مجال التدريس الجامعي حسب متغير الدرجة الأكاديمية

الدرجة الأكاديمية		أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
	المتوسط الحسابي	2.95	3.13	2.98
أستاذ	2.95		0.18*	0.03
أستاذ مشارك	3.13			0.15*
أستاذ مساعد	2.98			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يبين الجدول (17) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الدرجة الأكاديمية (أستاذ مشارك) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي الدرجة الأكاديمية (أستاذ، وأستاذ مساعد) من جهة ثانية، تعزى لمتغير الدرجة الأكاديمية وذلك لصالح تقديرات ذوي الدرجة الأكاديمية (أستاذ مشارك).

3. لا توجد فروق دالـة إحصائياً عند مستوى الدلالـة الإحصائية (α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير سنوات الخدمة، باستثناء مجالات البحث العلمي، والإبداع والإرشاد الأكاديمي، وخدمة المجتمع والشراكة المجتمعية.

ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (18).

جدول (18)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للفروق بين تقديرات أفراد العينة على المجالات (البحث العلمي، والإبداع والإرشاد الأكاديمي، وخدمة المجتمع والشراكة المجتمعية) حسب متغير سنوات الخدمة

المجالات	سنوات الخدمة		أقل من 5 سنوات	من 5-أقل من 10سنوات	10 سنوات فأكثر
البحث العلمي		المتوسط الحسابي	3.25	3.41	3.20
	أقل من 5 سنوات	3.25		0.16*	0.05
	من 5-أقل من 10سنوات	3.41			*0.21
	10 سنوات فأكثر	3.20			
الإبداع والإرشاد الأكاديمي	سنوات الخدمة	المتوسط الحسابي	3.22	3.47	3.26
	أقل من 5 سنوات	3.22		0.25*	0.04
	من 5-أقل من 10سنوات	3.47			0.21*
	10 سنوات فأكثر	3.26			
خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	سنوات الخدمة	المتوسط الحسابي	3.05	3.25	3.09
	أقل من 5 سنوات	3.05		0.20*	0.04
	من 5-أقل من 10سنوات	3.25			0.16*
	10 سنوات فأكثر	3.09			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05)

يبين الجدول (18) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الخبرة (من 5-أقل من 10سنوات) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي الخبرة (اقل من 5 سنوات، و10 سنوات فأكثر) من جهة ثانية، تعزى لمتغير سنوات الخدمة وذلك لصالح تقديرات ذوي سنوات الخدمة (من 5-أقل من 10سنوات) عند جميع مجالات المقارنة.

4. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α =0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير الكلية، باستثناء المجالات التالية: مجال عضو هيئة التدريس، مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي، مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، حيث كانت الفروق لصالح تقديرات الكليات الإنسانية.

5. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، باستثناء مجال عضو هيئة التدريس ومجال البحث العلمي، ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (19).

جدول (19)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للفروق بين تقديرات أفراد العينة على المجالات (عضو هيئة التدريس والبحث العلمي) حسب متغير المسمى الوظيفي

المجالات	المسمى الوظيفي		عميد كلية	رئيس قسم	عضو هيئة تدريس
عضو هيئة التدريس		المتوسط الحسابي	4.22	3.75	3.71
	عميد كلية	4.22		0.47*	0.51*
	رئيس قسم	3.75			0.04
	عضو هيئة تدريس	3.71			

	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	3.62	3.34	3.26
البحث العلمي	عميد كلية	3.62		0.28*	0.36*
	رئيس قسم	3.34			0.08
	عضو هيئة تدريس	3.26			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يبين الجدول (19) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (رئيس قسم، وعضو هيئة تدريس) من جهة ثانية، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي وذلك لصالح تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية) عند مجالي المقارنة.

كما تم إجراء اختبار تحليل التباين الخماسي للفروق بين تقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، حسب متغيرات الدراسة، حيث كانت النتائج، كما هي موضحة في الجدول (20).

جدول (20): اختبار تحليل التباين الخماسي للفروق بين تقديرات أفراد العينة على لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.087	1	0.087	.743	.389
الرتبة الأكاديمية	0.017	2	0.008	.072	.931
سنوات الخدمة	.326	2	.163	1.392	.249
الكلية	0.005	1	0.005	.045	.832
المسمى الوظيفي	.710	2	.355	3.027	.049*
الخطأ	69.647	594	.117		
الكلي	6765.833	602			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يبين الجدول (20):

1- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغيرات الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، والكلية.

2- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (21).

جدول (21)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للفروق بين تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي		عميد كلية	رئيس قسم	عضو هيئة تدريس
	المتوسط الحسابي	3.49	3.34	3.32
عميد كلية	3.49		0.15*	0.17*
رئيس قسم	3.34			0.02
عضو هيئة تدريس	3.32			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يبين الجدول (21) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (رئيس قسم، وعضو هيئة

تدريس) من جهة ثانية، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي وذلك لصالح تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية) عند الأداة ككل.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: نص السؤال الثالث على: **"ما معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟".**

للإجابة عن هذا السؤال، تم اعتبار أية فقرة كان متوسطها الحسابي أقل من القيمة المعيارية (3.40) ونسبتها المئوية أقل من (68.00%) معيق لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (22).

جدول (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمعيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

المجالات	المعيقات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة التوافر
مجال تجهيز البنية التحتية	توجد مكتبة رقمية حديثة الإنتاج إلى جانب المكتبة التقليدية.	3.32	66.40%	1.28	متوسطة
	توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلى جانب التقليدية.	2.68	53.60%	1.26	متوسطة
مجال القيادة الجامعية	يتم إلزام المرشحين للقيادات الجامعية بدورات في إدارة التعليم العالي.	3.32	66.40%	1.29	متوسطة
	توجد قوانين وأنظمة مرنه توائم التطورات المستمرة في المعرفة.	3.13	62.60%	1.37	متوسطة
	توفر القيادات الجامعية الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل.	2.92	58.40%	1.34	متوسطة

	يشترك جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها.	2.72	54.40%	1.22	متوسطة
عضو هيئة التدريس	تنوع أعضاء هيئة التدريس باهتماماتهم البحثية.	3.25	65.00%	1.33	متوسطة
	تنوع أعضاء هيئة التدريس بتخصصاتهم الدقيقة.	3.18	63.60%	1.40	متوسطة
التدريس الجامعي	تركز المساقات التعليمية على الجوانب التطبيقية.	3.33	66.60%	1.34	متوسطة
	تزويد الطلبة بمهارات البحث عن المعرفة من مصادرها المتعددة.	3.21	64.20%	1.36	متوسطة
	اعتماد نظام التعليم عن بعد للراغبين في ذلك.	3.19	63.80%	1.33	متوسطة
	الاهتمام باللغة الانجليزية في التدريس الجامعي.	3.16	63.20%	1.33	متوسطة
	تدريب الطلبة على التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية.	3.08	61.60%	1.34	متوسطة
	إكساب الطلبة ثقافة التعلم مدى الحياة.	3.01	60.20%	1.30	متوسطة
	البرامج التعليمية المتوفرة تلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية.	2.95	59.00%	1.33	متوسطة
	توافر آلية للتطوير المستمر للمساقات التعليمية لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة.	2.86	57.20%	1.30	متوسطة
	توظيف أساليب التعلم الذاتي.	2.84	56.80%	1.28	متوسطة
	توافر موقع الكتروني تعليمي تفاعلي يسهل عملية التواصل بين أطراف العملية التعليمية للتخصص الواحد.	2.73	54.60%	1.27	متوسطة
	الأساليب التدريسية تحث الطلبة على إنتاج المعرفة.	2.26	45.20%	1.07	متدني
البحث العلمي	يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لعمل البحوث العلمية.	3.39	67.80%	1.28	متوسطة
	تناقش المجالس العلمية في الجامعة نتائج الأبحاث العلمية المختصة باقتصاد المعرفة.	3.35	67.00%	1.34	متوسطة
	ترتبط أبحاث أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات إنتاج واقتصاد المعرفة.	3.24	64.80%	1.27	متوسطة
	تركز البحوث العلمية على الحلول العملية وفقاً لمتطلبات سوق العمل.	3.22	64.40%	1.29	متوسطة
	مشاركة جهات سوق العمل في توجيه البحث العلمي ومجالاته.	3.16	63.20%	1.32	متوسطة
	يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين في الجامعة لعمل البحوث العلمية.	2.85	57.00%	1.38	متوسطة

المجال	الفقرة	المتوسط	النسبة	الانحراف	الدرجة
الإبداع والإرشاد الأكاديمي	توجد جهة رسمية تهتم بمتابعة المبدعين في الكليات المختلفة.	3.30	66.00%	1.31	متوسطة
	توجد جهة رسمية في كل كلية تهتم بالإرشاد الأكاديمي.	3.21	64.20%	1.37	متوسطة
	يوجد تحفيز (مادي أو معنوي) للطلبة المبدعين.	3.14	62.80%	1.35	متوسطة
خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية	تقدم الجامعة الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي.	3.37	67.40%	1.34	متوسطة
	تتشارك الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين.	3.30	66.00%	1.35	متوسطة
	توفر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لأفراد المجتمع المحلي.	3.27	65.40%	1.37	متوسطة
	يساهم المجتمع المحلي في تمويل المشاريع العلمية للجامعة.	3.17	63.40%	1.33	متوسطة
	تنشر الجامعة ثقافة الإنتاج في المجتمع المحلي.	3.16	63.20%	1.38	متوسطة
	تنظم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي.	2.74	54.80%	1.30	متوسطة

يبين الجدول (22) أن هناك (34) معيقاً لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، حيث احتل مجال التدريس الجامعي المرتبة الأولى بـ(11) معيقاً، وجاء مجال البحث العلمي، ومجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية في المرتبة الثانية بـ(6) معيقات، ومجال القيادة الجامعية في المرتبة الثالثة بـ(4) معيقات، ومجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي في المرتبة الرابعة بـ(3) معيقات، بينما احتل مجال تجهيز البنية التحتية، ومجال عضو هيئة التدريس في المرتبة الأخيرة بـ(معيقان لكل منهما).

- **رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:** نص السؤال الرابع على: **"ما السبل اللازمة لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟".**

للإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء مقابلات شخصية مع خمسة عمداء كليات، وخمسة رؤساء أقسام، وعشرة أعضاء هيئات تدريس في الجامعات السعودية، وتم طرح مجموعة أسئلة عليهم، حيث طرح السؤال الرئيس الآتي: "تسعى الجامعات في دول العالم إلى تطوير مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها للوصول إلى تحقيق أهدافها، وخدمة مجتمعاتها، فبماذا تنصح الجامعات السعودية لتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في المجالات الآتية"، وتم اقتصار المقترحات على المقترحات التي قدمها عشرة أفراد من عينة المقابلات فأكثر، حيث كانت استجاباتهم على النحو التالي:

أ) تجهيز البنية التحتية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال تجهيز البنية التحتية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد عينة المقابلات الشخصية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (23).

جدول (23)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في مجال تجهيز البنية التحتية مرتبة تنازلياً

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	استحداث مكتبة رقمية حديثة تضاهي المكتبات الرقمية في الجامعات العالمية.	14	70.00%
2	توفير المختبرات العلمية الحديثة وخاصة في أقسام الكليات العلمية والطبية والهندسية لتواكب التطورات العلمية العالمية.	13	65.00%
3	الاشتراك في المواقع العلمية المتخصصة وفتح مجالات استخدامها لأعضاء هيئة التدريس والطلبة على حدٍ سواء.	11	55.00%
4	استحداث أنظمة الاتصال والتواصل بين أعضاء هيئات التدريس في الجامعات السعودية، والجامعات العربية والعالمية.	10	50.00%

يبين الجدول (23) أن المقترح "استحداث مكتبة رقمية حديثة تضاهي المكتبات الرقمية في الجامعات العالمية" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (14) تكراراً، وبنسبة مئوية (70.00%)، وجاء المقترح "توفير المختبرات العلمية الحديثة وخاصة في أقسام الكليات العلمية والطبية والهندسية لتواكب التطورات العلمية العالمية" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (13) تكراراً، وبنسبة مئوية (65.00%)، بينما احتل المقترح "استحداث أنظمة الاتصال والتواصل بين أعضاء هيئات التدريس في الجامعات السعودية، والجامعات العربية والعالمية" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (10) تكرارات، وبنسبة مئوية (50.00%).

ب) القيادة الجامعية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال القيادة الجامعية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (24).

جدول (24)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في مجال القيادة الجامعية مرتبة تنازلياً

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	إشراك جميع الموظفين المعنيين باتخاذ القرارات وخاصة التي تمسهم.	16	80.00%
2	إلحاق المرشحون للقيادات الجامعية بدورات تدريبية في مجالات الإدارة.	13	65.00%
3	المرونة في القوانين والأنظمة والتعليمات الجامعية بما يساهم في النهوض بالتعليم العالي في المملكة.	13	65.00%
4	توفير الأجواء وبيئة عمل تساعد على الإنتاج والابتكار في العمل الجامعي.	11	55.00%

يبين الجدول (24) أن المقترح "إشراك جميع الموظفين المعنيين باتخاذ القرارات وخاصة التي تمسهم" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (16) تكراراً، وبنسبة مئوية (80.00%)، وجاء المقترح "إلحاق المرشحون للقيادات الجامعية بدورات تدريبية في مجالات الإدارة" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (13) تكراراً، وبنسبة مئوية (65.00%)، بينما احتل المقترح "توفير الأجواء وبيئة عمل تساعد على الإنتاج والابتكار في العمل الجامعي" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%).

ج) عضو هيئة التدريس:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال عضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (25).

جدول (25)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في مجال عضو هيئة التدريس مرتبة تنازلياً

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	إبتعاث المحاضرين للدراسة في الجامعات العالمية والالتحاق في التخصصات المميزة التي تخدم الجامعة.	15	75.00%
2	استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين من الجامعات العالمية في التخصصات المختلفة.	14	70.00%
3	الاهتمام بالتخصصات الدقيقة لأعضاء هيئة التدريس عند تعيينهم في الجامعات.	11	55.00%

يبين الجدول (25) أن المقترح " إبتعاث المحاضرين للدراسة في الجامعات العالمية والالتحاق في التخصصات المميزة التي تخدم الجامعة " قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (15) تكراراً، وبنسبة مئوية (75.00%)، وجاء المقترح " استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين

من الجامعات العالمية في التخصصات المختلفة." بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (14) تكراراً، وبنسبة مئوية (70.00%)، بينما احتل المقترح " الاهتمام بالتخصصات الدقيقة لأعضاء هيئة التدريس عند تعيينهم في الجامعات " المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%).

د) التدريس الجامعي:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال التدريس الجامعي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (26).

جدول (26)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في مجال التدريس الجامعي مرتبة تنازلياً

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	تحديث البرامج التعليمية في الجامعات لتلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية، وتواكب التغيرات المتسارعة فيه.	17	85.00%
2	إلزام الطلبة بدراسة لغة أجنبية واحدة على الأقل.	15	75.00%
3	تطوير الاستراتيجيات التدريسية التي تشجع على عمليات التفكير الإبداعي والتفكير الناقد.	12	60.00%
4	يجب أن تنمي الأساليب التدريسية لدى الطلبة مهارات التعلم الذاتي وإنتاج المعرفة.	10	50.00%

يبين الجدول (26) أن المقترح "تحديث البرامج التعليمية في الجامعات لتلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية، وتواكب التغيرات المتسارعة فيه" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (17) تكراراً، وبنسبة مئوية (85.00%)، وجاء المقترح "إلزام الطلبة بدراسة لغة أجنبية واحدة على الأقل" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (15) تكراراً، وبنسبة مئوية (75.00%)، بينما احتل المقترح "يجب

أن تنمي الأساليب التدريسية لدى الطلبة مهارات التعلم الذاتي وإنتاج المعرفة" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (10) تكرارات، وبنسبة مئوية (50.00%).

هـ) البحث العلمي:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال البحث العلمي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (27).

جدول (27)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في مجال البحث العلمي مرتبة تنازلياً

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	التعاون مع مؤسسات المجتمع وسوق العمل في توجيه بحوث أعضاء هيئة التدريس العلمية نحو مشكلاتهم والصعوبات التي تواجههم.	17	85.00%
2	تكوين فرق عمل بحثية وتشجيع البحوث الجماعية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	14	70.00%
3	ربط ترقيات أعضاء هيئات التدريس في الجامعات بمدى الاستفادة من أبحاثهم ودراساتهم.	14	70.00%
4	نشر الأبحاث المميزة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات في وسائل الإعلام المختلفة.	13	65.00%
5	إلزام الجهات المختلفة بأخذ نتائج الدراسات والبحوث وتطبيقها في مجالات عملهم حيثما أمكن.	11	55.00%

يبين الجدول (27) أن المقترح "التعاون مع مؤسسات المجتمع وسوق العمل في توجيه بحوث أعضاء هيئات التدريس العلمية نحو مشكلاتهم والصعوبات التي تواجههم" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (17) تكراراً، وبنسبة مئوية (85.00%)، وجاء المقترح "تكوين فرق عمل بحثية وتشجيع البحوث الجماعية بين أعضاء هيئات التدريس في الجامعات" بالمرتبة الثانية

بتكرارات بلغت (14) تكراراً، وبنسبة مئوية (70.00%)، بينما احتل المقترح " إلزام الجهات المختلفة بأخذ نتائج الدراسات والبحوث وتطبيقها في مجالات عملهم حيثما أمكن" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%).

و) الإبداع والإرشاد الأكاديمي:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (28).

جدول (28)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي مرتبة تنازلياً

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	إعداد دليل إرشادي للطلبة للتخصصات المستقبلية لسوق العمل.	13	65.00%
2	استحداث دوائر وأقسام للاهتمام بالمبدعين من الطلبة في الجامعات ورعايتهم.	11	55.00%
3	تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي والإرشاد المهني في الجامعات.	11	55.00%

يبين الجدول (28) أن المقترح "إعداد دليل إرشادي للطلبة للتخصصات المستقبلية لسوق العمل" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (13) تكراراً، وبنسبة مئوية (65.00%)، وجاء المقترح "استحداث دوائر وأقسام للاهتمام بالمبدعين من الطلبة في الجامعات ورعايتهم" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%)، بينما احتل المقترح "تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي والإرشاد المهني في الجامعات" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%).

ز) خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول رقم (29).

جدول (29)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية مرتبة تنازلياً

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
1	مشاركة الجامعات مؤسسات المجتمع المدني المحلية في تقديم الدورات التدريبية لمختلف شرائح المجتمع من موظفين وطلبة ومواطنين.	16	80.00%
2	مساهمة الجامعات في تمويل وتنفيذ مشاريع تهم المجتمع المحلي، وتعمل على تطويره.	14	70.00%
3	فتح الجامعة لمرافقها من مكتبات ومعامل وملاعب للمجتمع المحلي	13	65.00%
3	تقديم الجامعات الاستشارات العلمية والمهنية لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي.	12	60.00%

يبين الجدول (29) أن المقترح "مشاركة الجامعات مؤسسات المجتمع المدني المحلية في تقديم الدورات التدريبية لمختلف شرائح المجتمع من موظفين وطلبة ومواطنين" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (16) تكراراً، وبنسبة مئوية (80.00%)، وجاء المقترح "مساهمة الجامعات في تمويل وتنفيذ مشاريع تهم المجتمع المحلي، وتعمل على تطويره" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (14) تكراراً، وبنسبة مئوية (70.00%)، بينما احتل المقترح " تقديم الجامعات الاستشارات العلمية والمهنية لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (12) تكراراً، وبنسبة مئوية (60.00%).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمناقشة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي هدفت إلى التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية والمعيقات وسبل التحسين، والكشف عما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في استجابات أفراد العينة للتعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، تعزى لاختلاف المتغيرات التالية: الجنس، الدرجة الأكاديمية، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، الكلية، كما تضمن الفصل أيضاً تقديم التوصيات والمقترحات لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية.

- **السؤال الأول:** مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: **"ما مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟**

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة (متوسطة)، وهذا المدى من التوافر لا يتناسب من طموحات المخططين في وزارة التعليم العالي والجامعات في المملكة العربية السعودية، على اعتبار أنه لا يتناسب مع حجم الإنفاق المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الذي بلغ أكثر من (24001.9) مليون ريال سعودي في السنة المالية الواحدة حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي نفسها، وقد يعزى ذلك إلى البرامج والخطط التعليمية ومساقاتها، المستوردة في أغلبها منذ سنوات طويلة ولم تحدث لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة، وهذا ما يعززه ورود مجال التدريس الجامعي في أسفل قائمة مجالات هذه الدراسة، واحتواء هذا المجال على (11) معيق من معيقات توافر

متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الخوالدة (2009)، التي أشارت نتائجها إلى أن واقع إدارة المعرفة المبنية على اقتصاد المعرفة كان بدرجة متوسطة، واتفقت مع دراسة وينجارد (Wingard,2000)، التي تؤكد أن أهم نتائج معيقات تنفيذ التعليم المشترك المبني على التكنولوجيا يتمثل في: وجود صرف مالي متزايد، واستخدام غير متجانس للمعرفة، وخطط تطوير محدودة، وعدم قدرة على الجذب والديمومه.

وجاءت نتائج تحليل النتائج على فقرات المجالات لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

المجال الأول: مجال تجهيز البنية التحتية

أظهرت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة، أن مجال تجهيز البنية التحتية جاء بالمرتبة الثانية في مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة فيه، وبدرجة توافر (عالية)، وكانت تتراوح المتوسطات الحسابية على فقرات هذا المجال ما بين (2.68-4.23)، وجاءت فقرة واحدة بدرجة توافر (عالية جداً)، وأربعة فقرات بدرجة توافر (عالية)، وفقرتان بدرجة توافر (متوسطة)، وتبين أن الفقرة رقم (6) والتي نصت على "توجد قاعات تدريسية تحتوي مجموعة من التجهيزات الإلكترونية المطلوبة في العملية التعليمية" قد احتلت المرتبة الأولى، وبدرجة توافر (عالية جداً)، تليها الفقرة رقم (4) والتي كان نصها "توافر المجلات والدوريات العلمية العالمية" بالمرتبة الثانية، أيضا كانت بدرجة توفر (عالية)، واحتلت الفقرة رقم (5) والتي نصت على "توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلى جانب التقليدية" المرتبة الأخيرة، وكان درجة توافرها (متوسطة)، وقد تعزى هذه النتائج التي ترتبت بعدد فقراتها، لمدى وعي المسؤولين في وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية لأهمية ذلك المجال، وضرورة توافر المتطلبات المادية الملموسة، وتهيئة بنية تحتية مناسبة وذات جودة عالية لمتطلبات الاعتماد في كل الجامعات في

المملكة العربية السعودية، وتبين ذلك من خلال الإجابة على تلك الفقرات المتتالية في أداة الدراسة وتصدر الفقرات أنه توجد قاعات تدريسية تحتوي مجموعة من التجهيزات الإلكترونية المطلوبة في العملية التعليمية، إذ لابد من توافر تلك القاعات والتي تتماشي مع متطلبات التدريس في مختلف الأقسام والكليات، بينما تحتل الفقرة توافر المجلات والدوريات العلمية العالمية في المكتبات الجامعية والتي يرتادها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس باستمرار، وذلك لأغراض البحث العلمي والإطلاع وطلباً للمعرفة، وهذا ما دعت إليه فقرة توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلى جانب التقليدية والتي احتلت المرتبة الأخيرة، وقد يعزى حصولها على هذه المرتبة، ذلك للتوجه التكنولوجي الجديد نحو المختبرات الافتراضية، وهي مختبرات علمية رقمية تحتوى على أجهزة كمبيوتر ذات سرعة وطاقة تخزين وبرمجيات علمية مناسبة ووسائل الاتصال بالشبكة العالمية، تمكن المتعلم من القيام بالتجارب العلمية الرقمية وتكرارها ومشاهدة التفاعلات والنتائج بدون التعرض لأدنى مخاطرة وبأقل جهد وتكلفة ممكنة، وتحتاج إلى أخصائي تكنولوجيا تعليم وفنيين مهره.

واتفقت نتائج هذا المجال مع نتائج دراسة القرني (2009) التي ذكرت أن من أهم مؤشرات التحول التربوي نحو المدرسة الالكترونية هو بناء فصول ذكية تحتوي مجموعة من التجهيزات الالكترونية للتحول نحو التعلم الالكتروني، واتفقت مع دراسة أبو بيدر (2007) التي أشارت إلى دور الاقتصاد المعرفي في تطوير التسهيلات يكمن في توفيره غرف صفية بمساحات مناسبة لعدد الطلبة في الصف، ويسهم في توفير المختبرات الضرورية للعملية التعليمية التعلمية، وضرورة تجهيز المدارس بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الطلبة من البحث عملياً في الشبكة المعلوماتية، واختلفت مع دراسة وينجارد (Wingard,2000) في هذا المجال حيث أشارة نتائجها إلى أن البنية التحية من أهم معيقات تنفيذ التعليم المبني على التكنولوجيا.

المجال الثاني: مجال القيادة الجامعية

جاء مجال القيادة الجامعية في المرتبة الرابعة بين مجالات الدراسة، بعد ما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات هذه الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.36) وانحراف معياري (0.65)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال القيادة الجامعية بدرجة (متوسطة)، وكانت تتراوح المتوسطات الحسابية على فقرات هذا المجال ما بين (3.90-2.72)، وجاءت (3) فقرات بدرجة توافر (عالية)، و(4) فقرات بدرجة توافر (متوسطة)، واحتلت الفقرة رقم (12) والتي نصت على "قنوات الاتصال متعددة ومفتوحة بين القيادات الجامعية ومنسوبي الجامعة والمجتمع المحلي" المرتبة الأولى بين فقرات هذا المجال، وبدرجة توافر (عالية)، واحتلت الفقرة رقم (7) والتي كان نصها "يتم اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بناءً على الكفاءة العلمية" المرتبة الثانية، وبدرجة توافر (عالية)، بينما احتلت الفقرة رقم (13) والتي نصت على "يشترك جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها" المرتبة الأخيرة، وبدرجة توافر (متوسطة). وقد تعزى هذه النتائج إلى أن لكل جامعة موقع الكتروني على صفحات الانترنت مفعل ومحدث، يتوافر فيه بريد الكتروني لكل منسوبي الجامعة وأرقام هواتفهم ومواقعهم الالكترونية الشخصية، فضلاً عن مواقع التواصل الالكتروني مثل موقع تويتر (**Twitter**)، والفيس بوك (**Facebook**)، وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي التي يشترك فيها جميع المسؤولين ومؤسسات وهيئات وأفراد المجتمع المحلي، تؤخذ فيها الآراء وتناقش فيها القضايا وتطرح فيها الأفكار والمشاريع، وبأساليب متنوعة جماعية أو فردية، علنية أو خاصة، فضلاً عن وسائل وقنوات الاتصال التقليدية بين القيادات الجامعية ومنسوبي الجامعة والمجتمع المحلي، والتي تؤكد عليها الأوامر الملكية السامية، بضرورة فتح جميع قنوات الاتصال بين المواطن والموظف

والمسؤول في جميع الوزارات والدوائر والهيئات ومن ضمنها الجامعات في المملكة العربية السعودية، وتستخدم مواقع الجامعات الرسمية أيضا في التصويت على اختيار عمداء الكليات من بين المرشحين لهذا العمل، وتقييم العمداء الحاليين، وهذا ما قد يبرر حصول الفقرة رقم (7) والتي كان نصت على "يتم اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بناءً على الكفاءة العلمية" المرتبة الثانية، وبدرجة توافر (عالية)، وقد يعزى حصول الفقرة رقم (13) والتي نصت على "يشترك جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها" المرتبة الأخيرة، وبدرجة توافر (متوسطة)، على أن الرؤية والأهداف توضع بشكل منفرد من قبل وزارة التعليم العالي ومسؤولي الجامعة ولا يشترك فيها المجتمع المحلي بصوره مباشرة، إلا أن حصولها على درجة توافر (متوسطة)، قد يعزى إلى أن واضعي تلك الرؤية يأخذون ما يحتاجه المجتمع المحلي وما يتميز به بعين الاعتبار، فمثلا وجود جامعة الملك فهد في مجتمع محلي صناعي، وبالقرب من شركات سابك، وشركة أرامكو، وشركة شفرون، والشركات المسانده لها في مدينة الجبيل الصناعية، ورأس تنوره، جعلها تهتم بجانب البترول والمعادن أكثر من غيرها من الجامعات الأخرى، وأيضا إنشاء جامعة الدمام وقيامها على أساس فرع جامعة الملك فيصل للطب والهندسة بالدمام، جعلها مهتمة بالمجال الطبي أكثر من غيرها، ووجود جامعة الملك فيصل بالإحساء في منطقة زراعية، جعلها تبرز وتهتم بتخصصات الزراعة وطب البيطرة.

اتفقت نتيجة هذا المجال مع دراسة الخلايلة (2006) التي أكدت أن واقع الممارسات الإدارية كان متوسطاً لإحداث إصلاح إداري تربوي يتفق وتوجيه التعليم نحو اقتصاد المعرفة، واتفقت مع نتائج دراسة حيدر (2004) التي أشارت إلى أن الانتقال بالإدارة من ممارسات التسيير الحالية إلى ممارسات أكثر نضجاً تهدف إلى التطوير والتجديد، تمثل أحد أهم الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي، والتحول إلى مجتمعات تعلم

يشترك جميع المنتسبين إليها في تكوين رؤية ورسالة وأهداف مشتركة يسعون لبلوغها، كما يلتزمون بالعمل الجماعي، والعمل في فريق، واختلفت مع دراسة الذيابات (2007) في كون مجال الإدارة والتخطيط جاء بدرجة (مهمة) في دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة في الأردن.

المجال الثالث: مجال عضو هيئة التدريس

بعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات هذه الدراسة، تبين أن مجال عضو هيئة التدريس جاء بالمرتبة الأولى بين مجالات هذه الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.73) وانحراف معياري (0.68)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال عضو هيئة التدريس بدرجة (عالية)، وكانت تتراوح المتوسطات الحسابية على فقرات هذا المجال ما بين (4.13-3.18)، وجاءت (4) فقرات بدرجة توافر (عالية)، وفقرتان بدرجة توافر (متوسطة)، وجاءت الفقرة رقم (15) والتي نصت على "تمكن أعضاء هيئة التدريس من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" قد احتلت المرتبة الأولى، وبدرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (16) والتي كان نصها " تدريب وتطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس" بالمرتبة الثانية، وبدرجة توافر (عالية)، بينما احتلت الفقرة رقم (18) والتي نصت على " تنوع أعضاء هيئة التدريس بتخصصاتهم الدقيقة" المرتبة الأخيرة، وبدرجة توافر (متوسطة)، وقد تعزى هذه النتائج إلى التوسع الهائل خلال العشرة سنوات الماضية في التعليم العالي، وزيادة عدد الجامعات من (7) جامعات حكومية فقط، إلى (23) جامعة حكومية ، وهذا تطلب فتح باب التعاقد بشكل أكبر مع أعضاء هيئة التدريس من خارج المملكة العربية السعودية، مما وسع أفق الاختيار والانتقاء لأفضل الخبرات

والتخصصات والرتب الأكاديمية، من مختلف بلدان العالم، وأعطى حرية أكثر لأعضاء هيئة التدريس السعوديين المتميزين للانتقال وتوزعهم على الجامعات الناشئة بمختلف رتبهم العلمية، رغبة في القرب من محافظاتهم الأصلية، والحصول على المميزات المالية للجامعات الناشئة، إضافة إلى بدل استخدام الحاسب الآلي الذي يصرف لجميع أعضاء هيئة التدريس السعوديين الذين يجيدون استخدام الحاسب الآلي في جميع الجامعات السعودية، إضافة إلى أن شرط تمكن عضو هيئة التدريس من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح شرط أساسي من الشروط الواجب توفرها في عضو هيئة التدريس الجديد الذي يرغب العمل في الجامعات.

واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة أبو بيدر (2007) التي أكدت نتائجها أن دور الاقتصاد المعرفي في تطوير المعلم كان ضمن درجة الدور (عالية).

المجال الرابع: مجال التدريس الجامعي

أحتل مجال التدريس الجامعي المرتبة الأخيرة بين مجالات هذه الدراسة، هذا ما أوضحته تقديرات أفراد عينة الدراسة على هذا المجال بعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.01) وانحراف معياري (0.57)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال التدريس الجامعي بدرجة (متوسطة)، وكانت تتراوح المتوسطات الحسابية على فقرات هذا المجال ما بين (3.43–2.26)، وجاءت فقرة واحدة بدرجة توافر (عالية)، (10) فقرات بدرجة توافر (متوسطة)، وفقرة واحدة بدرجة توافر (متدني)، وتبين أن الفقرة رقم (22) والتي نصت على "تزويد الطلبة بمهارات استخدام الحاسب الآلي والانترنت" قد احتلت المرتبة الأولى بدرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (30) والتي كان نصها "تركز المساقات التعليمية على الجوانب التطبيقية"

بالمرتبة الثانية بدرجة توافر (متوسطة)، بينما احتلت الفقرة رقم (21) والتي نصت على "الأساليب التدريسية تحث الطلبة على إنتاج المعرفة" المرتبة الأخيرة بدرجة توافر (متدني)، وقد تعزى هذه النتائج إلى وعي أفراد عينة الدراسة إلى أهمية هذا المجال الذي يعتبر حجر الزاوية في هذه الدراسة، وأن سمات عصرنا الحالي هو التطور السريع والانفجار المعرفي، وأصبحت فيه المعرفة هي المحرك الأساسي والعنصر الرئيسي في شتى مجالاته المختلفة، ويجب أن يقابل هذا تجديد في مجال التدريس الجامعي يواكب هذا التطور ويحتوي هذا التسارع، وتقييم مستمر ومراجعه دورية للبرامج التعليمية في الجامعات، لكي لا نجد مناهج وطرق وأساليب تدريسية تواجه تقادم المعارف والمعلومات الناتج عن التدفق الهائل للمعلومات وتراكم منتجات البحث العلمي واتساعها بشكل مستمر، ويجب أن يتضمن التدريس الجامعي بأساليبه وطرقه التدريسية، وبرامجه ومساقاته وخططه التعليمية، وأهدافه وسياساته وغايته، الغايات الأربع للتعليم في عصر إنتاج وتسويق المعرفة، وهي: التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للكينونة، والتعلم للتعايش مع الآخرين.

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الزهراني والمعايطة (2009) التي أشارت نتائجها أن المهارات التي يمتلكها طلبة المرحلة الثانوية في ضوء واقع التعليم، كانت بدرجة متوسطة، وهي تعتبر منخفضة في خضم الرؤية المستقبلية لتحويل المعرف إلى ثروات، واتفقت مع نتائج دراسة مولباش (Molebash,1999)، التي أكدت أن الطلبة بحاجة إلى أن يتزودوا بمدى واسع من المعلومات المتوافرة من خلال التقنية المتقدمة، ولديهم القدرة على معالجة هذه المعلومات، ويجب أن يتعلم الطلاب كيفية استخدام الحاسبات والإلمام بالأنواع المختلفة من التقنية، وأن تدمج المدرسة تقنيات السوق، والتأكد من أن التقنيات التي تظهر حديثاً مندمجة في برنامج المدرسة، واتفقت مع دراسة نتائج دراسة فريحات والصمادي (2009) التي أظهرت الجدوى الاقتصادية للتعليم ذلك لأن المعارف والمهارات التي توفرها نظم التعليم هي أساس نجاح برامج التنمية، واتفقت مع نتائج دراسة

موسى (2006) التي أشارت إلى أن استخدام التكنولوجيا بشكل فاعل في التعليم والتعلم، وتضمينها في المناهج الدراسية يمثل أحد أهم المبررات الثقافية للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

المجال الخامس: مجال البحث العلمي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.30) وانحراف معياري (0.76)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال البحث العلمي بدرجة (متوسطة)، وكانت تتراوح المتوسطات الحسابية على فقرات هذا المجال ما بين (3.89-2.85)، وجاءت فقرة واحدة بدرجة توافر (عالية)، و(6) فقرات بدرجة توافر (متوسطة)، وقد احتل المرتبة الخامسة بين مجالات الدراسة، حيث تبين أن الفقرة رقم (37) والتي نصت على "توفر الجامعة الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث التطبيقية" قد احتلت المرتبة الأولى بدرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (33) والتي كان نصها "يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لعمل البحوث العلمية" بالمرتبة الثانية بدرجة توافر (متوسطة)، بينما احتلت الفقرة رقم (34) والتي نصت على "يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين في الجامعة لعمل البحوث العلمية" المرتبة الأخيرة بدرجة توافر (متوسطة)، وقد تعزى هذه النتائج إلى أهمية هذا المجال والذي يعول عليه الكثير لإعداد الأفراد لمجتمع المعرفة، وتحول الجامعات إلى مراكز إشعاع معرفية في المجتمع المحيط فيها، وهو من أهم ادوار الجامعة، فهو مصدر إنتاج أساسي للمعرفة، وله دوراً رئيسياً في تقدم وتطور الإنسانية وتسعى الجامعات حثيثة لتطوير هذا الجانب خصوصاً في ظل المتغيرات التي نعيشها في عالم الثورة العلمية والتقنية، ومن أهم أهداف الجامعات السعودية هو ربط البحث العلمي بالتنمية الوطنية الشاملة، وتزاول عمادة

البحث العلمي في الجامعات دورها لدعم البحث العلمي بتوفير الدعم المالي للأنشطة البحثية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا في التخصصات العلمية والإنسانية، وتشجع تعاون وتشارك أعضاء هيئة التدريس في إجراء البحوث لإثراء المعرفة.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة عيدروس (2007) التي أشارت الى أن التنظيم المرغوب للتعليم الجامعي السعودي لتحسين أوضاعه وصيغته الاقتصادية في المستقبل تتمثل في تطوير البحث العلمي والدراسات العليا وإنشاء جامعة للدراسات العليا على مستوى المملكة العربية السعودية ذات فروع متعددة في المناطق الرئيسية.

المجال السادس: مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي

أظهرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة، أن مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي جاء بالمرتبة الثالثة بين مجالات هذه الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.39) وانحراف معياري (0.76)، وهو يقابل تقدير مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي بدرجة (متوسطة)، وكانت تتراوح المتوسطات الحسابية على فقرات هذا المجال ما بين (3.63–3.14)، وجاءت (3) فقرات بدرجة توافر (عالية)، و(3) فقرات بدرجة توافر (متوسطة)، حيث تبين أن الفقرة رقم (40) والتي نصت على "إرشاد الطلبة للتخصصات التي تناسب مقدراتهم وميولهم" قد احتلت المرتبة الأولى بدرجة توافر (عالية)، وجاءت الفقرة رقم (41) والتي كان نصها "يوجد تحفيز (مادي أو معنوي) للطلبة المبدعين" بالمرتبة الثانية بدرجة توافر (عالية)، بينما احتلت الفقرة رقم (39) والتي نصت على "إرشاد الطلبة لمتطلبات سوق العمل المستقبلية قبل اختيار التخصص" المرتبة الأخيرة بدرجة توافر (متوسطة)، وقد يعزى ذلك أن

أفراد عينة الدراسة عولوا على نتائج اختبار القدرات الذي يتقدم إليه خريجو الثانوية العامة الراغبين أكمال دراستهم الجامعية في تحديد مقدرات وميول الطلبة وعلى ضوء نتائجه والمعدل التراكمي للثانوية العامة يحدد التخصص المناسب لكل متقدم، وإن كنا نتفق أن مؤشرين على الحكم أفضل من مؤشر واحد إلا انه لابد من مؤشر ثالث أو أكثر يكون أكثر عمق وجدية لقياس مقدرات وميول الطلبة، ورعاية المتفوقين والمبدعين وتقديرهم بما يتلاءم ومقدراتهم ضرورة حتمية واستراتيجية مهمة من استراتيجيات التنشئة اليوم، ذلك أنهم ثروة وطنية غير قابلة للتعويض أو الاستبدال، وبالأخص في عصر الاستثمار في الموارد البشرية، إن تنوع الملكات البشرية حقيقة وواقع ملموس، وتفاوت المواهب أمر واضح ومشاهد، فإذا صقلت هذه المواهب ونمت، عم الخير وكان الإبداع، أما إذا ما أهملت تلك المواهب والملكات وانطفأت، فإن ذلك لا يعد تقصيراً في حق الطلبة المبدعين فحسب ولكن يعد تفريطاً بمقدرات بلد. ومن هذا المنطلق ربطت بين الإبداع والإرشاد الأكاديمي بمجال واحد

اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة ابو بيدر (2007) التي أكدت أن دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الطالب يساعد في تهيئة الطالب ليكون مبدعاً مبتكراً.

المجال السابع: مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال، وكانت تتراوح المتوسطات الحسابية على فقرات هذا المجال ما بين (3.37-2.74)، وجاءت جميع فقراته بدرجة توافر (متوسطة)، حيث تبين أن الفقرة رقم (49) والتي نصت على "تقدم الجامعة الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي" قد احتلت المرتبة الأولى بدرجة توافر (متوسطة)، وجاءت الفقرة رقم (50) والتي كان نصها "تتشارك الجامعة مع مؤسسات

المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين" بالمرتبة الثانية بدرجة توافر (متوسطة)، بينما احتلت الفقرة رقم (46) والتي نصت على "تنظم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي" المرتبة الأخيرة بدرجة توافر (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال ككل (3.17) وانحراف معياري (0.72)، وهو يقابل مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لمجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية بدرجة (متوسطة)، وقد احتل المرتبة السادسة بين مجالات هذه الدراسة، وقد تعزى هذه النتائج لتوافر مراكز خدمة المجتمع في كل جامعة من الجامعات السعودية وذلك لتقديم الاستشارات لأفراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المحلي، وتتشارك الجامعات مع مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين في الجامعات من خلال الدورات والندوات والمحاضرات الخاصة لمؤسسة أو قطاع بعينة أو محاضرات عامة، وتساهم مؤسسات وقطاعات المجتمع المحلي في تدريب الطلبة المتوقع تخرجهم فيها لتطبيق ما تعلموه في سوق العمل وتشارك في تقييمهم ، وتساهم بعض الشركات والمؤسسات بإتاحة فرص التوظيف الصيفي المؤقت للطلبة مساعده لهم مالياً، وتدريباً لهم عملياً، وقد تساهم بعض الشخصيات الاعتبارية أو العامة في دعم وتمويل بعض المشاريع العلمية في الجامعات وإن كان هذا الدعم لا يرقى بطبيعة الحال للدعم المنشود كشراكة حقيقية بين الجامعة والمجتمع المحلي في المشاريع العلمية للجامعة.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عيدروس (2007) التي أكدت بأن خدمة المجتمع هي أحد أدوار التعليم العالي في تلبية احتياجات التنمية، وأشارت إلى أنه من إجراءات استشراف مستقبل أمثل لمواجهة اقتصاد عالمي جديد هو فتح الباب أمام مساهمات المؤسسات الإنتاجية والخدمية وخاصة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والنقابات بشكل يضمن موارد ثابتة لتمويل

التعليم والإنفاق عليه ويضمن ربطه بمواقع الإنتاج والتنمية إلى جانب فتح مؤسسات التعليم العالي أمام تقديم الاستشارات المؤجرة لتلك المؤسسات.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: **"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تعزى لمتغيرات: الجنس، الدرجة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، والكلية؟".**

يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لاختلاف متغيرات الجنس (ذكر، أنثى)، والدرجة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، وسنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات، ومن 5- أقل من 10سنوات، و10 سنوات فأكثر)، والمسمى الوظيفي (عميد، رئيس قسم، عضو هيئة تدريس)، والكلية (إنسانية، علمية)، في المجالات والأداة ككل، ولهذا تم استخدم اختبار تحليل التباين المتعدد للمجالات، وتحليل التباين للأداة ككل، على النحو التالي:

1) متغير الجنس:

عند حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، تبعاً لاختلاف متغير الجنس (ذكر، أنثى)، تبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات

السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير الجنس ما عدا عند مجال عضو هيئة التدريس، حيث كانت الفروق لصالح تقديرات الذكور، وقد يعزى ذلك بأن لجان التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس من خارج المملكة العربية السعودية هم في غالبهم من أعضاء هيئة التدريس الذكور الذين يتعاقدون لكلياتهم، وينبون في أغلب الأحيان عن أعضاء هيئة التدريس الإناث في لجان التعاقد، فبالتالي يكونوا أكثر وعياً لحاجات كلياتهم من أعضاء هيئة التدريس المتعاقد معهم، فضلاً عن شح أعضاء هيئة التدريس الإناث مقارنة بالذكور في معظم التخصصات.

2) متغير الدرجة الأكاديمية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، تبعاً لاختلاف متغير الدرجة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، حيث تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير الدرجة الأكاديمية، ما عدا عند مجال التدريس الجامعي، ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) إذ تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات الدرجة الأكاديمية (أستاذ مشارك) من جهة، ومتوسط تقديرات الدرجة الأكاديمية (أستاذ، وأستاذ مساعد) من جهة ثانية، تعزى لمتغير الدرجة الأكاديمية وذلك لصالح تقديرات الدرجة الأكاديمية (أستاذ مشارك)، وقد يعزى ذلك إلى خبرة الأستاذ المشارك التي تفوق خبرت الأستاذ المساعد في مجال التدريس الجامعي وبرامجه وأساليبه، وقد يفوق الأستاذ المشارك من هو على درجة أكاديمية أستاذ، في العبء التدريسي فيكون أقرب للتدريس الجامعي ممن هو في رتبة أستاذ.

3) متغير سنوات الخدمة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، تبعاً لاختلاف متغير سنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات، ومن 5- أقل من 10سنوات، و10 سنوات فأكثر)، حيث تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير سنوات الخدمة، باستثناء مجالات التالية: مجال البحث العلمي، مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي، مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية. ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe)، حيث تبين وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي سنوات الخدمة (من 5-أقل من 10سنوات) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي سنوات الخدمة (اقل من 5 سنوات، و10 سنوات فأكثر) من جهة ثانية، تعزى لمتغير سنوات الخدمة وذلك لصالح تقديرات ذوي سنوات الخدمة (من 5-أقل من 10سنوات) عند جميع مجالات المقارنة، وقد يعزى ذلك إلى حصول ذوي الخدمة (من 5-أقل من 10سنوات) على الخبرات اللازمة في العمل الجامعي إضافة إلى حماسهم في البحث العلمي لأغراض الترقية الأكاديمية، والسعي في هذه الفترة من الخدمة إلى تشكيل شخصياتهم المهنية التي تميز كل فرد منهم عن زملائه، سواء باهتماماتهم البحثية أو أنشطتهم الجامعية، وأنشطتهم الطلابية، أو أنشطتهم الاجتماعية في خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية.

4) متغير المسمى الوظيفي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، تبعاً لاختلاف متغير المسمى الوظيفي (عميد، رئيس قسم، عضو هيئة تدريس)، حيث تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات

تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، باستثناء المجالات التالية: مجال عضو هيئة التدريس، مجال البحث العلمي، ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) حيث تبين وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (رئيس قسم، وعضو هيئة تدريس) من جهة ثانية، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي وذلك لصالح تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية) عند مجالي المقارنة، وقد يعزى ذلك إلى ما قد نوه عنه سابقاً من أن مجال عضو هيئة التدريس مجالاً قائم في معظمة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من خارج المملكة العربية السعودية، وأغلب رؤساء لجان التعاقد هم عمداء كليات، وفي مجال البحث العلمي، غالياً ما يكون عمداء الكليات في رتبة أستاذ، فيكون مدرك أكثر ممن غيره لأهمية البحث العلمي النوعي الذي يقدم الحلول العملية وفقاً لمتطلبات سوق العمل، ويحرص على إنتاج المعرفة.

5) متغير الكلية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، تبعاً لاختلاف متغير الكلية (إنسانية، علمية)، حيث تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع مجالات مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغير الكلية، باستثناء المجالات (عضو هيئة التدريس، الإبداع والإرشاد الأكاديمي خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية)، حيث كانت الفروق لصالح تقديرات الكليات الإنسانية، وقد يعزى ذلك الى أن توافر أعضاء هيئة تدريس متميزين في التخصصات الإنسانية، أكثر من توافرهم

فـي التخصصـات العلميـة لصـعوبة هـذه التخصصـات، وقلـة المتخصصـين فيهـا مقارنـة مـع التخصصات الإنسانية، وتميزهم في خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية قد يرجع إلى قلة همومهم التدريسية مقارنة مع أصحاب التخصصات العملية، وقربهم إلى تخصص الإرشاد من التخصصات العلمية.

وتم إجراء اختبار تحليل التباين الخماسي للفروق بين تقديرات أفراد العينة لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، حسب متغيرات الدراسة، حيث أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تعزى لمتغيرات الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة، والكلية، وتوجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على الأداة ككل لمدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe)، حيث تبين وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (رئيس قسم، وعضو هيئة تدريس) من جهة ثانية، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي وذلك لصالح تقديرات ذوي المسمى الوظيفي (عميد كلية) عند الأداة ككل.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: **"ما معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟".**

نتيجة لمناقشة نتائج هذا السؤال تم اعتبار أية فقرة كان متوسطها الحسابي أقل من القيمة المعيارية (3.40)، ونسبة توافرها أقل من (68%) معيق لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في

الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، حيث تبين أن هناك (34) معيقاً لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، حيث احتل مجال التدريس الجامعي المرتبة الأولى بـ (11) معيقاً، وجاء مجال البحث العلمي، ومجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية في المرتبة الثانية بـ (6) معيقات لكل منهما، ومجال القيادة الجامعية بـ (3) معيقات، بينما احتل مجال تجهيز البنية التحتية، ومجال عضو هيئة التدريس في المرتبة الأخيرة بـ (معيقان لكل منهما). يتضح أن مجال التدريس الجامعي بما يحتويه من برامج وأساليب تعليمية، يمثل أهم عائق من معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وقد يعزى ذلك إلى أن البرامج المستوردة في غالبها لم تجدد وتحدث لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة وتتضمنها، ولم تلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية وتحتويها، وهذا ما جعل الفقرة التي نصت على"البرامج التعليمية المتوفرة تلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية" على درجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (59%)، وحصول الفقرة التي نصحت على "توافر آلية للتطوير المستمر للمساقات التعليمية لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة" على درجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (57.20%)، ويرى الباحث ضرورة توفير برامج ومساقات تعليمية متكاملة ومتوازنة ومرنة ومتطورة، تلبي حاجات الطلبة ومتطلبات خطط التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل المستقبلية، وتستوعب المتغيرات المحلية والعالمية، وتحقق تفاعلاً واعياً مع التطورات التقنية والاتجاهات التربوية الحديثة، وتكسب الطلبة المعارف والمهارات والاتجاهات النافعة اللازمة للحياة والتعلم والتعايش الاجتماعي، وتقود إلى التفكير والتأمل والتدبر والتعلم المستمر واستخدام التقنيات ومصادر التعلم المختلفة، وتوظيف أساليب التعلم الذاتي من خلال النشاط التعلمي الذي يقوم به المتعلم مدفوعاً برغبته الذاتية بهدف تنمية استعداداته وإمكاناته وقدراته مستجيباً لميوله واهتماماته بما يحقق تنمية شخصيته وتكاملها،

والتفاعل الناجح مع مجتمعه عن طريق الاعتماد على نفسه والثقة بمقدراته في عملية التعليم والتعلم، ويتعلم كيف يتعلم ومن أين يحصل على مصادر التعلم، وكيف يوظف المعرفة، وكيف ينتجها، وهذا ما دعت إليه الفقرة التي نصت على "توظيف أساليب التعلم الذاتي" والتي جاءت بدرجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (56.80%)، والفقرة التي كان نصها "الأساليب التدريسية تحث الطلبة على إنتاج المعرفة" والتي جاءت بدرجة توافر (متدني)، ونسبة توافر (45.20%) واعتبرت من معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، جاءت الفقرة التي نصت على "توافر موقع الكتروني تعليمي تفاعلي يسهل عملية التواصل بين أطراف العملية التعليمية للتخصص الواحد" بدرجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (54.60%)، وقد يعزى ذلك إلى تجاهل المسؤولين لأهمية تواصل أصحاب التخصص الواحد، سواء كانوا أعضاء هيئة تدريس أو طلبة، بموقع الكتروني تعليمي، يتم فيه تبادل الخبرات والمعلومات، والاطلاع على كل ما هو جديد في تخصصهم، وطرح الهموم المشتركة وأخذ الآراء، والتشارك بالأفكار والأبحاث؛ ومن أهم معيقات مجال البحث العلمي كانت الفقرة التي نصت على "يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين في الجامعة لعمل البحوث العلمية" والتي جاءت بدرجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (57.00%)، وقد يعزى ذلك إلى اقتصار مستوى التشارك على إشراف أعضاء هيئة التدريس على الرسائل العلمية، والمأمول هو التشارك الفعلي الكامل بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين في إجراء البحوث العلمية، مما يصقل مواهب الطلبة المتميزين ومقدراتهم البحثية، ويعزز لديهم الثقة بالنفس؛ وكان من أهم معيقات مجال خدمة المجتمع والشركة المجتمعية هي ما دعت إليه الفقرة التي كان نصها "تنظم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي" والتي جاءت بدرجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (54.80%)، وقد يعزى ذلك إلى عدم اهتمام الجامعات في محو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي، كما اهتمت ونجحت وزارة التربية والتعليم

في محو أمية القراءة والكتابة في المجتمع السعودي، إيماناً منها بأن مفتاح المعرفة للوصول إلى مجتمع متعلم هو القراءة والكتابة، وإذا ما أردنا مجتمعاً معرفياً يواجه تحديات عصر اقتصاد المعرفة، لابد ما نؤمن بأن محو الأمية الرقمية لأفراد هذا المجتمع هي الخطوة الأولى من خطوات الولوج إلى مجتمع المعرفة الذي نريد، فلابد من عمل الدورات والندوات وورش العمل لأفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته لتأهيل الأفراد للتعامل الأمثل مع التقنية الرقمية؛ وجاء في مجال القيادة الجامعية معيقات من أهمها ما جاء في الفقرة التي نصت على"توفر القيادات الجامعية الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل" والتي كانت بدرجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (58.40%)، وقد يعزى ذلك إلى انشغال القيادات الجامعية بأمور التسيير وإنهاء الأعمال المكلفة بها، على حساب الجو العام للعمل، وقد يرى البعض أنها أقل من أن يهتم بها، فرضا الموظف وإشراكه بهموم العمل، ومشاركته باتخاذ القرار، وتوفير مستلزماته التي يحتاج إليها في عمله، ومرونة القوانين والأنظمة، وتشجيع المبدع والمبتكر معنوياً ومادياً، وتبني القيادات الجامعية لأصحاب المواهب العلمية والعناصر ذات القدرات الخاصة والبارزة في الإبداع والابتكار والعمل على تذليل الصعوبات قد تواجههم أثناء ممارستهم لأعمالهم المختلفة بمحاولة تلبية رغباتهم وتنفيذ أفكارهم وتعضيدها بالخامات والأدوات والأجهزة يساعدوهم على أظهار ابتكاراتهم لحيز الوجود وتنفيذها في مشروعات تفيد الجامعة والمجتمع المحلي، والاستفادة من مواهبهم ومقداتهم في الفقرة التي نصت على "يشترك جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها" والتي جاءت بدرجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (54.40%)، وقد يعزى ذلك إلى عدم اهتمام المسؤولين بمشاركة منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها، وقلة الإيمان بمقدراتهم في هذا المجال، متناسين أن الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعمل في ظله وتعيش في كنفه ، وبالتالي تقديم كل ما يحقق النفع للمجتمع، وهذا التشارك يولد الانتماء لهذا الكيان، وملهم ومحفز

ورافع للمعنويات، ويعطي إحساساً بالمصير الواحد والتشارك في مواجهة التحديات وتظليل العقبات بين الجامعة ومنسوبيها وأفراد المجتمع المحلي؛ أما مجال تجهيز البنية التحتية كان من أهم المعيقات فيه هو ما جاء بالفقرة التي نصت على "توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلى جانب التقليدية" والتي جاءت بدرجة توافر (متوسطة)، ونسبة توافر (53.60%)، وقد يعزى ذلك إلى حاجة المختبرات الافتراضية إلى متخصصين وفنيين مهرة، وإلى تدريب وتأهيل لأعضاء هيئة التدريس لكيفية التعامل مع هذا النوع من المختبرات، فضلاً عن تدريب الطلبة على استخدام هذه المختبرات.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: **"ما السبل اللازمة لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟".**

تم إجراء مقابلات شخصية مع خمسة عمداء كليات، وخمسة رؤساء أقسام، وعشرة أعضاء هيئات تدريس في الجامعات السعودية، وتم طرح مجموعة أسئلة عليهم، حيث طرح السؤال الرئيس الآتي: "تسعى الجامعات في دول العالم إلى تطوير مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها للوصول إلى تحقيق أهدافها، وخدمة مجتمعاتها، فبماذا تنصح الجامعات السعودية لتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في المجالات الآتية"، حيث كانت استجاباتهم على النحو التالي:

أ) تجهيز البنية التحتية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال تجهيز البنية التحتية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، تبين أن مقترح "استحداث مكتبة رقمية حديثة تضاهي المكتبات الرقمية في الجامعات العالمية" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (14) تكراراً، وبنسبة مئوية

(70.00%)، وجاء المقترح "توفير المختبرات العلمية الحديثة وخاصة في أقسام الكليات العلمية والطبية والهندسية لتواكب التطورات العلمية العالمية" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (13) تكراراً، وبنسبة مئوية (65.00%)، بينما احتل المقترح "استحداث أنظمة الاتصال والتواصل بين أعضاء هيئات التدريس في الجامعات السعودية، والجامعات العربية والعالمية" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (10) تكرارات، وبنسبة مئوية (50.00%)، يلاحظ أن مقترحات أفراد عينة المقابلة الشخصية، جاءت معززة لنتائج هذه الدراسة وحلول مقترحة لمعيقات مجال تجهيز البنية التحتية وسبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في هذا المجال.

ب) القيادة الجامعية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال القيادة الجامعية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث تبين أن المقترح "إشراك جميع الموظفين المعنيين باتخاذ القرارات وخاصة التي تمسهم" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (16) تكراراً، وبنسبة مئوية (80.00%)، وجاء المقترح "إلحاق المرشحون للقيادات الجامعية بدورات تدريبية في مجالات الإدارة" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (13) تكراراً، وبنسبة مئوية (65.00%)، بينما احتل المقترح "توفير الأجواء وبيئة عمل تساعد على الإنتاج والابتكار في العمل الجامعي" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%)، يلاحظ أن مقترح "إشراك جميع الموظفين المعنيين باتخاذ القرارات وخاصة التي تمسهم" جاء بالمرتبة الأولى، ولم يكن من معيقات هذه الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى طريقة الإشراك المقصودة في أذهان أفراد عينة المقابلة، فالإشراك يأتي بصور وأشكال مختلفة منها مجالس الأقسام والكليات ومجلس العمداء وغيرها من المجالس العلمية،

ومنها الاستفتاء على الأنظمة والقوانين عن طريق التصويت الجماعي عليها من خلال مواقع استطلاع الرأي في الجامعة، ومع تعدد أشكال إشراك المعنيين باتخاذ القرار جاء هذا المقترح كاقتراح عام، أما باقي المقترحات جاءت معززة لنتائج هذه الدراسة وحلول مقترحة لمعيقات مجال القيادة الجامعية وسبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في هذا المجال.

ج) عضو هيئة التدريس:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال عضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث أبرزت النتائج أن المقترح "إبتعاث المحاضرين للدراسة في الجامعات العالمية والالتحاق في التخصصات المميزة التي تخدم الجامعة" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (15) تكراراً، وبنسبة مئوية (75.00%)، وجاء المقترح "استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين من الجامعات العالمية في التخصصات المختلفة" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (14) تكراراً، وبنسبة مئوية (70.00%)، بينما احتل المقترح "الاهتمام بالتخصصات الدقيقة لأعضاء هيئة التدريس عند تعيينهم في الجامعات" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%)، ويلاحظ أن مقترح "إبتعاث المحاضرين للدراسة في الجامعات العالمية والالتحاق في التخصصات المميزة التي تخدم الجامعة" يمكن إدراجه في هذه الدراسة تحت فقرة (16) في مجال عضو هيئة التدريس والتي نصت على "تدريب وتطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس"، ولم تأتي من ضمن معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في هذه الدراسة، وما ورودها كمقترح إلا لأهميتها في سبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، أما

باقي المقترحات جاءت معززة لنتائج هذه الدراسة وحلول مقترحة لمعيقات مجال عضو هيئة التدريس وسبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في هذا المجال.

د) التدريس الجامعي:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال التدريس الجامعي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث أبرزت النتائج أن المقترح "تحديث البرامج التعليمية في الجامعات لتلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية، وتواكب التغيرات المتسارعة فيه" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (17) تكراراً، وبنسبة مئوية (85.00%)، وجاء المقترح"إلزام الطلبة بدراسة لغة أجنبية واحدة على الأقل" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (15) تكراراً، وبنسبة مئوية (75.00%)، بينما احتل المقترح "يجب أن تنمي الأساليب التدريسية لدى الطلبة مهارات التعلم الذاتي وإنتاج المعرفة" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (10) تكرارات، وبنسبة مئوية (50.00%). يلاحظ أن مقترح "إلزام الطلبة بدراسة لغة أجنبية واحدة على الأقل" لم يأتي ضمن معيقات توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في هذه الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف نص الفقرة (25) التي وردت في مجال التدريس الجامعي وهي "الاهتمام باللغة الانجليزية في التدريس الجامعي"، وهو من المقترحات الهامة في سبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في هذا المجال، أما باقي المقترحات جاءت معززة لنتائج هذه الدراسة وحلول مقترحة لمعيقات مجال التدريس الجامعي وسبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في هذا المجال.

هـ) البحث العلمي:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال البحث العلمي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث أبرزت النتائج أن المقترح "التعاون مع مؤسسات المجتمع وسوق العمل في توجيه بحوث أعضاء هيئات التدريس العلمية نحو مشكلاتهم والصعوبات التي تواجههم" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (17) تكراراً، وبنسبة مئوية (85.00%)، وجاء المقترح "تكوين فرق عمل بحثية وتشجيع البحوث الجماعية بين أعضاء هيئات التدريس في الجامعات" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (14) تكراراً، وبنسبة مئوية (70.00%)، بينما احتل المقترح " إلزام الجهات المختلفة بأخذ نتائج الدراسات والبحوث وتطبيقها في مجالات عملهم حيثما أمكن" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%). يلاحظ أهمية المقترح الأخير حتى لا تهدر جهود الباحثين وتذهب جهودهم مركونة على أرفف المكتبات، أو حبيسة صفحات المجلات العلمية، وجاءت باقي المقترحات معززة لنتائج هذه الدراسة وحلول مقترحة لمعيقات مجال البحث العلمي وسبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في هذا المجال.

و) الإبداع والإرشاد الأكاديمي:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث أبرزت النتائج أن المقترح "إعداد دليل إرشادي للطلبة للتخصصات المستقبلية لسوق العمل" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (13) تكراراً، وبنسبة مئوية (65.00%)، وجاء المقترح "استحداث دوائر وأقسام للاهتمام بالمبدعين من الطلبة في

الجامعات ورعايتهم" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%)، بينما احتل المقترح "تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي والإرشاد المهني في الجامعات" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (11) تكراراً، وبنسبة مئوية (55.00%)، يلاحظ أن جميع المقترحات جاءت معززة لنتائج هذه الدراسة وحلول مقترحة لمعيقات مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي وسبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في هذا المجال.

ز) خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة المقابلات الشخصية لتحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد المقابلات الشخصية، حيث أبرزت النتائج أن المقترح "مشاركة الجامعات مؤسسات المجتمع المدني المحلية في تقديم الدورات التدريبية لمختلف شرائح المجتمع من موظفين وطلبة ومواطنين" قد احتل المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (16) تكراراً، وبنسبة مئوية (80.00%)، وجاء المقترح "مساهمة الجامعات في تمويل وتنفيذ مشاريع تهم المجتمع المحلي، وتعمل على تطويره" بالمرتبة الثانية بتكرارات بلغت (14) تكراراً، وبنسبة مئوية (70.00%)، بينما احتل المقترح "تقديم الجامعات الاستشارات العلمية والمهنية لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي" المرتبة الأخيرة بتكرارات بلغت (12) تكراراً، وبنسبة مئوية (60.00%)، يلاحظ أن جميع المقترحات جاءت معززة لنتائج هذه الدراسة وحلول مقترحة لمعيقات مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية وسبل تحسين توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية في هذا المجال.

التوصيات: بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشه أسئلتها، يقترح الباحث التوصيات الآتية:

- تطوير البرامج والمساقات التعليمية في الجامعات السعودية، وضمان استيعابها للمستجدات الحديثة في عالم المعرفة واقتصادياتها.
- إنشاء مراكز أبحاث وفرق بحثية في الجامعات السعودية، وتشجيع الأبحاث الجماعية ودعمها وتوجيهها لإيجاد حلول توافق متطلبات سوق العمل في عصر اقتصاد المعرفة.
- تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة وأفراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المحلي، فلا يحتاج المجتمع إلى خدمة فقط في عصر اقتصاد المعرفة بل يحتاج المجتمع والجامعة أيضا إلى شراكة حقيقية.
- اهتمام القيادات الجامعية بتوفير الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل وإشراك منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في اتخاذ القرار وسن قوانين مرنه توافق التطورات المستمرة في المعرفة واقتصادياتها.
- إنشاء مراكز لرعاية الإبداع والإرشاد الأكاديمي في الجامعات السعودية، فالإرشاد السليم يولد إبداع، والإبداع يحتاج إلى إرشاد لتنميته والاستفادة منه.
- الحرص على استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين في تخصصاتهم، متنوعين في رتبهم واهتماماتهم البحثية مع مطالبتهم بإنتاج علمي مستمر.
- إنشاء مكتبات ومعامل ومختبرات افتراضية إلى جانب التقليدية يكمل كل منهم الآخر في عصر متسارع الخطى نحو المعرفة واقتصادها.

كما يقترح الباحث على الباحثين في مجال التعليم العالي واقتصاد المعرفة إلى دراسة معمقة في فاعلية البرامج التعليمية في الجامعات السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو بيدر، محمد(2007). **دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

أبو زيد، احمد.(2005).**المعرفة وصناعة المستقبل**. دار الكتاب العربي، عمان، الأردن.

أبو فارة، يوسف أحمد.(2004). **العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة والأداء**. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع (إدارة المعرفة في العالم العربي)، جامعة الزيتونة، عمان- الأردن، 26-2004/4/28م.

إسماعيل، عفاف عبدالله (2010). **التعلم الالكتروني في مجتمع المعرفة من منظور إسلامي**. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث (دور التعلم الالكتروني في تعزيز مجتمعات المعرفة)، المنامة- البحرين، 6-8 ابريل 2010م.

الأسمر، أحمد رجب (1996). **فلسفة التربية في الإسلام: انتماء وارتقاء**. دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الاسكوا.(2003). **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا.

بدران، شبل (2005). **إصلاح التعليم الثانوي بين ضرورة المشاركة المجتمعية ومتطلبات مجتمع المعرفة**. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة: رؤى مستقبلية.

تقرير البنك الدولي، (1998). **المعرفة من أجل التنمية**. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

تقرير البنك الدولي عن التعليم،(2008). **الطريق غير المسلوك:إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**.واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2003). **نحو إقامة مجتمع المعرفة**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، الأردن.

الثبيتي، جويبر ماطر (2004). برامج علوم الحاسب ونظم المعلومات والمكتبات في الجامعات السعودية في ضوء الإطار العلمي لإدارة المعرفة واقتصاد المعرفة.**المجلة السعودية للتعليم العالي**، (2): 123-144.

حيدر، حسين عبد اللطيف. (2004)،الإدارة الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة.**مجلة كلية التربية**، جامعة الإمارات العربية، 19 (21): 66-78.

الخضيري، محسن أحمد. (2001). **اقتصاد المعرفة**. مجموعة النيل العربية، القاهرة.

الخلايلة، صالح عبد. (2006). **أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني، في ظل توجيه التعليم نحو اقتصاد المعرفة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخوالدة، عايد. (2009). نحو أنموذج لإدارة المعرفة في النظام التعليمي الأردني في ظل توجهاته نحو التعليم المبني على اقتصاد المعرفة.**مجلة العلوم التربوية والنفسية**، (10)، 89-110.

دياب، محمد (2004).اقتصاد المعرفية أين نحن منه.**مجلة العربي**، (12)، 66-86.

دياب، مهري أمين وجمال الدين، نجوى يوسف.(2007). **الجامعة ومجتمع المعرفة: التحدي والاستجابة**. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي رؤية تنموية.جامعة عين شمس، القاهرة.

ديفيس، ستان. (2004). **بناء الاقتصاد المبني على المعرفة: التحديات والفرص.** ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي السابع: تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

ديلور، جاك وآخرون (1996). **التعلم ذلك الكنز المكنون.** تقرير اللجنة الدولية المنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين. اليونسكو، عمان، الأردن: مركز الكتاب الأردني.

الذيابات، أحمد عبد الله (2007). **دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن.** أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الرشدان، عبد الله زاهي.(2005). **في اقتصاديات التعليم.** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الزامل، ريم (2003).إدارة المعرفة لمجتمع عربي قادر على المنافسة. **مجلة العالم الرقمي**، (16)، 22-34.

الزهراني، أحمد والمعايطة، رقية (2009). **بناء أنموذج لزيادة كفاءة مدخلات المرحلة الجامعية من خريجي المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة.** دراسة علمية مقدمه للملتقى الأول للتعليم الثانوي: استشراف مستقبل التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية. المنطقة الشرقية-السعودية، 22- 1430/1/24هـ.

زين الدين، صلاح (2002). **تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق إلى مجتمع المعرفة.** مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

سلمان، جمال داوود (2004).رؤية تحليلية في اقتصاديات المعرفة. **مجلة الفيصل**، (231)، 67-78.

الشرعي، بلقيس غالب (2005). **دور الجامعة في صناعة المعرفة.** ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام السادس في الادارة. صلالة- سلطنة عمان، 10-14 سبتمبر 2005م.

الشمري، هاشم والليثي، نادية (2008). **الاقتصاد المعرفي.** دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

صالح،محمد عبد العال (2005). **موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد،** المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، منظمات الخليج للاستشارات الصناعية،سلطنة عمان.

العلي، عبد الستار وقنديلجي، عامر إبراهيم والعمري، غسان (2006). **المدخل إلى إدارة المعرفة،** دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عليمات، صالح ناصر. (2002). **تطوير نظام التعليم الثانوي في ظل مجتمع المعرفة.** ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول تطوير التعليم الثانوي، مسقط-سلطنة عمان، 22-24 ديسمبر2002م.

عليوه، سيد (2000). **إدارة وتحليل وتفسير المعلومات.** ط1، الناشر مكتبة جزيرة الورد، المنصورة.

عمار، حامد (2000). **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة.** مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة.

العمري، صالح (2004). **تدريس الجغرافيا وفق رؤية الاقتصاد المعرفي، النظرية والتطبيق.** مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن.

عيدروس، عزيزة عبد الرحمن (2007).التعليم العالي والمستويات المعيارية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة واقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية.الكويت،**المجلة التربوية،** 78،85-88.

فاروق، عبد الخالق.(2005). **اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته وافق تطوره.** مكتب شؤون الإعلام ، أبو ظبي.

فريحات، أحمد محمد والصمادي، هشام محمد.(2009).اقتصاديات التعليم في الأردن في ظل عصر العولمة.**مجلة علوم إنسانية،** (40)، 90-112.

القداح، محمد والخرابشة، عمر. (2011). دور الإشراف التربوي في توجيه عمليات التعلم نحو اقتصاد المعرفة في المدارس الأردنية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، (12)، 207-228.

القرني، على حسن. (2009). **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**. أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

الكبيسي، صلاح الدين. (2005). **إدارة المعرفة**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة.

الكسواني، عبير مصطفى خليل. (2005). **بناء النموذج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وسوق العمل**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

الكيلاني، أنمار. (2004). **الاتجاهات الحديثة للتخطيط لمؤسسات التعليم العالي وإداراتها**. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، عمان.

الكيلاني، أنمار. (2002). **الاتجاهات الحديثة في التخطيط لمؤسسات التعليم العالمي وإدارتها**، الحلقة الدراسة الوطنية لكبار المسؤولين عن التخطيط والإدارة في التعليم العالي، المنظمة الإسلامية للتربية ولعلوم الثقافية، عمان.

محي الدين، حسانة. (2007). التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.**مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، الرياض، 12(2)، 45-62.

مراياتي، محمد. (2003). **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأسكو**- بيروت.

المريات، سفانه أحمد والقضاة، محمد أمين. (2009).اتجاهات مدراء المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في إقليم جنوب نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق اقتصاد المعرفة. **مجلة علوم إنسانية**، (42)، 56-77.

موسى، سليمان ذياب.(2006). **مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن أهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان،الأردن.

الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائزة محمد. (2007) **المنهج واقتصاد المعرفة**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

وزارة التربية والتعليم في الأردن (2003). **مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE, 2003)**. مشروع متكامل مقترح للبنك الدولي مقدم من وحدة التنسيق التنموي في وزارة التربية والتعليم، 12 كانون أول 2002، المسودة الأولية للترجمة، إدارة البحث والتطوير التربـــــوي: الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Allport, C., (2000). **Thinking globally acting locally lifelong learning and the implications for university staff journal of higher education policy and management.**3, 22-35.
- Brunner J.(2000). **Globalization and The Future of Education : Trends Challenges and UNESCO**. Strategies
- Drucker. P. F (1993). **The Rise of the Knowledge Society Wilson Quariarly**, 17(2).
- Galbreath, Jeremy. (1999). Preparing th 21 Century Worker: The Link Between Computer-Based Technology and Future Skill Sets. **Educational Technology, Nov.-Dec. 14-22.**
- Larue, Bruce Mailory. (1999). **Toward a unified view working, Living, and Learning in the knowledge economy**: Implications of

the new learning imperative for higher education, distributed organizations, and knowledge workers, The Fielding institute.

- Molebash, Philip (1999). **Technology and Educational: Current and Future Trends,** IT. Journal (on-line) Available: http://etxt, virginia.edu/journa.1
- Steyn, G. M. (2003). Certain Knowledge through management education A case of Human resources management, **Vol. 123, Issue 3, P. 514, 18 p.**
- Wingard, Jason Michael. (2000). **Corporate education and new information technology: Executive of implementation barriers.** University of Pennsylvania.

الملحق رقم (1)



جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

كلية التربية
مكتب العميد

الرقم: ك ت/ ١٠٧/ ١٠٦٠٢
التاريخ: ٩ / جمادى الأولى / ١٤٣٣ هـ
الموافق: ٢٩ / آذار / ٢٠١٢ م

إلى من يهمه الأمر

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب خالد أحمد الشمري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

يقوم الطالب خالد أحمد الشمري بدراسة بعنوان "مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعوقات وسبل التحسين"، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التربية، ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (المرفقة) على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عميد كلية التربية

أ. د. محمد الطوالبة

هاتف ٩٦٢٠٢٧٢١١١١١ فاكس:٩٦٢٠٢٧٢١١١٩٩ اربد- الأردن
Tel:962-2-7211111 Fax: 962-2-7211199 Irbid-Jordan Email:fac edu@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

الملحق رقم (2)

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
وكالة الوزارة للشؤون التعليمية
الإدارة العامة للعلاقات الجامعية
إدارة شؤون الجامعات



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION

" رسالة هاتفية "

سعادة الملحق الثقافي السعودي في الأردن **الموقر**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته!!!

أشير إلى خطابكم رقم ٨٠٩٤ وتاريخ ١٠ / ٥ /١٤٣٣هـ بشأن الطلب المقدم من الطالب/ خالد أحمد معيوف الشمري المبتعث لدراسة تخصص إدارة تربوية لمرحلة الدكتوراه بجامعة اليرموك ، بخصوص إجراء بحثه لمرحلة الماجستير والذي هو بعنوان (مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية ، المعيقات وسبل التحسين) ، والمتضمن طلب تسهيل مهمة الباحث في الحصول على بعض البيانات النوعية والكمية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ، وطلبكم التوجيه بهذا الخصوص .

نود الإحاطة بأنه لا مانع نظاماً من تسهيل المهمة في الحصول على البيانات المطلوبة بعد موافقة الجهة المعنية بالدراسة .

ولسعادتكم أطيب تحياتي !!!

وكيل الوزارة للشؤون التعليمية المكلف

د. محمد بن عبدالعزيز العوهلي

صادر رقم 56867 1433/05/17

الملحق رقم (3)

ROYAL EMBASSY OF SAUDI ARABIA
CULTURAL MISSION
AMMAN



سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية
عمان

معالي مدير جامعة الملك سعود حفظه الله

١٠٢٩٣٥١٤٨١

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسأل الله لكم مزيداً من العون و التوفيق...وبعد:

إشارة لخطاب سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية رقم ٥٤٨٧٧ وتاريخ ١٤٣٣/٥/١٧هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / خالد أحمد معيوف الشمري ، الملتحق بجامعة اليرموك لمرحلة الدكتوراه في تخصص إدارة تربوية في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات حول دراسته التي هي بعنوان((مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين)).

نامل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولمعاليكم تحياتي وتقديري،،،

الملحق الثقافي السعودي في الأردن

د. علي بن عبدالله رداي الزهراني

الرقم: .... التاريخ: ١٤٣٣/٥/ ... الموضوع: .... المرفقات: ....

هاتف: ٥٣٧٥٥٥٥ فاكس: ٥٣٣١٤٥٣ ص.ب: ٢٧١٧ عمان ١١٨٢١ الأردن البريد الإلكتروني: E-mail:sacmjo@sacm.org.jo - www.sacm.org.jo
Tel:5375555 Fax: 5331453 P.O.Box. 2717 Amman 11821 Jordan E-mail:sacmjo@sacm.org.jo - www.sacm.org.jo

الملحق رقم(4)

سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية
عمان



ROYAL EMBASSY OF SAUDI ARABIA
CULTURAL MISSION
AMMAN

معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية   حفظه الله

١٠٢٩٣٥١٤٨١

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسأل الله لكم مزيداً من العون و التوفيق...وبعد:

إشارة لخطاب سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية رقم ٥٤٨٧٧ وتاريخ ١٤٣٣/٥/١٧هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / خالد أحمد معيوف الشمري ، الملتحق بجامعة اليرموك لمرحلة الدكتوراه في تخصص إدارة تربوية في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات حول دراسته التي هي بعنوان((مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين)).

نأمل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولمعاليكم تحياتي وتقديري،،،

الملحق الثقافي السعودي في الأردن

د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

الرقم: ٨٣٧٣ التاريخ: ١٤٣٣/٥/١٨ الموضوع: .... المرفقات: ....

هاتف ٥٣٧٥٥٥٥ فاكس ٥٣٣١٤٥٣ ص.ب ٢٧١٧ عمان ١١٨٢١ الأردن البريد الإلكتروني : sacmjo@sacm.org.jo - www.sacm.org.jo
Tel:5375555 Fax: 5331453 P.O.Box. 2717 Amman 11821 Jordan E-mail:sacmjo@sacm.org.jo - www.sacm.org.jo

الملحق (5)

ROYAL EMBASSY OF SAUDI ARABIA
CULTURAL MISSION
AMMAN



سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية
عمان

معالي مدير جامعة القصيم حفظه الله

١٠٢٩٣٥١٤٨١

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسأل الله لكم مزيداً من العون و التوفيق...وبعد:

إشارة لخطاب سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية رقم ٥٤٨٧٧ وتاريخ ١٤٣٣/٥/١٧هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / خالد أحمد معيوف الشمري ، الملتحق بجامعة اليرموك لمرحلة الدكتوراه في تخصص إدارة تربوية في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات حول دراسته التي هي بعنوان((مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين)).

نامل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولمعاليكم تحياتي وتقديري،،،

الملحق الثقافي السعودي في الأردن

د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

الرقم: ... التاريخ: ١٤٣٣/٥/٢٦ الموضوع: ... المرفقات: ...

هاتف: ٥٣٧٥٥٥٥ فاكس: ٥٣٣١٤٥٣ ص.ب ٢٧١٧ عمان ١١٨٢١ الأردن البريد الإلكتروني: E-mail:sacmjo@sacm.org.jo - www.sacm.org.jo
Tel:5375555 Fax: 5331453 P.O.Box. 2717 Amman 11821 Jordan E-mail:sacmjo@sacm.org.jo - www.sacm.org.jo

الملحق (6)

ROYAL EMBASSY OF SAUDI ARABIA
CULTURAL MISSION
AMMAN



سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية
عمان

معالي مدير جامعة حائل حفظه الله

١٠٢٩٣٥١٤٨١

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسأل الله لكم مزيداً من العون و التوفيق...وبعد:

إشارة لخطاب سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية رقم ٥٤٨٧٧ وتاريخ ١٤٣٣/٥/١٧هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / خالد أحمد معيوف الشمري ، الملتحق بجامعة اليرموك لمرحلة الدكتوراه في تخصص إدارة تربوية في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات حول دراسته التي هي بعنوان((مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين)).

نامل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولمعاليكم تحياتي وتقديري،،،

الملحق الثقافي السعودي في الأردن

د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

الرقم: ... التاريخ: ... الموضوع: ... المرفقات: ...

هاتف: ٥٣٧٥٥٥٥ فاكس: ٥٣٣١٤٥٣ ص.ب: ٢٧١٧ عمان ١١٨٢١ الأردن البريد الإلكتروني: sacmjo@sacm.org.jo - www.sacm.org.jo

Tel:5375555 Fax: 5331453 P.O.Box. 2717 Amman 11821 Jordan E-mail:sacmjo@sacm.org.jo - www.sacm.org.jo

الملحق (7)

ROYAL EMBASSY OF SAUDI ARABIA
CULTURAL MISSION
AMMAN



سفارة المملكة العربية السعودية
الملحقية الثقافية
عمان

معالي مدير جامعة طيبة حفظه الله

١٠٢٩٣٥١٤٨١

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسأل الله لكم مزيداً من العون و التوفيق...وبعد:

إشارة لخطاب سعادة وكيل الوزارة للشؤون التعليمية رقم ٥٤٨٧٧ وتاريخ ١٤٣٣/٥/١٧هـ (المرفقه صورته) والمتضمن الموافقة على تسهيل مهمة الطالب / خالد أحمد معيوف الشمري ، الملتحق بجامعة اليرموك لمرحلة الدكتوراه في تخصص إدارة تربوية في اجراء بحث ميداني وجمع معلومات حول دراسته التي هي بعنوان((مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين)).

نامل التلطف بالنظر في امكانية تسهيل مهمة المذكور وموافاتنا بموافقتكم على ذلك.

ولمعاليكم تحياتي وتقديري،،،

الملحق الثقافي السعودي في الأردن

د. علي بن عبدالله بردي الزهراني

الرقم ... التاريخ ... الموضوع ... المرفقات ...

هاتف ... فاكس ... ص.ب ... عمان ... الأردن البريد الإلكتروني : saemjo@saem.org.jo - www.saem.org.jo
Tel.5373585 Fax: 5331465 P.O Box 2217 Amman 11221 Jordan E-mail:saemjo@saem.org.jo - www.saem.org.jo

الملحق (8)

بسم الله الرحمن الرحيم
أداة الدراسة (الاستبانة) قبل التحكيم



جامعة اليرموك
كلية التربية
قسم الإدارة وأصول التربية

الأستاذ/ الدكتور.. الفاضل

الأستاذة/ الدكتورة.. الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: "مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المشكلات وسبل التطوير"، وتهدف الدراسة التعرف إلى مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية من وجهة نظرهم. لذلك فقد تم تصميم هذه الاستبانة وتضم الاستبانة (45) فقرة توزعت على (سبعة) مجالات، وهي: تجهيز البنية التحتية، القيادة الجامعية، عضو هيئة التدريس، التدريس الجامعي، البحث العلمي، الإبداع والإرشاد الأكاديمي، خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية. ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال، يأمل الباحث منكم تحكيم هذه الأداة من خلال إبداء ملاحظاتكم ومقترحاتكم من حيث:

- الصياغة اللغوية للفقرات.
- مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة.
- أيّ تعديلات أو مقترحات ترونها مناسبة.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الرقم	الفقرة	مدى السلامة اللغوية		مدى الانتماء للمجال	
		سليمة	بحاجة إلى تعديل	منتمية	غير منتمية
أ- تجهيز البنية التحتية:					
1	توافر شبكة الانترنت في جميع مرافق الجامعة.				
2	توافر حاسب آلي لكل أطراف العملية التعليمية.				
3	توافر مكتبة رقمية حديثة الإنتاج إلى جانب المكتبة التقليدية.				
4	توافر المجلات والدوريات العلمية العالمية.				
5	توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلى جانب التقليدية.				
6	توافر قاعات تدريسية تحتوي مجموعة من التجهيزات الالكترونية المطلوبة في العملية التعليمية.				

التعديلات المقترحة

رقم الفقرة	التعديل

إضافة فقرات

رقم الفقرة	نص الفقرة

الرقم	الفقرة	مدى السلامة اللغوية		مدى الانتماء للمجال	
		سليمة	بحاجة إلى تعديل	منتمية	غير منتمية
ب- القيادة الجامعية:					
7	يتم اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بناءً على الكفاءة العلمية.				
8	يتم إلزام المرشحين للقيادات الجامعية بدورات في إدارة التعليم العالي.				
9	يتم إصدار القرارات الإدارية تشاركياً مع جميع أطراف المعنيين بالقرار.				
10	توفر القيادات الجامعية الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل.				
11	قنوات الاتصال متعددة ومفتوحة بين القيادات الجامعية ومنسوبي الجامعة والمجتمع المحلي.				
12	يشترك جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها.				

التعديلات المقترحة

رقم الفقرة	التعديل

إضافة فقرات

رقم الفقرة	نص الفقرة

الرقم	الفقرة	مدى السلامة اللغوية		مدى الانتماء للمجال	
		سليمة	بحاجة إلى تعديل	منتمية	غير منتمية
ج- عضو هيئة التدريس:					
13	استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين في كل تخصص.				
14	تمكن أعضاء هيئة التدريس من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.				
15	تدريب وتطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس.				
16	توافر جميع الرتب الأكاديمية في التخصص الواحد بشكل مناسب.				
17	تنوع أعضاء هيئة التدريس بتخصصاتهم الدقيقة.				
18	تنوع أعضاء هيئة التدريس باهتماماتهم البحثية.				

التعديلات المقترحة

رقم الفقرة	التعديل

إضافة فقرات

رقم الفقرة	نص الفقرة

الرقم	الفقرة	مدى السلامة اللغوية		مدى الانتماء للمجال	
		سليمة	بحاجة إلى تعديل	منتمية	غير منتمية
	د- مجال التدريس الجامعي:				
19	تزويد الطلبة بمهارات البحث عن المعرفة من مصادرها المتعددة.				
20	الأساليب التدريسية تحث الطلبة على إنتاج المعرفة.				
21	تزويد الطلبة بمهارات استخدام الحاسب الآلي والانترنت.				
22	توظيف أساليب التعلم الذاتي.				
23	توافر موقع الكتروني تعليمي تفاعلي يسهل عملية التواصل بين أطراف العملية التعليمية للتخصص الواحد.				
24	الاهتمام باللغة الانجليزية في التدريس الجامعي.				
25	تدريب الطلبة على التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية.				
26	البرامج التعليمية المتوفرة تلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية.				
27	تركز المساقات التعليمية على الجوانب التطبيقية.				
28	توافر آلية للتطوير المستمر للمساقات التعليمية لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة.				

التعديلات المقترحة

رقم الفقرة	التعديل

إضافة فقرات

رقم الفقرة	نص الفقرة

الرقم	الفقرة	مدى السلامة اللغوية		مدى الانتماء للمجال	
		سليمة	بحاجة إلى تعديل	منتمية	غير منتمية
د- مجال البحث العلمي:					
29	تركز البحوث العلمية على الحلول العملية وفقاً لمتطلبات سوق العمل.				
30	يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لعمل البحوث العلمية.				
31	يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين في الجامعة لعمل البحوث العلمية.				
32	ترتبط أبحاث أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات إنتاج واقتصاد المعرفة.				
33	تناقش المجالس العلمية في الجامعة نتائج الأبحاث العلمية المختصة باقتصاد المعرفة.				
34	توفر الجامعة الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث التطبيقية.				
35	مشاركة جهات سوق العمل في توجيه البحث العلمي ومجالاته.				

التعديلات المقترحة

رقم الفقرة	التعديل

إضافة فقرات

رقم الفقرة	نص الفقرة

الرقم	الفقرة	مدى السلامة اللغوية		مدى الانتماء للمجال	
		سليمة	بحاجة إلى تعديل	منتمية	غير منتمية
د- مجال الإبداع والإرشاد الأكاديمي:					
36	إرشاد الطلبة لمتطلبات سوق العمل المستقبلية قبل اختيار التخصص.				
37	يوجد تحفيز مادي أو معنوي للطلاب المبدعين.				
38	يوجد تحفيز مادي أو معنوي لأعضاء هيئة التدريس المبدعين.				
39	توجد جهة رسمية تهتم بمتابعة المبدعين في الكليات المختلفة.				
40	توجد جهة رسمية في كل كلية تهتم بالإرشاد الأكاديمي.				

التعديلات المقترحة

رقم الفقرة	التعديل

إضافة فقرات

رقم الفقرة	نص الفقرة

الرقم	الفقرة	مدى السلامة اللغوية		مدى الانتماء للمجال	
		سليمة	بحاجة إلى تعديل	منتمية	غير منتمية
د- مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية:					
41	توفر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لأفراد المجتمع المحلي.				
42	تنظم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي.				
43	تنشر الجامعة ثقافة الإنتاج في المجتمع المحلي.				
44	تقدم الجامعة الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي.				
45	تتشارك الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين.				

التعديلات المقترحة

رقم الفقرة	التعديل

إضافة فقرات

رقم الفقرة	نص الفقرة

أسئلة المقابلات:

تسعى الجامعات في دول العالم إلى تطوير مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها للوصول إلى تحقيق أهدافها، وخدمة مجتمعاتها، فبماذا تنصح الجامعات السعودية العمل في المجالات الآتية:

أ) تجهيز البنية التحتية:

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

ب) القيادة الجامعية:

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

ج) عضو هيئة التدريس:

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

د) التدريس

الجامعي:...

....
....
....
....
....
....
....
....

هـ) البحث العلمي:

....
....
....
....
....
....
....
....
....

و) الإبداع والإرشاد الأكاديمي:

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

ز) خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية:

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

ملحق (9)

بسم الله الرحمن الرحيم



أداة الدراسة (الاستبانة) بعد التحكيم

جامعـــــة اليرمـــــــوك

كليـــــــة التربيـــــــة

قســـم الإدارة وأصـــول التربيـــة

الأستاذ/ الدكتور.. الفاضل

الأستاذة/ الدكتورة.. الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: "**مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين**"، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية، يأمل الباحث تكرمكم بالإجابة على فقرات الاستبيان والتي تتكون من (50) فقرة توزعت على (سبعة) مجالات، وهي: **تجهيز البنية التحتية، القيادة الجامعية، عضو هيئة التدريس، التدريس الجامعي، البحث العلمي، الإبداع والإرشاد الأكاديمي، خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية.**

لذا يرجو الباحث منكم تعبئة هذه الاستبيان بدقة وموضوعية، وإعادته لسكرتير القسم ليتمكن الباحث من استلامها يدوياً مع شكري الجزيل سلفاً لتفضلكم بتعبئة الاستبيان.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

خالد أحمد معيوف الشمري

Raak7@hotmail.com

ت: 0567370880 / 00962787187557

يرجى تعبئة المعلومات التالية:

الجنس ○ ذكر ○ أنثى

الدرجة الأكاديمية ○ أستاذ ○ أستاذ مشارك ○ أستاذ مساعد

عدد سنوات الخدمة ○ أقل من 5 سنوات ○ من 5 – أقل من10 سنوات ○ 10 سنوات فأكثر

المسمى الوظيفي ○ عميد كلية ○ رئيس قسم ○ عضو هيئة تدريس

الكلية ○ إنسانية ○ علمية

مجالات الاستبيان وفقراته

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	متدني	متدني جداً
المجال الأول: تجهيز البنية التحتية						
1	توافر شبكة الانترنت في جميع مرافق الجامعة.					
2	توافر حاسب آلي لكل أطراف العملية التعليمية.					
3	توجد مكتبة رقمية حديثة الإنتاج إلى جانب المكتبة التقليدية.					
4	توافر المجلات والدوريات العلمية العالمية.					
5	توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلى جانب التقليدية.					
6	توجد قاعات تدريسية تحتوي مجموعة من التجهيزات الالكترونية المطلوبة في العملية التعليمية.					
الرقم	الفقرة	الدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	متدني	متدني جداً
المجال الثاني: القيادة الجامعية						
7	يتم اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بناءً على الكفاءة العلمية.					
8	يتم إلزام المرشحين للقيادات الجامعية بدورات في إدارة التعليم العالي.					
9	يتم إصدار القرارات الإدارية تشاركياً مع جميع أطراف المعنيين بالقرار.					
10	توجد قوانين وأنظمة مرنه توائم التطورات المستمرة في المعرفة.					
11	توفر القيادات الجامعية الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل.					
12	قنوات الاتصال متعددة ومفتوحة بين القيادات الجامعية ومنسوبي الجامعة والمجتمع المحلي.					
13	يشترك جميع منسوبي الجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة أهدافها.					
الرقم	الفقرة	الدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	متدني	متدني جداً
المجال الثالث: عضو هيئة التدريس						
14	استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين في كل تخصص.					
15	تمكن أعضاء هيئة التدريس من استخدام تكنولوجيا المعلومات					

الرقم	الفقرة	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدني	متدني جداً
	والاتصالات.					
16	تدريب وتطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس.					
17	توافر جميع الرتب الأكاديمية في التخصص الواحد بشكل مناسب.					
18	تنوع أعضاء هيئة التدريس بتخصصاتهم الدقيقة.					
19	تنوع أعضاء هيئة التدريس باهتماماتهم البحثية.					

المجال الرابع: التدريس الجامعي

الرقم	الفقرة	الدرجة: عالية جداً	عالية	متوسطة	متدني	متدني جداً
20	تزويد الطلبة بمهارات البحث عن المعرفة من مصادرها المتعددة.					
21	الأساليب التدريسية تحث الطلبة على إنتاج المعرفة.					
22	تزويد الطلبة بمهارات استخدام الحاسب الآلي والانترنت.					
23	توظيف أساليب التعلم الذاتي.					
24	توافر موقع الكتروني تعليمي تفاعلي يسهل عملية التواصل بين أطراف العملية التعليمية للتخصص الواحد.					
25	الاهتمام باللغة الانجليزية في التدريس الجامعي.					
26	اعتماد نظام التعليم عن بعد للراغبين في ذلك.					
27	إكساب الطلبة ثقافة التعلم مدى الحياة.					
28	تدريب الطلبة على التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية.					
29	البرامج التعليمية المتوفرة تلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية.					
30	تركز المساقات التعليمية على الجوانب التطبيقية.					
31	توافر آلية للتطوير المستمر للمساقات التعليمية لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة.					

المجال الخامس: البحث العلمي

الرقم	الفقرة	الدرجة: عالية جداً	عالية	متوسطة	متدني	متدني جداً
32	تركز البحوث العلمية على الحلول العملية وفقاً لمتطلبات سوق العمل.					
33	يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لعمل البحوث العلمية.					
34	يوجد تشارك بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين في الجامعة لعمل البحوث العلمية.					
35	ترتبط أبحاث أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات إنتاج واقتصاد المعرفة.					

الرقم	الفقرة	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً
36	تناقش المجالس العلمية في الجامعة نتائج الأبحاث العلمية المختصة باقتصاد المعرفة.					
37	توفر الجامعة الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث التطبيقية.					
38	مشاركة جهات سوق العمل في توجيه البحث العلمي ومجالاته.					

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً
المجال السادس: الإبداع والإرشاد الأكاديمي						
39	إرشاد الطلبة لمتطلبات سوق العمل المستقبلية قبل اختيار التخصص.					
40	إرشاد الطلبة للتخصصات التي تناسب مقدراتهم وميولهم.					
41	يوجد تحفيز (مادي أو معنوي) للطلبة المبدعين.					
42	يوجد تحفيز (مادي أو معنوي) لأعضاء هيئة التدريس المبدعين.					
43	توجد جهة رسمية تهتم بمتابعة المبدعين في الكليات المختلفة.					
44	توجد جهة رسمية في كل كلية تهتم بالإرشاد الأكاديمي.					

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً
المجال السابع: خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية						
45	توفر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لأفراد المجتمع المحلي.					
46	تنظم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي.					
47	يساهم المجتمع المحلي في تمويل المشاريع العلمية للجامعة.					
48	تنشر الجامعة ثقافة الإنتاج في المجتمع المحلي.					
49	تقدم الجامعة الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي.					
50	تتشارك الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين.					

الأسئلة:

تسعى الجامعات في دول العالم إلى تطوير مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها للوصول إلى تحقيق أهدافها، وخدمة مجتمعاتها، من وجهة نظركم، ما السبل اللازمة لتحسين توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي بالجامعات في المجالات الآتية:

أ) تجهيز البنية التحتية:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

ب) القيادة الجامعية:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

ج) عضو هيئة التدريس:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

د) التدريس

الجامعي:..

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

هـ) البحث العلمي:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

و) الإبداع والإرشاد الأكاديمي:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

ز) خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية:

....

....

....

....

....

....

الملحق رقم (10)

قائمة أسماء المحكمين

م	اسم المحكم	الرتبة العلمية	مكان العمل	التخصص
1.	محمد بن مفرح القحطاني	أستاذ	الملحق الثقافي السعودي بالأردن جامعة الملك خالد	التخطيط والتنمية الإقليمية
2.	عدنان بدري الابراهيم	أستاذ	جامعة اليرموك	إدارة تربوية
3.	هاني عبدالرحمن الطويل	أستاذ	الجامعة الأردنية	إدارة تربوية
4.	محمد محمود الخوالدة	أستاذ	جامعة اليرموك	أصول تربية
5.	ظافر يوسف الصرايرة	أستاذ	جامعة مؤتة	مناهج عامه
6.	سلامه يوسف طناش	أستاذ	الجامعة الأردنية	إدارة تربوية
7.	صالح ناصر عليمات	أستاذ	جامعة اليرموك	إدارة تربوية
8.	أنمار مصطفى الكيلاني	أستاذ	الجامعة الأردنية	اقتصاديات تعليم
9.	محمد مقبل عليمات	أستاذ	جامعة اليرموك	طرق تدريس
10.	علي بن عبد الله الزهراني	أستاذ مشارك	الملحق الثقافي السعودي بالأردن سابقاً جامعة أم القرى	إدارة تربوية
11.	منيرة محمود الشرمان	أستاذ مشارك	جامعة اليرموك	إدارة تربوية
12.	خليفة مصطفى ابوعاشور	أستاذ مشارك	جامعة اليرموك	إدارة تربوية
13.	خالد أبو لوم	أستاذ مشارك	الجامعة الأردنية	طرق تدريس
14.	نضال كمال الشريفين	أستاذ مشارك	جامعة اليرموك	قياس وتقويم
15.	نواف موسى شطناوي	أستاذ مشارك	جامعة الباحة	اقتصاديات تعليم
16.	علي عبدالكريم الكساب	أستاذ مشارك	جامعة أم القرى	مناهج عامه
17.	راتب قاسم عاشور	أستاذ مشارك	جامعة اليرموك	مناهج عامه
18.	عماد توفيق السعدي	أستاذ مشارك	جامعة اليرموك	مناهج عامه
19.	مبارك عبدالله الدوسري	أستاذ مساعد	جامعة الدمام	إدارة تربوية
20.	محمد صالح بني هاني	أستاذ مساعد	جامعة اليرموك	إدارة تربوية
21.	الأدهم خليفة الشمري	أستاذ مساعد	جامعة حائل	إدارة تربوية

ABSTRACT

Al- shammari, Khaled Ahmed Mayouf. The Availability Requirements of Knowledge Economy at Saudi Universities: Obstacles and Means of Improvement. Doctoral. Dissertation, Yaromouk Uniresity 2012. (Supervisor. Professor Mohammed Ali Ashour).

This study aimed at finding the availability of requirements' of Knowledge economy at Saudi universities and means of Improvements. In order to achiever the goals of the study a questionnaire was developed included fifty items distributed into seven domains (equipping the infrastructure, university leadership, faculty members, university teaching, scientific research, creativity and academic cancelling, and community service and partnership after assuring its validity and realability, and an interview was conducted to find out improvements.

The sample of the study consisted of (8103) members including all faculty members, department heads and deans.

a random sample was selected included (603) deans, department heads and faculty members..

The study results showed the following

– The availability of Knowledge economy at the instrument came with on average degree, where the faculty member domain came in first place, followed by equipping the infrastructure, and the university teaching domain came last.

- There were no statistical significant difference at statistical level $\alpha = 0.05$ due to gender, academic rank, and years of experience.
- There were statistical significant difference at the statistical level ($\alpha = 0.05$) due to job title variable in favor of academic dean.
- There results also showed (34) obstacles as perceived by the study sample, where the university teaching came in first place with eleven

obstacles, followed by scientific research domain, community service and partnership domain and of both with six obstacles, the university leadership domain in third place with foru obstacles, creativity and academic counseling domain in fourth place with three obstacles, where equipping infrastructure domain and faculty member domain came last of two obstacles for both.

- The results also showed that the means of improvement as perceived by the study sample such as improving learning programs at the university to meet future job mark needs, and keep up with speed changes, cooperating with community organizations and job market in directing faculty members scientific research toward issues and obstacles facing theirs organizations.
- The study came up with a number of recommendations and suggestions of importance such as: improving courses and study programs, assuring current changes in knowledge and economy, establishing research studies and team research, encouraging group research and providing support and direction to be geared toward the job marketed in the world of Knowledge economy, where the study recommended future studies in the same filed to be conducted by researches.

Keywords, Knowledge Economy, and Saudi Universities.